رسائل مصري

لسياسي انكليزي كبير

في ١٩٠٥ م

رسائل مصري

لسياسى انكليزى كبير

في سنة ١٩٠٥

أربع عشرة رسالة بعث بها كاتب مصرى مترجمة الى اللغة الانكليزية فى شكل خطابات خصوصية لصديقه الانكليزى وقد عثر عليها المستر روبرتسون العضو الحر فى البرلمان الانكليزى فطبعها بمقدمة مهمة من عنده

﴿ طبعت على نفقة حزب الاصلاح الدستورى ﴾

سنة ١٣٢٦ هـ وسنة ١٩٠٨ م

رسائل مصرى

الى سياسى انكليزي

أصدر جناب المستر جون روبرتسون أحد أعضاء مجلس العموم الانكليزى وصديق مصر والمصريين كتابا باللغة الانكليزية في نحو مائتى صحيفة تضمنت أربع عشرة رسالة أرسلت في أوقات متعددة خلال سنة ١٩٠٥ من كاتب مصرى الى أحد كبار رجال السياسة الانكليزية تكلم فيها عن شؤون القطر المصرى السياسية وآراء المصريين وأعمال الموظفين الانكليز فجمعها المستر روبرتسون في كتاب على حدة وصدرها بمقدمة أبدى فيها رأيه قال

***

هذه الرسائل كانت قد كتبت سنة ١٩٠٥ أيام كان اللورد كرومر صاحب الامر فى مصر وهى الآن تعبر عن الحقيقة شأنها يوم دونها كاتبها. ويرى القارىء البصير انها آراء مصري مهذب حنكته التجارب والاسفار وقد أبدي رأيه بعناية بعد مذاكرة الاكفاء من الاوربيين فيما يتعلق بادارة أمور بلاده تحت سلطة الوكالة البريطانية . وقد يزيل استنكار الانكليز نوعا ما ـ على سهولة تنكرهم لاقل انتقاد تبديه احدى الامم المحكومة بسلطتنا ـ أن نقول في هذا المقام أن كاتب هذه الرسائل لم يكتف بالثناء العظيم على أعمال اللورد كرومر المالية وغيرها من الاعمال الاصلاحية

بل انه انتقد انتقادا شديدا شكل القانون الفرنساوى السائد على مصر وهو يدافع عن مبدأ اتفاق القضاة الانكليز مع القضاة الوطنيين بحيث يجمع ذلك الوفاق بين مزايا الطرق القضائية الانكليزية ومكانتها وبين خبرة المصريين بالمعيشة المصرية وطباع قومهم

والخلاصة ان صاحب هذه الرسائل ليس متطرفا ولا هو مثير فتنة كما يزعم بعض الصحافيين الانكليز الراغبين في الاستعمار . ولكنه مراقب نبيه معتدل قد شحذ قريحته بغريزة حب الوطن - وهى المزية التى يعتمد عليها الانكليز في حل جميع مشاكلهم الخاصة ولكنهم يبخلون على مصر بشيء من ذلك . ويستحق كاتب هذه الرسائل أن يصغى لاقواله جميع الذين لم يقصروا اهتمامهم على القائلين بالاستعمار الخاص

ولا يخفى ان أساس الخلاف بين المصريين وحكامهم الانكليز هو ان هؤلاء يستصعبون كثيرا أن يفعل غيرهم بهم كما يفعلون هم به - وهذا حال الانكليز سواء كانوا من الموظفين في ادارة الاحكام المصرية أو السياسيين في انكلترا بالذات أو الصحافيين الاوربيين في انكلترا ومصر على السواء

أما هذا الناقد المصرى فانه باح بأفكاره بكل صراحة فهل للذين يعارضونه أن يفعلوا فعله ؟ هو يعترف بما استفادته بلاده من الخير المادى بفضل السلطة الانكليزية ويجاهر بتقهقر بلاده من جهة الرق السياسى الذى لا سبيل الى ادراكه الا بواسطة ما نسميه الحرية (الغربية) ولكنه فى الوقت نفسه يؤكد ان الرق الذى أوجدناه قاصر على الوجهة

المادية وان الجرائم قد ازدادت زيادة هائلة بجانب ازدياد الثروة . وان هناك نقصا عزنا في الوسائل الادبية الآيلة الى اصلاح التأخر الاجتماعي والسياسي فهل للموظفين والذين يمجدون "سلطة الانكليزية أن يردوا على انتقاداته الصريحة بمثل ماأبداه من الصراحة في استحسان أعمالهم ؟ أم يصرون على القول بأن أعظم دليل على فضل السلطة الانكليزية ماشمل مصر من اليسر المادي وهو مالايعترف به في أية بلاد أوربية انه باعث على تبرير الخمول الادبي والعقلي السائد على مصر؟ بل هل يعترفون ان سلطتنا لم تمط المصريين اصلاحا صحيا بالاقل. وانه لايمر أسبوع حتى تتهدم في مصر أو اسكندرية بناية واهية وان مصر لاتزال حتى الآن محرومة من المجاري ومن مجلس بلدي خاص بها ؟

كان اللورد كرومر اذا عارضه معارض في هذه الوجوه الضعيفة من عمله الاداري العظيم يقول ان عذره فيها « الامتيازات » يريد بها بعض الامتيازات الممنوحة للدول الاجنبية فيما يتعلق بعلاقات رعاياها في مصر بالنسبة الى قانون البلاد المصرية . يزعمون ان (الامتيازات) تحول دون التسلط على صناعة البناء في القاهرة . فاذا هدمت بناية للحكومة المصرية على مقربة من الاهرام قبل ان تؤخذ من يد المقاول وجهوا اللوم الى تأثير الامتيازات أيضا . فاذا صدقوا فيما يقولون كان أولى بالقائلين بمبدأ الاستعمار أن يفتحوا صحيفة جديدة وأن يعترفوا أن حكمنا في مصر لم يوفر لها بعض مبادىء الحكومة الصالحة الابتدائية وهل يعقل أن تفشل حكومة وطنية مثل فشلنا هذا في مدة ٢٥ سنة مضت

وقد اقترح أنصار السلطة الانكليزية مشروعا وحيدا لاصلاح أحوال مصر من هذا القبيل وهو مشروع انشاء مجالس تشريعية أجنبية تصون الامتيازات الاجنبية فلم تقبل الدول هذا الرأى لانه يطلق للسلطة الانكليزية حرية أعظم من حريتها الحاضرة تستعملها ضد الدول الاجنبية .

ولا سبيل الى رضى الحكومات الاجنبية بتسليم حقوقها الا بانشاء حكومة ذاتية لمصر بعد أخذ احتياطات تضمن أن لايكون لانكلترا امتيازات على غيرها من الدول الاجنبية الاخرى . وهو ما أصر اللورد كرومر على معارضته . بقى علينا أن ننتظر لنرى اذا كان ماوعد به من توسيع اختصاص الحكومة الذاتية في المديريات يؤدى الى شيء من الحقوق لذويها والا فاذا لم يحصل ذلك فان دعاوى أنصار الاستعمار من حيث أعمال الانكليز في مصر ستبقى باعثة على استهزاء جميع الذين لايكتفون بما هو ظاهر سطحيا من فضائل ادارتنا . وبعد فلا فضل لدولة أوربية فى آخر القرن التاسع عشر انها أدركت نجاحا ظاهرا في رقى مصر ماديا وهى من أعظم بلدان الكرة الارضية في جودة أرضها وخصب زراعتها . فقد فعل البطالسة مثل ذلك في عهدهم ومثلهم الرومان على أثرهم . وجرى بالعلوم المصرية أن تؤدى الى رقى أعظم وقد قام المهندسون الفرنسويون قبل الانكليز بوضع بعض المشروعات الهندسية الخطيرة في مصر فاذا كانت انكلترا قد زادت على كل ذلك ما زادته من الاصلاح السياسى الخطير نحو تحرير الفلاح من العمل الاجبارى ومنعت استعمال الكرباج في

جمع الضرائب الظالمة فانها لم تعمل الا الواجب على سلطة تدعو نفسها السلطة البريطانية . وهي لو لم تعمل كل ذلك لعدمت كل صفة أدبية . وقد امتاز أنصار الاستعمار بنقص اشتهروا به وهو انهم لا يدركون سخافة الا كتفاء بهذا الرق التافه ومطالبة المصرى على الدوام أن يعترف بالجميل ويبدى الشكر لهم . ليس طلبهم هذا الامن قبيل مطالبة الحزب الحر الانكليزى اليوم للامة بالشكر العام والاصوات الكثيرة من أجل بعض اصلاحات ماضية قام بها الاحرار سابقا وهم لم يقرروا بروجراما جديدا للاصلاحات الحالية والعتيدة .

ان للمصريين ماللاوربيين من الآمال وقد ساعدتهم صحافتهم الوطنية على الانتباه الى الحركة الكبرى الحاصلة فى العالم الان . عرفوا ماقامت به الامة اليابانية . وأدركوا سخافة الاوربيين الذين اعتمدوا على التكهن الغربى المتأصل فيهم فكانوا يزعمون أن اليابان لن تحرز ما أحرزته الآن

لاريب ان المصريين معرضون للمبالغة في تقدير الزمن الذي يمكنهم أن يرتقوا فيه من حالة حكومتهم المطلقة الحديثة والحالية والرقابة عليهم الى حالة الحكومة الذاتية الدستورية

وقد أخطأ المرحوم مصطفى باشا كامل ـ بعامل الشباب ـ اذ لم يحسن تقدير الممكنات وبالغ في تقدير استعداد قومه لنظام نيابي تام ولكن اذا كان أنصار الاستعمار والموظفون الانكليز المصريون يستطيعون الشعور مع غيرهم فيما يتوقون اليه اذا ارتاحوا الى رقى الكرامة الوطنية التى يدعون انهم يريدونها لمصر ـ لو كان لديهم شيء من مكارم الاخلاق هذه

رحبوا بظهوره المبهج «واعتبروا ظهوره دليلا على حياة جديدة .

ولكن كاتب هذه الرسائل لم يقع في مثل هـذا الخطأ فقد أدرك انه لابد من بقية المراقبة الانكليزية لتتولى أمر الدين الوطني والجيش ولكنه بين مابديه من حب الذات في تولى أمر الجيش . وأقول زيادة على قوله ان عموم المصريين يعترفون بوجاهة ماتطلبه انكلترا من تسلطها على قنال السويس ولكنهم ينتقدون ـ وهم صادقون في انتقادهم ـ على كيفية حرمان الشعب الذي أنشأ القنال بعرق جبينه كما انها اخترمت أملاكه ـ من كل فائدة نتجت عن انشاء القنال بينما ترى الامة التي كانت أشد الامم معارضة للمشروع قد استولت على حقوقهم وتمتعت بالخيرات التي كانت لهم

أما الكاتب المصرى فانه يطلب أولا تحسين أحوال الحكومة عما هي عليه الان في القانون والعدالة والامور الصحية العمومية والخصوصية والتمرين الزراعي والتعليم على العموم . ويقول انهم بينما ينتحلون قلة المال عذرا لاهمال الاحوال الصحية والتعليم العمومى فانهم ينفقون المبالغ الطائلة على مشروعات مختلفة وملاه عديدة لاتفيد الا النزيل الاوربي والسياح وهي غير نافعة مطلقا لمجموع الامة الكبير ويقول ان حال مصر حال كل بلاد أخرى مهما كان يسرها ففيها فقر مدقع وقذارة كثيرة . ويظهر ان الموظفين الوطنيين يظلمون كثيرا في قلة رواتبهم بينما رواتب الموظفين الانكليز أكثر من اللازم ويشير الى ماير اه غالبا السياح الانكليز في الهند ـ يريد به لهجة الموظفين الانكليز العدائية في معاملة

الوطنيين فهو لا يطلب حكومة نيابية من أجل فائدتها الذاتية بل يريدها توصلا الى اعلاء مقام الامة ورغبة في اصلاح الحكومة الفاسدة التي لابد منها تحت أية سلطة يكون الشعب فيها تحت وصاية كاملة

ليس من العقل أو الحكمة أن تقابل أقوال هذا الكاتب المصري بالطريقة القديمة — طريقة الاصرار على القول والتأكيد بأن المصريين ليسوا كفؤا للحكم الذاتي . بل اذا فعلنا نكون قد أغضينا عن الوعود الصريحة التي وعدهم بها الاداريون والسياسيون من رجال الانكليز وما برحت تدون وتكرر منذ ٢٥ سنة

ثم ان المصري يرد على أقوال الموظفين العمومية الذين يشيرون الى مافي منحهم الحكومة النيابية قبل وقتها من الخطر وهم في الوقت نفسه لايقومون بعمل يساعدهم على الترقي اليها فيقول في رده .

« صدقتم ولكن ماحال وعودكم الوطنية ؟ هل كانت هباء منثورا لنفرض جدلا ان الطفرة باعثة على الخطر فما رأيكم في الجمود وما ينجم عنه من الضرر ؟ أم هل عدلتم عن وعودكم الصريحة ؟

والظاهر يكاد يغري على الاعتقاد بأننا فعلنا واننا عدلنا عن انجاز تلك المواعيد . فقد كان المبدأ العام من قبل أننا نسعى وراء « اعداد المصريين للحكم الذاتي » ويقولون ان الحكم الذاتي صناعة لا سبيل الى تعليمها وقد صدقوا فيما يقولون لو أن المراد من الحكم الذاتي قاصر على قولنا انه لايمكن تعليمه لامة من الامم بالاستبداد أو بمجرد الايعاز بدون ممارسة تلك الوظيفة على الاطلاق . على أن رجال الجيل

الماضى لما شازوا الى تعليم المصريين كيف يحكمون أنفسهم كان المفهوم من قولهم أنهم يريدون اعلاء شأن التعليم المصرى بالمعنى المألوف وأن يسهلوا لهم طرق الاختبار والتمرين الواسع في منحهم الحق أن يكون لهم نصيب من ادارة أمورهم . ولكن لم يتم شيء من كل هذا حتى الان . ولم تظهر دلائل الاهتمام بشيء من طرق تعميم التعليم الا فى السنتين الاخيرتين أما النظام الحالى فانه ناقص كثيرا . ولم يبيحوا للامة المصرية بممارسة تلك الوظيفة من طريق الحكم الذاتى الا فى مجلس بلدى أو مجلسين صغيرين . أما « المجلسان » فانهما لاعمل لهما على الاطلاق وأما مايقال له حكم ذاتي في المديريات فقد اعترفوا صريحا بأنه غير محقق . فان المراقبة الانكليزية فائزة في كل مكان بواسطة المفتشين . وهم في كل مكان لايحفلون بكل رأي يقدمه الوطنى كما انهم يزدرون بالوطنى في كل مكان اذا حرص على كرامة ذاته . وعدد الموظفين الانكليز على زيادة مضطردة فى كل دائرة ولهم رواتب كبيرة . فلا ينجزون وعود الماضى في حرفيتها ولا فى معناها وفي مصر وانكلترا فئة من محبي الاستعمار يميلون الى عدم انجاز تلك الوعود مطلقا .

ومنذ ثمان سنوات ونصف كتب قنصل جنرال الولايات المتحدة في مصر سابقا وهو ليس خصما للسلطة الانكليزية يقول « ان الذين كانوا أولادا في أول الاحتلال صاروا الان في عنفوان الشباب وكان لانكلترا وقت كاف لتجعلهم أكفاء للاعمال الادارية فى حكومة البلاد ولكنها لم تفعل الا الشيء القليل من هذا القبيل » الى أن يقول

« ان مدارس المرسلين الاميركان قد خدمت المعارف ونشرت اللغة الانكليزية فى مصر أكثر من انكلترا بعشرة أضعاف »

ولاحظ القنصل الجنرال المشار اليه على ميل أنصار الاستعمار الانكليز الى طرح جميع الوعود والعهود تحت الاقدام ومحاولتهم جعل مصر تابعة لانكلترا كما ورد فى كتاب المستر بنفيلد وعنوانه «مصر اليوم» صحيفة ٣٢٦ ثم أن الحاج برون وهو أكثر دراية بالمعيشة المصرية الحقيقية وأوفر اعجابا بأعمال اللورد كرومر المالية وغيرها فى مصر قال في كتابه «بونبارت ومصر» صحيفة ٢٨٩ ما يأتى

« ان مصر الآن رغما عن كل ما بذل فى سبيلها لاتزال من جهة حيوية خطيرة (أريد بها الطبقة الحاكمة اللائقة) أكثر تأخرا منها يوم «بدأ الاحتلال» الى أن قال « ان انكلترا لاتكون قد قامت بالواجب المفروض عليها لمصلحتها ولمصلحة المصريين الا متى علمتهم أن يحكموا أنفسهم »

فعلى السير غورست الآن أن يرينا هل يمكن اصلاح خطتنا العملية على قاعدة التوظيف الحاضرة الشاذة — وهى التي بمقتضاها يحكم قنصل جنرال انكلترا أمة غريبة وليس عليه الا مراقبة اسمية من نظارة الخارجية التى تفضل أن تطلق يده — وعلى الامة الانكليزية أن تظهر بواسطة التأييد أو الانذار حسبما يقتضى الحال هل يهمها أن تصون شرفها في مصر. اذ لا ينكر ان شرف الحر الانكليزى رهين الحالة الحاضرة في مصر. وعليه أن يعلم جيدا ان كل خطوة خطاها فى نفس بلاده نحو الحكومة

الديموقراطية فى الايام الحاضرة اخاخطاها فى وجه مقاومة عنيفة من أبناء وطنه الذين يقال لهم « الطبقة الحاكمة » فاذا رضى أن يبقى المصريون وهم يجاهدون زمناطويلا وعزيد الالم لاحراز حقوقهم المعترف لهم بها ولم يبد مساعدة لتأييد مطالبهم العادلة فانما هو يعاملهم كما عامل المستبدون آباءه من قبل

واذا اقتنع بمجرد القول أنهم ليسوا كفؤا لاية درجة من الحكم الذاتى فهو يؤيد الحجة التى اتخذت لمقاومة كل توسع فى الحقوق فى نفس بلاده

ان المحافظين الانكليز جعلوا العمال والصناع منذ زمن غير بعيد غير كفؤ للتمتع بحق الانتخاب والفرق بينهم وبين المصريين هو فى منزلتهم وقد اعترف المصلحون المعتدلون فى مصر بهذا الفارق وهم انما يطلبون أن يتاح لابناء وطنهم أعداد ذواتهم للحكم الذاتى الكامل

ان الحر الانكليزى الذى تلقى الدروس السياسية من العصر الماضى لايضلله ما يزعمه رجال الصحافة الانكليز والفرنساويين الذين يطعنون يوميا على المصريين وهم فى أرضهم من أن الوطنيين هناك منقسمون على أنفسهم . انهم كذلك بدون ريب . هم منقسمون مثل انقسام الانكليز الى محافظين وأحرار وعمال ومثل انقسام المحافظين الانكليز الى قائلين باصلاح التعريفة وقائلين بحرية التجارة وكما انقسم الاحرار الانكليز الى ديموقراطيين ومستعمرين وكما انقسم أنصار استقلال ارلندا الادارى والاشتراكية . هم منقسمون فى مصر شأن

كل أمة حرة في كل مكان وكل زمان كانت ولا تزال وستبقى الى الابد منقسمة فى آرائها السياسية لانه حيثما لايوجد انقسام سياسى لا توجد سياسة . ان مثل هذه الحقائق ومثل زعمهم (بعدم الكفاءة) و (عدم مجيء الوقت) لم تحمل الامة الانكليزية على القول بمنع الحكومة لذاتية عن الاروام والصرب والبلغار والرومان والروس والفرس وهم انما ينكرون فقط على الامة التى يتولون أمورها أن تتمتع بذلك التمرين الذى علموا انه دون سواه ساعدهم على فوزهم السياسى ولا يمكنهم المواظبة على هذه الخطة زمنا طويلا الا والخطر يتهددهم . وقد أدركوا الا ن الحماقة من نسبتهم الى (الاخلاق الارلندية) سوء ادارة حكومتهم لارلندا . وانه لامر مخيف جدا انه اذا تقدمت الامة التى يحكمونها في المعرفة والامال لا يسمون هم أنفسهم الى مبدأ الاخاء الشريف الراقى مع الامم التى في وسعهم مساعدتها الى التقدم والعلاء .

وانما لبيت سؤال من طلب منى نشر هذه الرسائل بين أبناء وطنى لاعتقادي ان نشرها يساعد على ادراك الغاية المذكورة وأنا واثق من صحة هذه الرسائل وكفاءة كاتبها الابداء الرأى في المسائل المصرية . أما آراؤه فقد نقلت الى اللغة الانكليزية بعناية تامة فاذا لاح للقارىء الانكليزى أحيانا ان بعض استعاراته شرقية مبالغ فيها فلا حاجه الى القول انه يدرك حقيقة مطالب المصريين وأفكارهم من رجل يفتكر كما يفتكر المثل المصري فوق ما يدركه من السائحين الذين انما يقصدون ترويح النفس أو المتولين الذين يقيسون كفاءة أية حكومة في مصر

بمقياس الارباح التي يستفيدونها بواسطتها وهذه المرة الاولى التي يحسن الانكليزي صنعا أن يصغى لمطالب فاضل مصرى

جون روبرتسون

الرسالة الاولى

سيدى العزيز

الآن وقد أعلنت حكومة جلالة الملك أخيرا (١) في مجلس العموم انها مسؤولة أمام البرلمان عن ادارة الاحكام والاعمال في وادى النيل فقد رأيت الفرصة مناسبة لعرض مايأتى على مسامع جنابكم فيما يتعلق بهذا الموضوع الخطير

(١) كتبت هذه الرسالة سنة ١٩٠٥ ويشير الكاتب فى قوله ان الحكومة الانكليزية أعلنت أنها مسئولة الى السؤال الذى سأله فى ٧ أغسطس سنة ٩٠٥ المستر هينكرهيتون النائب عن مقاطعة كنتربورى لوكيل ناظر الخارجية عما اذا كانت حكومة جلالة الملك الحاضرة موافقة على الآراء التى صرح بها اللورد غرانفيل واللورد روزبرى . الاول في سنة ١٨٨٤ والثانى فى سنة ١٨٩٣ في رسائلهما الرسمية القائلة انه مادام الاحتلال البريطانى فى مصر باقيا فان حكومة جلالة الملك مسؤلة عن الحكومة ونظاماتها فى تلك البلاد . وعما اذا كان يقتضى هذه المسؤلية أولسبب آخر يتولى اللورد كرومر تحت مراقبة وزير خارجية جلالة الملك ادارة شؤون مصر

فاجابه اللورد برسى وكيل وزير الخارجية قائلا . أما الجواب على النقطة الاولى فبالايجاب « يعنى أن حكومة انكلترا مسؤلة الخ الخ » وان حكومة مصر تحت ادارة سمو الخديو ووزرائه مع نصيحة ومراقبة واشراف اللورد

ان من المزاعم الباطلة القول بأن جميع الطبقات المحكومة في أى زمان وبلاد على وجه الارض تقبل بارتياح تام عمل حكومتها . ولا نستثني مصر من هذا التعميم على ما فيها من الاجناس المتباينة والافات المختلفة فالمصريون مثل سائر الامم لديهم ما يشكون منه ولكن لاسباب مختلفة لم يوفقوا حتى الآن الى ظروف موافقة يجاهرون فيها بشكواهم وفي مقدمة تلك الاسباب المانعة لاعلان شكواهم ما نالوه من التقدم المادى المطرد في ربع القرن الاخير . كيف لا ولمنصف اذا نظر الى ما كانت عليه أحوال مصر قبل هذا العهد وقاس الماضي بالحاضر لا يرى بدا من الاعجاب بالنتائج التي أسفرت عنها أعمال ذلك السياسي الحاذق والاداري الكبير الذي خدم مصر من الوجهة المادية خدمة جليلة رغما عما قام في وجهه من الصعوبات النادرة المثال . والدليل على ذلك ان تلك التقارير السنوية التي سرد فيها بايجاز أعماله الباهرة لا يزال الاهتمام بقراءتها في ازدياد حتى لقد شعر الانكليز عموما وبالاكثر جماعة الموظفين أن خير ما يفعلونه مقابلة عمله بالرضى . فرأى عدد كثير من مواطنيكم ان أى اعتراض يبدونه ضد السياسة الحالية ـ فضلا عن التداخل الفعلي في تلك

كرومر بصفته المعتمد المسؤل أمام حكومة جلالة الملك فوقف المستر هنكير هيتون وقال

استنتاجا من الجواب أرجو أن أسأل عما اذا كان نظار الحكومة المصرية مجبرين على قبول تلك النصيحة (نصيحة اللورد كرومر) والا عزلوا من وظائفهم فاجاب اللورد برسي « أن الحكومة المصرية مرتبطة بان تتبع نصيحة اللورد كرومر »

السياسة - يؤدي الى عرقلة مساعي اللورد كرومر قنصلكم الجنرال الكبير ولذلك اختاروا أن يمنعوا كل انتقاد حر عليه وكان هذا الرأي على الغالب رأي مكاتبي الصحف الانكليزية في مصر فانهم لما كانوا يجهلون لغة الشعب ودينهم وعاداتهم وتقاليدهم وبما انهم في الوقت نفسه لا يعاشرون الا أبناء وطنهم الانكليز فقد اضطروا الى الاعتماد التام في استقاء الاخبار والآراء على مصادر انكليزية رسمية . ولا يخفى أن الظواهر تخدع كثيرا فان الناظر عرضا الى الادارة المصرية يراها على العموم سائرة على محور النظام والسهولة ولا يدرك نقائصها الا الباحث المدقق

لبث المصريون عصورا كثيرة وهم يئنون تحت أثقال الضغط والجور يتألمون ولا ينبسون ببنت شفة فألفوا احتمال ذلك الجور ظنا منهم انهم اذا تظلموا بالاوربيين ورفعوا أصواتهم بالشكوى يحل بهم من النوائب أكثر مما يتحملونه منها ولذلك لم تصل المعلومات من مصادر وطنية الى انكلترا الا نادرا فنتج عن ذلك انه لم يرتفع في البرلمان ولم يوجد في الصحافة الانكليزية صوت مخالف للاقوال الرسمية الصادرة من القاهرة

فالغاية التي أرمي اليها الآن هي أن ألفت أنظاركم الى الاصلاحات التي يسهل ادخالها في الادارة المصرية . والذي أرجوه منكم أن لا تظنوا اني في هذا البحث أريد المخاصمة أو اختلاق العيوب لمجرد التلذذ بالانتقاد بل ان الامر على عكس ذلك وأريد أن تعلموا اني لا أداهن أحداً عند اعترافي بأعمال اللورد كرومر الجليلة ولكنني على يقين ان الانتقاد العادل

متى أحسن توجيهه لابد أن يعود بالفائدة على الجميع . وقبل الشروع في البحث أريد أن أبين موقفي بالنسبة الي الشؤون المصرية وان أظهر مبلغ ما أريده من التوسع في سبيل الاصلاحات

أما الاحتلال الانكليزي فانني أعتبره واقعة حال موجودة وأما الذي أطلبه فهو ان تمنح الامة المصرية حرية سياسية كاملة مما لايخالف سلطة انكلترا بصفتها دولة محتلة ويطابق في الوقت نفسه ما أدركه المصري من الرقي. أما مبلغ ما أدركوه من الرقي فهو من طبعه موضوع تتضارب فيه الآراء ولا ريب ان بين المصريين أنفسهم ميلا الى المطالبة بأن يمنح مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سلطة نيابية بارلمانية وهما المجلسان اللذان أنشأهما اللورد دفرين وليس لهما حتى الآن الا رأى استشارى فقط . على انني لا أوافق اللورد كرومر فى ظنه بأنه لم يحن الوقت الموافق لادخال مثل هذا الاصلاح . وفى هذا المقام أذكركم بأن الجمعية العمومية المصرية وافقت بأكثرية عظمية في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤ على مشروع موافق لاميال بني وطني . ومن الجهة الاخري فانني أوافق اللورد كرومر موافقة قلبية على قوله انه لايجب ادخال أي تغيير في نظامات الحكومة وقوانينها وادارتها اذا كان من شأنه ان يؤدى الى قلب الاحوال من حسن الى سيء

فاذا سألني سائل بعد هذا البيان ماهو وجه شكواك فجوابي الصريح على هذا السؤال مايأتي

ان الذى أراه ان انكلترا لا تستطيع ان تعزز سلطتها على المصريين بقوة السلاح أو بأية مظاهر دالة على المقدرة والسلطان مع أن السير ماكنزى دالاس يصف المصريين بأنهم أسلس أمم العالم مراسا وقيادا ولكنها تستطيع ذلك بمراعاتها لمواطفهم ودياناتهم وتقاليدهم وحاجاتهم الحقيقية ومطالبهم الشرعية المعقولة . وانى لاتوقع أن أسمع من الذين لم يعلموا شيئا من أمور مصر قولهم ان هذا القول من قبيل التطرف فى رقة العواطف أو مجرد أوهام لا أساس لها . الا ان الذين عاشوا زمنا على ولاء وصداقة مع المصريين وعرفوا لغتهم واحترموا عقائدهم الدينية لا يجسرون على معارضتى فيما أقول ان ما أشرت اليه هو لباب الامور وأساسها بل ان هذا الامر من الامور الاساسية الثابتة .

فلقد قدر هذا الرأي حق قدره اللورد دفرين الذى مكنته الفرص النادرة من استطلاع الاخبار الصادقة والحالة الحقيقية بما لم تمكن به غيره مع قصر المدة التى قضاها في مصر . ولئن كان يضرب المثل بأن ذاكرة رجال السياسة قابلة للزوال فى القريب العاجل الا أن اسم اللورد دفرين على بعد عهدنا به لايزال مسجلا بين من شهد أعماله من المصريين .

يرى الانسان أن المصرى بالرغم عما ناله من المنافع على أيدى السلطة الانكليزية لا يظهر شكرا ولا حمدا بل ينال تلك الفوائد ولا يحفل بها مطلقا . ولقد أصاب المستر تالبوت كيلى فيما وصفه به من انه (مثر غير ممنوع) فلم ذلك ؟ ألم يكن بشرا تؤثر عليه النعم مع انه لعمر الحق كذلك . بل انه يجزي صاحب الجميل بما عهد في الشرق من معرفة

الجيل لاهله فلماذا اذا لم يظهر ارتياحا للانكليز ؟ ذلك لان الحكام الانكليز لم يدركوا كنه اخلاقه فبدلا من أن يعاملوه معاملة الصديق الودود ويقوموا بالواجب المحتم عليهم وهو ترقية المصريين ادبيا ويبثوا فيهم روح الاستقلال الذاتى الذى كاد يودي به ماعانوه في أيامهم السابقة من الظلم والجور أخذوا يتحكمون في شؤون المصريين تحكم الظافر واعتبروا مصر بلادا غلبت على أمرها وذهبت . ولذا يجب أن تبذلوا الجهد فى معرفة آراء المصريين فيما يختص بتداخل الانكليز فى شؤون مصر ومقاصدهم مهما كانت هذه الآراء لاتروق لكم

وانى أستطيع الآن أن أظهر لكم رأى عقلاء المصريين في الاحتلال الانكليزى . على ان المقام فى هذه الرسالة الاولى يضيق عن ذلك فأرجئه الى الرسالة الثانية ولكنى أذكر هنا ان المتأمل المنصف كما أشبع المسئلة المصرية تمحيصا ودرسا ظهر له ان الحكومة الانكليزية اذا تكللت اعمالها بالنجاح في فرع من فروع الادارة أصيبت بالفشل في فرع آخر . وان الانكليز لم يأتوا بشيء يؤدى الى التوفيق بين الحكام الانكليز وبين المصريين بل جرحوا شعور المصري ونفروا قلبه فبدلا من أن يبذل الانكليز الجهد لحسم الشقاق الذى قام لاستعلاء جنس من الاجناس على آخر جسموا هذا الشقاق وأطالوا مداه . ولو ان الانكليز أحسنوا معاملة المصريين لتناسوا كثيرا من أسباب تذمرهم بدلا من أن يهمسوا سرا بالشكوى . ومع ذلك فان الحكام الانكليز في مصر يدأبون بدون ضجر ولا ملل على تذكير المصريين انهم

شعب مغلوب على أمره خاضع لارادة سواه أي انه أدنى منهم جنسا وان الانكليزي يصير محتقرا اذا عاشر المصري معاشرة المثل للمثل . أنا أعلم ان اللورد كرومر لم ينصح لقومه أن يجروا على هـذه الطريقة في تقاريره السنوية بل فعل عكس ذلك اذ صرح بميله الى المصريين ونصح للموظفين الانكليز في خدمة الحكومة المصرية في الاوراق الرسمية أن يظهروا للمصريين عواطف كريمة ولكنهم لم يعملوا برأيه وأهملوا نصيحته لهم

ان اللورد كرومر بفضل الحكمة التي أظهرها في ادارة شؤون الحكومة قد رقي البلاد رقيا ماديا يعترف به الجميع . ولكن ما الذي فعله لرقي المصريين أدبيـا ؟ وبعبارة أخري هل تقدمت مصر أدبيا كما تقدمت ماديا ؟

اني لاخشى أن لايكون الجواب الا سلبا فان الجرائم بالرغم عن تقـدم البلاد المـادي زادت زيادة مطردة في سنوات عـديدة ومعدل زيادتها في سنة ١٩٠٤ أقل منه ١٩٠٣ (راجع تقريره لسنة ١٩٠٤ صحيفة ٤٤) وهو مايدعي اللورد ان الفضل فيـه عائد اليه ولكنها دعوي في غير محلها (١)

وفضلا عن ذلك فان تعاطي المسكرات كما جاء في صحيفة ٤٥ من تقريره لسنة ١٩٠٤ أخذ ينتشر بين الاهالي رغما عن تحريمه في القرآن الشريف

(١) يرى القارىء في تقريره لسنة ١٩٠٥ انه اعترف بزيادة الجرائم وأظهر أسفه لذلك

وهذا الانحراف عن الاحكام الدينية ـ خصوصا في الشرق ـ من أشأم الامور . وأى دليل بعد هذا على ان الرقى الادبي والمادى لم يسيرا جنبا الى جنب : فان حقائق الامور تدل على انتشار انحطاط أدبي في الامة بأسرها وهو مايحزن جميع المخلصين فى صداقتهم لمصر ويجب على انكلترا أن تستأصله بكل مالديهـا من الوسائل . قال أوجست كونت في كتابه الفلسفى مايأتى « لايجوز الحكم لأية أمة بأنهـا راقيـة اذا لم تظهر الا دلائل الرقى المـادى . كما ان التقدم العقلى لايفيد الا اذا صحبه الرقى الادبي فلا سبيل الى الرقى الحقيقى الا بواسطة التعليم الادبي »

وبأسف أقول انه لم يعمل بمقتضى هذا المبدأ الاجتماعى فى مصر

وهنا أختم رسالتى هذه مرجئا الكتابة الى وقت آخر أتشرف فيه بارسال رسالة أخري عن أمور أكثر أهميـة وفى كل فرع تقريبا من فروع الادارة فيه مغامز ينتقد عليها ولكننى سأتقى بعضها حتى لاتكون رسالتى باعثة على الملل اه

الرسالة الثانية

سيدى العزيز :

وعدتكم فى كتابى الاخير أن أوافيكم بخلاصة الرأى العام المصرى فيما يتعلق بتداخل انكلترا وما تستعمله من الطرق وما لهـا من الغايات معتمدا فى ذلك على المصادر الحقيقية فأقول

قلت قبل ان المصرى حمول صبور على الضيم فهو لا يبوح برأيه

سريعا لان رضوخه للاستبداد زمنا طويلا قد جعله قليل الثقة بالاجانب كثير الظنون . وعليه كان الحصول على ثقته من الامور العسرة فن شاء أن يحصل على ثقة المصرى احتاج الى زمن طويل وصبر كثير دون أن يقتصر على معرفة لسانه وأخلاقه معرفة سطحية . وبعد هذا البيان التمهيدي أبدى لكم ما كان يقوله المصرى لو تجرأ على التصريح برأيه انه يقول اذ ذاك

« أنتم الانكليز تزعمون أننا لانعترف بالجميل ولكننا لا نراكم محقين فى هذه التهمة . والا فعلى أى شيء تريدون منا أن نشكركم ؟

ان انكلترا قد انتهزت الفرصة لهامن كل مصائب مصر . فهي قد اغتنمت الفرصة عند ما نزلت الازمة المالية الاولى بمصر فجاءتنا بالمراقبة الثنائية؟ ثم استعملت ثورة عرابى لفائدتكم الخاصة فاحتللتم بلادنا بقوة السلاح دون أن ندعوكم الى ذلك وادعيتم أنكم فعلتم ما فعلتم بقصد ارجاع السلطة للخديو واعادة النظام الداخلي ومنع الاعتداء الخارجي . وانما هى دعوى ادعيتموها لادخال جيشكم الى مصر وتحميل الخزينة المصرية نفقة سنوية لا تقل عن مائة ألف جنيه (١) وأما الباعث الحقيق على الاحتلال فهو ان مصر كائنة في طريقكم الى الهند واقتضت السياسة الانكليزية ان تحتكر لنفسها المرور في ترعة السويس مهما كلفها ذلك. ثم انكم لما أيدتم سلطة الخديو وجهتم عناية خصوصية الى أمر معين مقرر خلاصته انه مع انكم سمحتم له أن يملك فانكم قررتم أن لا تكون له سلطة . وهؤلاء

(١) والآن هى مائة وخمسون ألف جنيه

نظارنا ليسوا الا آلات فرض عليهم الخضوع لمشيئة المستشارين الانكليز وفرض علينا أن نعطيهم على كره منا رواتب باهظة ليس لان لهم أقل سلطة أو نفوذ بل لانهم يزينون أشباحهم بالكساوى الدالة على أنهم في خدمة الخديوي . وما برحت مصر منذ بداية الاحتلال يتولى شؤونها فريق من الموظفين مطرد الزيادة وهم غرباء عن جنسنا وديننا ولغتنا وتابعيتنا هؤلاء الموظفون يقبضون المرتبات الكبيرة مقابل خدماتهم القليلة هذا فضلا عن المكافآت الكثيرة التي يقرر منحها لهم عند استقالتهم بعد ان يخدموا الحكومة زمنا قصيرا

ومن الجهة الاخرى نرى قسما كبيرا من المصريين لا يزال يعتقد أن خدمة الحكومة هو العمل الوحيد الذى يعلى مقام الرجل ويجعله مكرما بين اخوانه . ونظرا للزيادة المطردة الدائمة في عدد الذين تأتون بهم من الاجانب ليعينوا فى مناصب الحكومة فان عددا كبيرا من رجالنا الاكفاء قد فصلوا من الوظائف. وهناك صعوبة عظيمة آخذة فى الازدياد كل يوم عن آخر فى ايجاد مناصب للمتخرجين من مدارس الحكومة وهم بواسطة طرق التعليم فيها لا يصلحون لغير الوظائف . لما دخلتم البلاد زعمتم ان غرضكم سيكون «تعليم المصريين كيف يحكمون أنفسهم »

فهل تؤملون تحقيق هذا الوعد بحرمانهم من وظائف الحكومة التي تدعون انكم تعدونهم لها أو بتجريدهم من المسؤولية والعمل: ثم انظروا الى حال الجيش تجدوا ضباطه من الانكليز. وفى حوادث لاتحصى

قد رقيتم شبان العسكرية منكم الذين ليست لهم خبرة سابقة وأهملتم الضباط المصريين الوطنيين الذين قضوا حياتهم في خدمة بلادهم وبذلوا دماءهم في سبيلها ؟ ألم يكن هذا الحيف الباعث الحقيقي وان لم يصرح به لما أوشك أن يقوم به الجنود في السودان من الفتنة منذ ثلاث سنوات؟ لا أنكر انكم أصلحتم حال الجيش من جهة الكفاءة كقوة محاربة لكنني أسألكم ماذا يحصل لو أن هؤلاء الانكليز الذين يشغلون أعظم المناصب العسكرية الآن انسحبوا يوما ما لاسباب لا أعرفها الآن ؟ اذ ذاك يتحول جيشنا الى جماعة شتى بلا نظام ولا ترتيب . ومن كان في ريب مما أخشاه فلينظر الى ماحدث فعلا عند عودة الحجاج من مكة في موسم الحج الاخير (حج سنة ١٣٢٢ هـ)

ان الباحث عن ذلك لايجد أقل اشارة الى تلك الحادثة في تقرير اللورد كرومر الاخير فانه لم يشر اليها . تقولون لنا « ان العلم يسيح» والامر كما تقولون ولكن الانكليزي هو الذي يستفيد من تلك السياحة لا المصري . فقد قرأنا بالامس في الجرائد الاوربية المحلية ان المستر دنلوب سافر الى انكلترا ليأتي بخمسة وعشرين أستاذاً انكليزيا غير الموجودين عندنا منهم الآن . وجرائدكم التي يقال انها صدى الرأي العام الانكليزي تدعي انها تلوم الروس على جعل البولانديين والفنلانديين من أتباع روسيا يكراهم على استعمال اللغة الروسية في مدارسهم وأنتم تفعلون فعل الروس . فان كل طالب في مدارس الحكومة الابتدائية والثانوية والصناعية مكره الآن على تلقي جميع فروع العلم تقريبا

بلغة أجنبية ومن أساتذة أكثرهم يجهلون اللغة العربية . فما حال أعدائكم الذين انتصرتم عليه - أريد بهم البوير - أليست حالهم أفضل من هذا الحال ؟

وأما مايتعلق باليسر الذي أجريتموه بمصر منذ ابتداء احتلالكم فانكم لا تجهلون انكم نلتم حصتكم العادلة منه. أما فتحت لكم أبواب تجارة جديدة؟ أما فتح في بلادنا باب واسع لمصنوعاتكم ومشرعاتكم الهندسية والزراعية وسواها؟ أما نلتم امتيازات المصارف والمناجم والسكك الحديدية والاراضي على ماتشتهون من الشروط الموافقة فاستفدتم فرصة نادرة نافعة لاستثمار أموالكم ؟

فاذا كان كل ما ذكرت من الحقائق فما بالكم تطلبون منا أن نسبح بحمدكم وشكركم صباح مساء

أليس الاولى أن تكونوا أنتم الشاكرين أيها الانكليز لما أجزلته لكم العناية الالهية من الخير اذ سلمت الى أيديكم ارضا تفيض لبنا وعسلا !

هذا ما كان يقوله المصرى لو باح بما في صدره لكم على انى انما جئتك أيها الصديق بخلاصة من الرأي العام الوطنى تاركا ما بقى لفرصة أخرى .

وليس كل ماقلت من بنات أفكارى وانما أنا آسف لوجود هذه الفكرة بين أبناء وطنى أسفا عظيما . ومع انى لا أنتظر من ذوى السلطة الانكليز في مصر أن يعترفوا بصحة كل تلك الاقوال لا أري بدا من القول بانها تتضمن كثيرا من الحقائق. هذا ولكونها عواطف لم يطلع عليها قبل

الآن الذين يعتمدون في معلوماتهم على المصادر الرسمية فقد دفعتني الصراحة فى القول الى عرض تلك الآراء على صديقي الحميم »

الرسالة الثالثة

سيدى العزيز

غير خاف ان الوظيفة الاولى المفروضة على هيئة الحكومة هى أن تضع القانون وتحسن تنفيذه . وللفيلسوف الانكليزى « هيوم » كلمة فى احدى مقالاته الشهيرة هى

« يجب ان نعتبر أن جميع الرسائل الحاصلة لدى حكومتنا لاغاية لها الانشر العدل والانصاف . . . . فان الملوك والمجالس النيابية والاساطيل والجيوش وجميع موظفى المحاكم والسفراء والوزراء والمستشارين انما هم جميعامنفذون في مساعيهم لهذا العمل الادارى المفروض »

الا أن في هذا الرأى بعض المبالغة . يدلك على ذلك مثلا ان مقاطعة فرنساوية معروفة تأبى أن تتغلب عليها ألمانيا وأن تضمها الى أملاكها والسبب الاعظم في اباتها هذا ليس خوفها أن لا يحسن القضاة الالمان اقامة العدل بل لان هناك عاطفة وطنية تدفعها الى حب البقاء تابعة لفرنسا . ومع ذلك فرأي « هيوم » فى محله من حيث أنه يجيز للذين يفرضون ما تقوم به الحكومة من الاعمال أن يجعلوا همهم الاول وضع نظام قانونى حسن وبالتالى الاجادة في تنفيذه

اننا لا نبالغ مهما أطرينا المحاكم التي تبني أحكامها على الاستقامة والصدق بالنسبة الى غيرها من المحاكم التي يشوهها الغرض عادة

قد يدفع الجيش كل غارة أجنبية أو يكبح جماح أية ثورة داخلية وكذلك البوليس قد يظهر كفاءة كاملة في وقاية الافراد والاملاك من الاعتداء . وقد تبدي الحكومة عناية أبوية بكل ماهو تحت رعايتها ومجالس التشريع قد تسن أفضل القوانين وقد تؤخذ الاموال اللازمة بطريقة الضرائب العادلة وتجبي بانصاف وتعز التجارة ويتسع نطاقها بجميع الاسباب الطبيعية وتمتد الزراعة وتضمن سلامتها من عوارض الطقس وتصان بواسطة الري اللازم وتكون طرق المواصلات في البلاد على غاية مايرام وقد تحيط بالامة والبلاد أسباب الامن والرخاء على أثر كل ماذكرت من الوسائل النافعة ـ وقد يكون كل ذلك ولكن اذا كانت مجالس القضاء لا وازع لها يدبر أمورها وكانت الواسطة غير جديرة بالثقة الممنوحة لها وصدرت الاحكام مخالفة للعقل والصواب والقانون بالذات وهي لا قرار لها كريشة في مهب الرياح فان جميع تلك المنافع والمزايا تكون معرضة لخطر الزوال والتلاشي . اذ ذاك تكون الانفس والحرية الشخصية في خطر بل قد تذهب فريسة الحوادث غالبا وينتصر الغدر والخيانة من خلال المظاهر القانونية الرسمية وينتقل مال الرجل الواحد المكتسب أو الموروث ومنزله وهناء معيشته الى رجل آخر تمكن من تأييد دعواه بشهود كاذبين لدى قاض ضعيف أو جائر

ففي أوغسطس الماضي عرض على مجلس العموم الانكليزي

السؤال الآتي . .

« لما كان قد اتضح من تقارير اللوردكرومر السنوية أن قدازداد عدد الجرائم التي ارتكبها الوطنيون في السنوات الاخيرة فهل لجناب ناظر الخارجية ان ينصح للحكومة المصرية بتعيين لجنة تحقيق تنظر في أهلية وكفاءة الموظفين القضائيين سواء الافرنج والمصريون الذين ينفذون القضاء وتنظر أيضا في طرق التحقيق الجنائية النافذة الآن في مصروما يتعلق بالآثام الجزئية منها »

ان جميع الواقفين على كيفية اجراء العدالة في هذه البلاد يقابلون بالاستحسان مثل هذا التحقيق لانه يعود على الامة المصرية بما لا يوصف من النفع ولا يعارضهم في ذلك الاستحسان الا فريق الموظفين المسؤلين الذين وضع غرضهم الخاص حجابا بينهم وبين حقيقة الاحوال ومع ذلك فقد أبوا الموافقة على هذا الطلب . وسأبين فيما يلي كم كان هذا التحقيق ضروريا .

لامبالغة اذا قلت لك انك لاتجد بين جميع مصالح الادارة الانكليزية المصرية أضعف من نظارة الحقانية وأكثر نقصا منها ولا حاجة الى القول بأن للانكليزسلطة تامة عليها وهم انما يعينون في مناصبهم بمجرد الرعاية الخاصة . ولاسباب واضحة أمتنع عن الدخول في مباحث شخصية محضة . ولكن يظهر لدى التحقيق أن أكثر الذين يختارونهم لمناصب سامية قضائية يقومون بواجبات ذات مسئولية كبرى وهم من جهة ليسوا ذوي شهرة معروفة من شأنها أن تحمل رفاقهم الوطنيين

على رعايتهم وتقدر سلطتهم حق قدرها . ومن جهة أخرى ليسوا من ذوى الاختبار الى حد أن يوجد في الناس الثقة بآرائهم مهما كانت معرضة للخطأ بطبيعتها الانسانية . ولو راجعنا تاريخهم نجد ان بعضهم لاجميعهم انما تناولوا الطعام مراراً معينة في دائرة مجلس انكليزى وربما جعلوا محامين بعد أن طالعوا مدة في مكتب محام انكليزي والذى تمكنا من الوقوف عليه بعد التحقيق والبحث هو أن عدداً قليلا جداً منهم تولوا النظر فعلا فى قضية لدى احدى المحاكم الاوربية وما تجاوزت أعمالهم فيها حد الاشراف

فهل من الحكمة بعد هذا أن توضع حياة الامة المصرية وحريتها وأملاكها تحت عناية أمثال هؤلاء اسمحوا لى أن أؤكد لكم ان استخدام نظارة الحقانية لموظفين غير أكفاء هو حجر عثرة فى حسن ادارة الامور القانونية بل هو باعث على اذلال الموظفين واهانة للكرامة والتعقل

قال اللورد كرزون حديثا ان السبب في نجاح الانكليز في الهند هو أنكم ترسلون اليها نخبة رجالكم وصفوة أفرادكم فعكسكم الامر فى مصر هو الباعث في الاكثر على فشل الادارة الانكليزية عندنا . وعلى العموم لاريب أنكم لا ترسلون الى مصر خيرة رجالكم . ومن الاغلاط الفاضحة في توزيع المناصب القضائية انكم تعينون قضاة من الانكليز في محكمة الاستئناف ممن لم يمارسوا وظيفتهم من قبل في محكمة ابتدائية .

ان عدد القضاة الانكليز في محكمة الاستئناف الاهلية معادل

لعدد القضاة المصريين تقريبا . ولكن لا ريب ان نفوذ القضاة الانكليز وسلطتهم أعظم كثيرا من نفوذ القضاة المصريين وسلطتهم . وان الاكثار من ادخال العنصر الانكليزي الى هـذا الحد لا يخلو من الضرر لان تهذيبهم وطرق افكارهم تختلف كثيرا عن مثلها في القضاة الوطنيين وهم لا بد يميلون في التغييرات التي يريدون اجراءها الى توسيع أشكال ومبادىء القانون حسبما يتراآى لهم . وهم لا يعترفون بكثير من أعمال الوطنيين وتقاليدهم وينكرون ما لطرقهم من النزاهة والثبات . وانما هم يحكمون على أخلاق الاهالي برأى الرجل الاجنبي . وكل ذلك طبيعى لا خلاف فيه اذ يتعـذر على الانسان العدول عما اكتسبه في صغره وألفه في كبره من العواطف والآراء فلا يسعه أن يكيف أهواءه حسبما تقتضى الاحوال . ومتى بلغ المرء درجة معينة من عمره يصعب عليـه تعلم اللغات أو التخلق بأخلاق جديدة . ولسوء الحظ أن الآراء التى يبديها أمثال هؤلاء القضاة تؤثر على كثيرين فى انكلترا فوق تأثيرها على أعظم الموظفين في مصر خبرة وتجربة

وهى أوفق وأولى بجميع الذين لم يخبروا اعمال الحكومة المصرية واخلاق رعاياها على انني لا أرى بدا من القول بأن ادخال أمثال هؤلاء الاشخاص في مناصب الحكومة العليا لابد أن ينتج عنه اتلاف المصلحة المصرية وانحدارها للسقوط

ولا ريب ان الغاية المقصودة من ادخال هـذا العدد الكبير من العنصر الانكليزى في محكمة الاستئناف الاهلية انما هى تعزيز تلك

الهيئة واعلاء شأنها وبث النشاط والحياة في عموم الهيئة الحاكمة . وعندى أن هذا العمل هو من قبيل جعل سقف البيت حاملا لاساسه بدلا من الوضع الطبيعي الذي يجعل الاساس حاملا للسقف أو كأننا جئنا بقلب كبير عام لجمهور كبير من الناس تصدر منه دماء الحياة والقوة الحيوية لكل فرد من ذلك الجمهور . ولا يخفى ان الانسان يرتاب في امكان وجود قوة نابضة كافية لهذا القلب البعيد عن الاجسام التي يمدها

واذا كان هـذا المجرى الحيوى مستمدا بالاكثر من عنصر اجنبي فلا بد أن تنحط قواه المنعشة ولذلك كان الاوفق أن يختص كل فرد بقلب خاص وفكر ذاتي لا يشاركه فيهما أحد ولسوء الحظ كان هـذا مآل الانكليز الذين ألقيت اليهم مقاليد أمورنا فلا يكاد يصل الانكليزي منهم الى بلادنا حتى يبدأ بتحقير واهانة كل شيء يجده عندنا مخالفا لما ألفه ومتى توفرت له السلطة فهو بدلا من ان يكيف عاداته بمقتضى عادات البلاد التي جاءها مستفيدا يحاول أن يكره الوطنيين على الرضوخ لكل مايخطر بباله أنه الصواب .

ولعل من الامور الطبيعية ان القادم منكم الى مصر لاول وهلة تفسد اخلاقه الجيدة بالمعاشرة الرديئة نظرا لكثرة عدد الموظفين منكم عندنا . فالقادم الجديد تستهويه العادات التي يراها سائدة بين رفاقه الانكليز فيقرر في ذهنه بدون استقصاء ان الوطني سافل حقير لا يملك من الاخلاق الجيدة الا الشيء القليل وان عادات الوطنيين ونظاماتهم منكرة وأما الانكليز وعاداتهم وكل مافيهم ولديهم فليس أفضل منه . وانه جدير بالمصريين أن

يشكروا لهم على الدوام ما أصلحوه من حكومتهم التى كانت فاسدة قبل أن يكونوا فيها

فاذا كان الامر كذلك فماذا يحل بالقلائل الذين لهم من حسن أخلاقهم مايحملهم على مقاومة هذه المؤثرات ؛ أقول بأسف انهم يسرعون باخراجهم من مناصبهم بدعوى « انهم تجاوزوا الحد في ملاطفة الوطنيين » وهذا حال الموظف الانكليزى في مصر

على انى أرجو أن لاتسيئوا فهم مرادى فانى لا أريد مما قلته أن أتهم الامة الانكليزية عموما بهذه الآراء والاعمال ولو كان هذا رأيى ما كتبت هذه الرسائل ولكن زيارتى لبلادكم أقنعتني ان الموظف الانكليزى المصرى له صفة خاصة وان صفاته التى لاتحمد ناتجة عن تأثير النظام المفروض عليه الجرى بموجبه وانه شاذ عن مجموع الامة الانكليزية لا يقاس عليه

ويليق بى أن أقول ان القضاة عندنا ليسوا قضاة بالمعنى الذى تفهمونه في بلادكم عندما يجئ ذكر القضاة وانما هم موظفون قضائيون فرض عليهم ان يصدعوا لاقل اشارة من رؤسائهم ومجرد ايراد هذه الحقيقة يكفى لاظهار ضعف مراكزهم وما يلى ذلك من الاساءة الى اقامة العدل في الحكومة. وهناك سبب آخر لعدم نجاح القضاء الانكليزي في مصر هو أن أكثر الموظفين القضائيين يعينون للوظائف وهم صغار ولا يخفى أن من الصفات التي يجب أن يتصف بها القاضى أن يكون عالما صبورا عاقلا حكيما مدربا وقد ينقص القاضى الشاب شيء منها ولكن الطبيعة

تحول دون بلوغه في سائرها قبل سن معلوم . ولهذه الاسباب أرى انهم ليسوا أهلا لمناصبهم مع انني في الوقت نفسه لا أريد أن اتهم حكمة القضاة الشبان بشيء من النقائص الطبيعية. ومن بواعث التذمر العظيم الخطير ان القضاة الانكليز وسائر الموظفين يعاملون رفاقهم الوطنيين باحتقار وعندهم أن المصري الذي يعمل فكرته يرتكب جريمة وان اسمى الفضائل في الموظف المصري هو أن يخضع خضوعا أعمى وان يحتمل كل احتقار يبديه الموظف الانكليزي ولو كان مرؤوسا اظهارا لذكائه الخارق فلا يزال يتداخل فيما لا يعنيه ويتعرض تعرضا منكرا ويختلق السيئات . ثم انهم لا يحفلون بآرائهم وحنكتهم ومعارفهم ويعاملونهم بانفة ويقصونهم عنهم ويستهينون بكفاءتهم ومعارفهم . والخلاصة أن الادارة القضائية وعموم الادارة الانكليزية في مصر قائمة علي مبادىء أوربية وتعاليم أجنبية مع كثير من الشذوذ فيها وعندي انكم تتمكنون من تكييف أنفسكم لما يوافق حقوقنا وعاداتنا وراحتنا لو لاشيتم الفارق الذي يفرق بيننا وبينكم بمسافة بعيدة ولكن مادمتم تنفرون من الوطنيين هذا النفور المفرق وتسيئون الظن بمقدرتهم فانكم تظلون على غير هدى في القيام بعملكم وانجاز وعودكم اه

الرسالة الرابعة

سيدى العزيز

ظهر لى من القرار الوزارى المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ نوفمبر

سنة ١٩٠٤ انه يجوز تعيين القضاة (كما يجوز تعيين الموظفين التابعين لنظارة الحقانية) للمحاكم الاهلية ولو كانوا على جهل تام باللغة العربية مع أنها اللغة الوحيدة المستعملة في التحقيق الكتابي والشفهي وفي مرافعة المحامين بل وفي جميع اجراآت المحاكم عن بكرة أبيها

وهناك أمر آخر باعث على الدهشة . ذلك أنه يجوز للقضاة أن يبقوا في مناصبهم بتلك المحاكم بعد صدور ذلك القرار اذا كانوا يجهلون اللغة العربية جهلا تاما لانهم فيها قبل صدوره

وعليه فقد أوجد قرار سنة ١٩٠٤ بدعة جديدة . على انها لسوء الحظ لم يراع فيها الماضي ولو كان الامر كذلك لحرم كثيرون من كبار موظفي الحقانية من مناصبهم ذات الكسب الكثير . على انني أجعل ملاحظاتي قاصرة على القضاة دون سائر الموظفين . فقد تقرر منذ الآن الجري في تعيين من يعين جديداً منهم على قاعدة سارية في مصر هي ان توضع العربة أمام الحصان . يمتحنونهم في اللغة العربية . ولكن لم يرد في القرار ماذا يكون من أمرهم اذا لم يفوزوا في الامتحان . وبما انه لا يكاد يوجد في المحاكم الاهلية الا قضاة انكليز ـ ولما كانت المناصب الحديثة قد أسندت جميعها الى أبناء وطنهم صار الراجح المقرر في الاذهان أن الغاية المقصودة هي حصر الوظائف من الآن فصاعدا في أيدي الانكليز دون سواهم . وعليه سأتكلم الآن في مسألة الجمع بين الوطنيين والاوربيين في منصة القضاء للنظر في المسائل الوطنية والحكم فيها وأتوسع في هذا البحث كثيراً .

وقبل الشروع في ذلك أريد أن أزيل من الاذهان ماربما علق بها من الوهم باني من رأى القائلين باخراج العنصر الاوربي باسره من المحاكم الوطنية (ماعدا الشرعية) وان هذا العمل موافق لحالة الرق الحالي الذي أدركته مصر . والحال انني أرى غير ذلك الرأى بل أنا معارض له.

وأرى انه لا مجال للريب في أن هناك فوائد عظيمة من الجمع بين قضاة مصريين وقضاة أوربيين متى كان هؤلاء على مايجب من الكفاءة وهناك أدلة كثيرة ـ الا في حوادث تدل على تفوق الوطني على الاوربي في فهم أقوال الوطني والحكم فيها بل ان تفوق الوطني ظاهر من طبيعة الحال فهو يتولى القضاء بلغة بلاده وبين قومه وقد أدرك كيف يفتكرون وعرف غاياتهم وأغراضهم التي يرمون اليها والحيل التي يعتمدون عليها ثم هو يدرك أعمق المعاني الواردة في كل عبارة ويفهم الاسباب الباعثة على كل عمل ويعلم ماذا يؤثر على شهادة الشهود وهو قد ألف الاحوال والقرائن والعادات ويدري كيف يلقي الاسئلة ويعرف قيمة الاجوبة ويدرك جميع مايحيط بالحوادث من الامور الممكن حدوثها . ولما كان عقله مستعداً على ما ذكرنا فهو سريع الحكم والتقدير بل هو يحكم بما يوافق الحقيقة على ماعرض له بحكم البداهة وتساعده الطبيعة بكل وسائلها . هذا حال الوطني . وأما الاوروبي فانه غريب لم يألف شيئا من كل هذا ولا يدركه الا بمزيد العناء الاليم حتى اذا أدرك منه شيئاً فهو قليل ناقص وقد لا يكون مع ذلك ذكيا كما ينبغي ولا يخفى

أن تعلم اللغة الاجنبية مزية خاصة في بعض الناس وربما كان الاوربي على غير مايرام من قوة الملاحظة والتمييز بين هذا وذاك فهو معتمد على سواه في جميع معلوماته وقد يخدعونه كما انه ربما اعترضته مبادىء اكتسبها من بلاد أجنبية فتخدعوه بسهولة لولاه الضجر وملّ القضاء ثم ان أسافل الوطنيين يحتالون عليه بما لايجرؤون على مثله من الحيلة أمام قاض وطني فتى توفرت الاكاذيب حوله تعاظم ريبه وصار أكثر ترددا من ذي قبل فيعمد الى اهمال جميع الادلة والاقوال لانه عاجز عن تحقيقها

ظهر من كل هـذا انه لاريب في مزية القاضي الوطني للحكم على أعمال قومه بناء على شهادات مواطنيه .

وفي الوقت نفسه يوجد حائل قوي يحول دون تنفيذ هذا المبدأ تنفيذا كاملا . ذلك ان العـدل الوطني لم يدرك من جميـع جهاته تلك المنزلة الراقيـة الموجودة بين شعوب أوربا الحديثة الراقيـة في مدنيتها وتهذيبها

ولا يجب أن ننسى أيضا ان التعليم في مصر لايزال ناقصا نقصا كبيراً يستوجب الاسف والسبب في ذلك مافي طرق التعليم من النقص وعجز الذين تولوا أمر التعليم عن الاجادة في نشره . بل يمكن أن يقال ان التعليم لايزال في طفوليته ولكن ما لاريب فيه ان الحصول على تعليم نافع كامل يستلزم في كل أمة وقتا طويلا ومعونة من مصادر مختلفـة توصلا الى ايجاد مبدأ العدل السامي في الفئة التي ينتقى منها جماعة القضاة فاذا قيـل ان من اللازم وجود المراقبة الاوربية في مصر فان أفضـل

واسطة لذلك هي الجمع بين القضاة الاوربيين والوطنيين في المحاكم فلا يفسد العدل مع هذا الاحتياط الا اذا كان الاهمال شاملا والعمى سائداً . بل لست أرى أفضل من هذه الطريقة وهي أن يجد المصرى من الاوروبى معونة حقيقية لا أن يكون هذا الاوروبى ولى أمره يستعبده في الرأى ويزيله من مركزه الذى يحيط فيه من القضايا مايعجز الاوروبي في مركزه مهما كان من أن يحيط به

فلا أمل فى ارتقاء القاضى الوطني والحالة هذه الا اذا جعل مساويا لرصيفه الاوروبى

ويظهر مما تقدم أنه لانزاع في المنافع الحاصلة من الجمع بين القضاة الوطنيين والاوروبيين على شرط أن يكون هؤلاء أكفاء قد أحرزوا منافع التمرين الكامل فى ممارسة وظائفهم حيث تكون الفوائد بعد ذلك متبادلة بين الفريقين . عند ذلك يجد المصرى نفسه تحت تأثير ونفوذ رجال ثقفت عقولهم وهذبت أخلاقهم . في بلاد اشتهر سكانها باستقامة مبادئهم وصحة مدنيتهم وآدابهم كما يجد الاوروبى نفسه مستعينا على اداء وظيفته بما عند المصرى من الصبر والذكاء والخبرة الخاصة بالاحوال المحلية . وما بين الفريقين من اختلاف التمرين يمكن كل واحد منهما من سد ماينقص الآخر من المزايا العقلية ويعطى أحدهما الاخر مالديه من عاطفة الوطنية أو مزايا العلوم والتهذيب وعند ذلك يجد القضاء نفسه من مجموع كفاءتهما أقصى مايطلبه من قضاته

ان أعظم مايشوه وجه القضاء الاوربي في مصر في حالته الراهنة كما انه

يشوه على السواء نظارة الحقانية المصرية ـ هو طريقة الانتقاء السيئة . فهم بمقتضى الترتيب الحاضر يأتون بالموظفين الانكليز كيفما اتفق لهم من جماعات المحامين الذين يترددون بكسل على المحاكم الانكليزية وليس لواحد منهم خبرة بقانون هذه البلاد كما هو في المحاكم الاهلية ثم هم لا يعرفون لغة القوم الذين يحكمون بينهم وهم يجهلون عاداتهم وتقاليدهم

أما أنا فلا أرى من الحكمة مفاجأة الشرقيين بقاض من هذه الطبقة يرمون به كيفما اتفق الحال وهو يجهل أخلاقهم الوطنية ولسانهم وطرق معاملاتهم لغير غاية الا الحصول على منصب القضاء مع ان معارفه سطحية ولا أعتقد ان مثل هذا الرجل يساعد على ترويج العدل وتشويق الناس اليه بينما نحن نعلم ان تلك العدالة مشوهة على الغالب من مصادرها الاولى . ابسط جميع حقائق القضية أمام مثل هذا القاضي . تجد انه ربما حكم فيها بالتدقيق القضائي على مقتضى المبادىء المألوفة في وطنه ولكن هنالك مجال عظيم للريب فيما اذا كان يبدى حكما عادلا . قد يكون من خيرة القضاة فى انكلترا ولا يكون كذلك فى مصر حينما لا تحيط به الروادع المؤثرة الرادعة فى وطنه الاصلى ومهما كان من وجود بعض أفراد لا يشملهم هذا التعميم فقد علمتنا الحوادث الماضية ان المحامين الانكليز لا يمكنهم أن يحسنوا القيام بواجبات القضاء فى مصر

والذى علمته من الاستقصاء انهم يبدؤن المحاماة فى السادسة والعشرين من عمرهم ولا يحتاجون الى تقديم ضمانة كافلة بأهليتهم

وانما عليهم أن يقوموا ببعض الممارسة ويقدموا الامتحان التافه قبل ممارسة المحاماة . أما مايضمن للامة الانكليزية حق الكفاءة فهو ان المحامي الذي لايحصل على المزايا الكافية يبقى محاميا بالاسم فقط ولايجد من يعهد اليه بقضاياه وهي ضمانة غير موجودة للامة المصرية ولا يخفى ان المحامي الذي يربح من عمله في انكلترا لايتركها قاصداً مصر والذي تحققته ان جميع الموجودين منهم عندنا لم يرافعوا في قضية واحدة أمام محاكم بلادهم الاصلية :

أما المحاماة فى انكلترا فانها لم يوصل دفعة واحدة الى منصة القضاء . وهى قاعدة موافقة لانكلترا لكنها غيرمناسبة فى الذين يأتون مصر بصفة قضاة . فان المحامى فى انكلترا متى صار قاضيا فهوقد ألف جميع الاحوال التى يتولى القضاء فيها فهو بين قومه ولغته لغتهم وقد ألف عاداتهم واجرا آتهم ودرس تقاليدهم وقوانينهم . أما في مصر فالامر على عكس ذلك وجميع مايراه من الامور في مصر جديد عليه ولا بد له في التعرف بهمن زمن طويل ودرس شاق واختبار ذاتي كما انى لاأثق كثيراً بامداد نفسه للانتقال من المحاماة الى القضاء . فهويفتش أولا على مورد رزق له في وطنه فاذا سدت في وجهه الابواب لجأ الى مصر واستمان بمنصب القضاء فيها ويكون قد ربى التربية الاولى ووجه فكرته الى وجهة معينة فلا يستسهل التغيير الجديد وتكون قد ماتت فيه المقدرة على تعلم اللغات الجديدة وهو كلما تقدم سنا عظمت العقبات في طريقه وأما في أوربا فانهم يعدون من العار ان تمد حكومة عارفة

بالمصاعب المحيطة بتكوين العقل القضائى وا كتساب المعارف القانونيـة فى أحوال موافقة ـ أن تعمد الى ترك وظائفها القضائية لرحمة المشورعلى أمثال هؤلاء الرجال

فما لم يفهم القضاة ان عليهم أن يؤهلوا أنفسهم للعمل لا أن يؤخذوا بالصـدفـة فـلا أمـل في اصـلاح حال القاضى الاوربى فى المحـاكم الاهلية

والموضوع الذى ينبغى امعان النظر فيه هو أن الانكليزى يبقى جاهلا لكثير مما تهم معرفته ولو قضى حياة طويلة في تولى أمور اقليم واسع . ولو أنك فاجأت ألمانيا أو هولانديا مثلا وكلفته أن يتولى أمور مقاطعة انكليزية تجد انه فى جميع أدوار حياته يظهر جهلا فاضحا لامور كثيرة ويرتكب أغلاطا لا تحصى . مع انه ألف من صغره لغة وان اختلفت اسما عن لغـة الانكليز الذين يتـولى أحكامهم فهما من أصل واحـد . وهو في الوقت نفسه يعبد ما يعبدون بالطريقة التى ألفوها وتعلم من حـداثته أن يرجع نظيرهم الى نفس الكتاب المقدس الذى يرجعون اليه في أمورهم ويعتبرونه قاعدة لنظام حياتهم الحاضرة وآمالهم المتيدة وغذى عقله صغيرا من الادب القديم الذى ألفوه هم أيضا فذوقه ذوقهم ومورد حكمته موردهم والشرف والكمال قد قاما فيه على ما قام عليه شرفهم وكمالهم واتفق معهم على الاهتداء بعلوم واحدة فرضت عليهم سواء مبادىء الحقوق العمومية والدولية وله ما لهم من الحاجات فيخالطهم في مسراتهم الخاصـة وعاداتهم العـامة ويشترك معهم فى كل

مشروع عام تقريبا وقد يخالطهم بالزواج

ومع وجود كل هذا الوفاق فى العادات والاخلاق يظل الرجل غريبا ولا يثقون بأحكامه في أصغر الاحكام المحلية بل هم ينتظرون منه أن لايبدي رأيا فيما لم يألفه الا بعد طول التحقيق والاستفهام. مثال ذلك ان الخبرة في الامور الزارعية لايدعيها الا من جعل الزارعة شغله اليومى ومصدر رزقه سنوات طويلة فاذا كان الامر كما أوضحناه كيف نمال تلك الثقة التى تعتبر في مصر تلك المعرفة القليلة باعثة على تولى المصالح أو ما هو ظاهر من عدم الاهتمام بالجهل العام . ما رأيكم لو اخضعوكم لأغلاط مستبد أجنبي مهما كان حسن النية خصوصا في أمور هي اقرب الامور الى المصالح الحيوية . كيف تستقبلون أجنبيا يأتيكم معززا بالحول والطول يفعل ما يشاء من الشر والخير وهو آت اليكم بآراء جديدة وتقاليد حديثة وأنصار غير الذين ألفتم الخضوع لهم . اذا شعرتم بالاستياء والنفرة من كل هذا فاذكروا حالنا واعلموا انهما أمور تنتابنا فعلا الآن

ولا جدال في أن القاضى الاوربي يجب أن يكون عارفا بلغة القوم الذين يتولى أمورهم القضائية . ولاخلاف فى أن مثل هذا القاضي يفضل كثيراً رصيفه الذى يضطر الى الاستعانة بترجمان . كما لاجدال في أن الترجمان أقل علما ومن طبقة دون طبقة القاضي وان تأثير المؤثرات المفسدة عليه يفسد نزاهة القاضي وهكذا تضعف قوة الحاكم القوى لاختلاطها الاضطرارى بالقوة الضعيفة وتكون الحلقة الضعيفة فى السلسلة عنوان

أمور مقاطعة انكليزية تجد انه فى جميع أدوار حياته يظهر جهلا فاضحا لامور كثيرة ويرتكب أغلاطا لا تحصى . مع انه ألف من صغره لغة وان اختلفت اسما عن لغة الانكليز الذين يتولى أحكامهم فهما من أصل واحد . وهو في الوقت نفسه يعبد ما يعبدون بالطريقة التى ألفوها وتعلم من حداثته أن يرجع نظيرهم الى نفس الكتاب المقدس الذى يرجعون اليه في أمورهم ويعتبرونه قاعدة لنظام حياتهم الحاضرة وآمالهم العتيدة وغذى عقله صغيرا من الادب القديم الذى ألفوه هم أيضا فذوقه ذوقهم ومورد حكمته مورد حكمتهم والشرف والكمال قدقاما فيه على ماقام عليه شرفهم وكمالهم واتفق معهم على الاهتداء بعلوم واحدة فرضت عليهم سواء مبادىء الحقوق العمومية والدولية وله ما لهم من الحاجات فيخالطهم في مسرآتهم الخاصة وعاداتهم العامة ويشترك معهم فى كل أصولها جميعها. ومما يؤسف له كثيرا انهم لايراعون هذه الامور في توزيع الوظائف مع ان الحاجة الى مراعاتها ظاهرة يعترف بها الجميع

ولا بد للاستفادة من الجمع بين القاضى الاوربى والمصرى ان يكون الاوربى قبل تولى القضاء قد مارس العمل فى مصر بضع سنوات فيعرف الاهالى ويطلع على لغتهم وعاداتهم وحاجاتهم واجرا آتهم ويجب أن يقيم معهم في أوائل حياته فيتمكن من الامتزاج بهم والرضى بالاقامة معهم ويهتم لسعادتهم وصلاح أمورهم

قد أشرت فيما تقدم الى وجه الضعف الا كبر في حالة القضاء الاوربى في المحاكم الاهلية وهو ضعف لا يكفى لمقابلته ماعمدوا اليه

حديثاً ـ أريد به طريقة الامتحان ومن الخطأ ان نعتقد ان مجرد تقديم الامتحان باللغة العربية يكفى لاصلاح تلك النقائص فهى متأصلة فيما هو أكثر أهمية من تلك الظواهر والذى أراه ان الطريقة الفضلى هى أن يبدؤا بممارسة اللغة والقانون قبل تعيينهم للمناصب القضائية لا بعد تعيينهم. وأكتفى لتأييد رأيى بالاشارة الى الطرق المألوفة فى الغرب وهى التى يرغب الانكليز ادخالها على مصر

وفي النظام القضائى المصرى نقائص أخرى كثيرة واضحة ولا سبيل الى كشف النقاب عنها الا باجراء تحقيق من قبيل ما اقترحوه فى أوغسطس على مجلس العموم الانكليزي ولست أجهل المعارضة الشديدة سابقا والتى سوف تكرر كل حين سيما وراء الوقوف في وجه مثل هذا المشروع مادام كبار الموظفين يعلمون ان مثل هذا التحقيق اذا كان صادقا فانه يفشى الاسرار ويبين ان البلاد فى حالة يرثى لها من هذا القبيل اهـ

الرسالة الخامسة

سيدى العزيز: —

أتناول في هذه الرسالة مسألة التشريع واجد فيها ماوجدته في موظفى نظارة الحقانية من السيئات والنقائص. وفى مقدمتها ماهنالك من قلة الاختبار فى سن القوانين. فانه لايوجد فى القطر المصري بأسره موظف انكليزى عهد اليه فى بلاده سن قانون أو مجموعة قوانين

وأقول ولا أخشى لوم لائم ان المحامى ولو كان خبيرا فى صناعته لا يكون متشرعا وان الذين لايمعنون النظر يغرهم منه ممارسته الطويلة للامور القانونية ويحسبونها دليلا ناصعاً على حكمته التشريعية . والحال ان حصر أفكاره دائما فى ماهية القانون وتجردها عما كان يجب أن يكون وعنايته التامة بمراعاة قواعد عـديدة (من شأنها أن تزيده مقدرة على اظهار براعته كلما كانت استبدادية وغـير مفهومة) وعدم مبالاته بما يتعدى حدود عمله بالذات كل ذلك يؤثر تأثيرا سيئا على آرائه فى المسائل التشريعية ويذهب مزية معارفه السامية حتى في المسائل الخاصة بموضوعه بالذات ؛

قد يسند ذلك الى رجل خبير قوانين البلاد التى يسن شرائعها . ولكن ماحال أولئك الذين لاعلم لهم بشيء من هذه القوانين ولم يسبق لهم أقل اختبار في وضع القوانين من أى نوع كانت : ان النتيجة ظاهرة في الاجراآت فان الجهل الفاضح ظاهر ظهورا واضحا في جميع أحوال سن القوانين فى هذه البلاد .

لايخفى ان قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات النافذين فى مصر قد نسجا على منوال القانون الفرنساوى والحق يقال ان هذه البلاد المصرية مازالت منذ زمن طويل ترزأ بالشرائع الاوربية غير الموافقة وبدون مراعاة عادات الوطنيين وتقاليدهم. ان القانونين اللذين ذكرتهما قد وضعا بعجلة ظاهرة ظهورا جليا عليهما . ومع هذا فقد قضى مستشارو الحكومة المصرية الانكليزية ست سنوات وهم يحاولون تنقيحها الا ان هذا الجبل

تمخض طويلا فولد فارا وهو ما كان فى الحسبان

ولا أريد الاستهانة بمنقحى القانون عند قولى انى لا أعتبرهم أهلا للقيام بالعمل الذى عهد اليهم اتمامه وباشروه فعلا . ولكن الذى يحملنى على هـذه الصراحة هو علمى بأهمية الامر وادراكى للعلاج الحقيقى الشافى للادارة القضائية في مصر . وأرجو أن لا تؤدى صراحتى الى سوء الظن بأقوالى وتحويلها عن مقاصدها .

اذ لا يخفى ان الاطباء الذين يتشاورون فيما يوافق استعماله لمعالجة المريض يجب أن يكونوا عارفين بحالته الشخصية وأعراض دائه وليس في الناس من يستطيع أن يحكم حكما صحيحا على نقائص القضاء عندنا كما هو مألوف في مصر الا اذا كان هو نفسه خاضما له مطلعا عليه مراقبا بذاته لنتائجه ويكون قد رأى بعينه مصادر الشر من أصـولها . وعليه فاذا جاز لنا أن نتساهل ونقول ان رؤساء نظارة الحقانية عندنا يعرفون شيئا قليلا من القانون الانكليزى فأنا أؤكد ولا أخشى معارضة أنهـم قصروا معرفتهم على النظريات فقط . فاذا عكست الامر علمت صحة قولى . اذاً ما رأيكم لو عهد الى الموظفين المصريين أن يتولوا التشريع والاحكام في محاكم انكلترا ؟

ويرى العارفون في مصر ان الانكليز الذين أصلحوا القانون بدؤا العمل معكوسا وانهم كانوا يخدمون البلاد خدمة أفضل لو انهـم بدؤا بتحسين أحوال القوانين واصلاح حال الموظفين ولو أدى بهم الامر الى الاستقالة والذى أراه انهـم لم يقـتربوا من مصادر الخطأ القضائى

الحقيقى ولا اتخذوا التدابير لمعالجته. ولا انكر الفائدة من ذلك في معالجة الامور الداخلة ضمن دائرة اختبارهم ولكننى لا أقدر أن أعتبرهم اكفاء لتقرير حاجات المحاكم بين أمة عرفوها معرفة سطحية أوهم يجهلونها جهلا تاما

يليق بنا أن نذكر كيف نشأ النظام ـ متي تدبرنا الوسائل الواجب اتباعها في اصلاح النظام التشريعي والقضائي . ذلك النظام لم ينشأ كما نشأت المشروعات التي تعتبرها الامة الانكليزية خيرضمانة لها وأفضل ما تفاخر به على طريقة النمو التدريجي الطبيعي من وراء ذكاء الشعب واحتياجاته . بل نشأ ذلك في مصرفجأة في يوم واحد وبالقوة القاهرة وعلى يد أمة أجنبية وجعلوا نظامه على نمط نظامات بلاد بعيدة فرموا به شعبنا دون أن ينبهونا اليه ولا راعوا عواطفنا وارادتنا واخلاقنا الوطنية وتقاليدنا القومية

ان السلطة الانكليزية طرحت جانبا نظام الحقانية القديم واستبدلته بمحاكم أرادت أن تقلد فيها محاكم فرنسا . ووضع القواعد المذكورة محام فرنساوى ثم جاء المحامون الانكليز بمعرفتهم النظرية للنظام الفرنساوى فتلاعبوا بالاصل الفرنساوى وزادوا فيه ونقصوا منه حتى فقد كل ما كان أصلا فيه فلا يكاد الانسان يعرفه .

أعود الآن الى المثل الطبي الذى أشرت اليه سابقا وأقول كلما زاد دنونا من المريض ومشاهدتنا له تمكنا من معرفة دائه ومعالجته . فهل تفيد المريض اذا نقلناه من اقليمه ومناخ بلاده الى اقليم آخر اصطنعناه

له وهو يختلف عن وطنه الاصلى هواء ومناخا ؟ كما لو فرضنا اننا نقلناه الى هواء باريس أو لندن بما هناك من الضباب الذى يراه من لم يكن مقيما في وسطه . كل هـذا يفتقر لى عدم الثقـة بفـائدة العلاج الذى يستعملونه . ولا أرى من الحكمة الذهاب الى باريس أو لندن للاستشفاء فان الاوجاع التي يعالجها الاطباء ظاهرة هناك . انكم غذيتم المصريين بطعام لم يألفوه ولا يستطيعون هضمه فاذا زدتموهم منه تأصـل الداء وانما للمصريين دون سواهم أن يحاولوا تحسين حالهم بطعام يكون أكثر موافقة لما ينمو في بلادهم . اذ ما الفائدة من نقل المياه القذرة الى آنية جيلة ترسب هناك أقذاؤها . ولا أرى فائدة من تعظيم القوانين المنقحة مع العلم بأنها قائمة على جدران خالية ضعيفة وأساسها واه

ان معالجة هذه العيوب الكامنة الآن في القضاء الاهلى لا يتم بما عبر عنه المستر غلادستون انه « القانون في ثوب أجنبي » بل ان هـذا العـلاج على العكس من ذلك الداء اعضالا . ليس الامر كما يزعمون . بل يجب أن يراقب مجرى المياه حتى تصل الى مصدره الاصلى فيحجز هناك على عناصره المفسدة حتى لا يبقى مجال لاختمارها وفيضان الفساد

ان بناء القضاء يجب تجديد أساسه بمزيد العناية وجعل جدرانه من المادة الوطنية ما أمكن ذلك . بمعنى ان يكيف ذلك النظام القضائى على ما يوافق فطرة العقل الوطني الاصلية وان يعتمد على الوسائل الوطنية ما أمكن وان تسد الثقوب والتماريج السرية الضارة التى سبق دخول الحيل والاكاذيب والرشوة منها . وان توفر للبلاد جميع أسباب الوقاية والدفاع

عن الحقوق وسلامة الحاكم في أحكامها وهو ماطالما شعرنا بالحاجة الماسة اليه . وان يزال جميع العقبات التى أثقلت كاهل رجال القضاء وعارضتهم بل سحقتهم سحقا

خير واسطة للحصول على الكفاءة فى التشريع والمحاكم هى ان تعطى البلاد قوانين كافية في وجهتها وسهلة فى تنفيذها . فقد اتفق أهل الرأى جميعا على القول بان قوانين هذه البلاد يجب ان تكون موافقة لمقدرة أهلها ومميزاتهم الخاصة وان تكون بسيطة في وضعها وشروطها وكان من سوء حظ مصر ان الرجال الذين عهد اليهم اقتراح هذه القوانين واعدادها للتنفيذ يجهلون جهلا كبيراً حالة الامة وقد ألفوا نظاما تشريعيا صناعيا معقدا ولهم في السهولة رأي يختلف كثيرا عن رأى القوم عندنا فيها

ان زيادة قوانيننا وتعقيدها على افهام على الذين وضعت لاجلهم — شر من طبعه .

ان أهم مايفيد في كل نظام قضائى هو طرق النشر وان يفهم الذين من أجلهم وضعت القوانين حقائقها وان يقدروها قدرها ولا بد لادراك هذه الغاية من انتقاء وضع ملائم لعادات ومعارف الامة التي وضع لها ذلك القانون وظاهر مما تقدم بيانه انهم لم يراعوا هذه الشروط في وضع القوانين المصرية

ان من الاقوال الحكيمة التي يرجع تاريخها الى عهد (سولون) « ليس على الامم ان تنال أفضل القوانين بل ان تنال أفضل مايوافقها

منها » وان اللورد كرومر اقتبس فى أحد تقاريره الحديثة المثل اللاتيني القديم القائل « مافائدة القوانين حيث لا آداب »

وبعبارة أخرى ان أفضل الشروط التشريعية تكون فائدتها لاول الامر قليلة ولا يكون لها نفع مطلقا فيما بعد الا اذا كانت موافقة لاميال الشعب الذي وضعت لاجله وعاداته وشعائره الدينية وتقاليده القديمة

قد اجمع الذين استشرتهم في الامر على القول بأن النظام القضائى النافذ الآن في مصر قد تجاوز حدود التعقيد والغموض وأنه على العموم كان أقل مشروعات الادارة الانكليزية نجاحا لما سبق لى بيانه من الاسباب . فان الرجل يحصل على أهلية تامة للقيام بواجبات القضاة المفروضة لو اتيح له نظام قانونى يكون أسهل من النظام الحالى خصوصا فى طريقة تنفيذه واجرآته مع مقدار موافق من الحكمة وحب الحق والانصاف والشعور الصحيح مع الاهالى والاطلاع التام على لغتهم يضاف الى كل ذلك مايتجمل به العقل الراجح من سعة الاطلاع والعلم الصحيح . يعنى أن الصفات المذكورة هى التى تمكنه من حل المسائل المعروضة عليه وقد فاتهم فى أكثر الاحيان أن مشاكل القانون ودقائقه هى من اختصاص مجتمع ارق كثيراً مما نراه في مصر الآن وأنها تنشأ عن العلاقات والمعاملات المبنية على مدنية ناضجة . فان القانون متى صار طلمسا تصبح أموره متوقفة على حوادث سابقة مختلفة وقياسات غامضة أكثر من توقفها على قواعد مبينة ومبادىء قانونية صريحة واضحة . ذلك لان

الشريعة أوجدت لنفسها ما يتخللها من الريب والاشكال في تقدمها حتى تعذر الآن تنفيذها بدون تعليم قانوني وممارسة طويلة. كان يجب أن تجعلوا غرضكم في مصر أن تقيموا العدل الصحيح الراسخ بوسائط تكون أكثر سهولة ومباشرة منها الآن. ولا تكون مصر مدينة لانكلترا بكثير من الحمد والشكر اذا قضى عليها توثيق الصلات المتزايد بين البلدين أن تميل الى التمسك بما في قانون نابوليون من الدقائق والتعقيد والنفقات أو قضى عليها أن تتمسك بأحكامكم القضائية البريطانية

ومن النتائج التي يحتمل حصولها على أثر ادخال نظام قانوني أقل فخامة من هذا هو نقص عدد العمال في النظارات. وهذا النقص في عددهم يساعد على تحسين الرواتب عن حالتها الراهنة لان العدد الكثير من الموظفين برواتب قليلة الموجودين الآن في المحاكم هو أحد الشرور الكبرى التي نكبت بها الامة. فان العدالة تفسد والاهالي تسلب حقوقها نظرا لكثرة عدد هؤلاء الموظفين وقلة رواتبهم فعليكم اذاً أن تنقصوا عددهم وتزيدوا رواتب من بقي ومتى حصرتم جميع الاشغال الخطيرة في القاضي تكونون قد لاشيتم كل الوسائط التي من شأنها أن تؤثر تأثيرا مفسدا على اجراآت المحاكم

ان الاهالي لايستفيدون من مشروع اصلاح أوجده قوم لم يعرفوا الامة المصرية وهو مشروع مبني على ما هو معلوم ومستعمل في بلاد أخرى. بل يجب أن يكون العلاج علاجا خاصا موافقا لحالة المريض الذي تعالجونه وهذه الموافقة لايدركها ولا يحكم فيها الا من

كان خبيرا بأحوال المريض ان ما يوافق فى أوربا لا يوافق في مصر. قال «مونتسكيو» : « عبثا رجو صلاحا من نقل شرائع وقوانين أمة واحدة الى أمة أخرى تختلف عنها في جنسها وفى صفاتها العقلية والادبية وسوابقها التاريخية وحالتها الطبيعية » وقد جملت غرضى في وسائلى وصف اعراض المرض الذى أصيب به المريض الذى نريد أن نحول اليه الابصار كما ترى للذين ألفوا حالته وجعلوا شغلهم الشاغل الاهتمام بأمره . ولا ريب أن العلاج الاجنبي قد شوه صحته وأوجد خللا في جسمه . ومع ذلك فان هؤلاء الاطباء الاجانب أنفسهم يدعون أنهم يشفونه من دائه بعلاجات جديدة من مستودعاتهم الطبية . وطبيعى ان يثقوا بنجاح مسعاهم ولكن اسمحو لى أن أقول — بأى حق يقدر المريض المصرى أن يثق بالفائدة من علاجاتهم ؟ بل ان فى وسعنا توجيه النظر الى اجراآتهم فى دائرتهم الخاصة وما تخللها من النقص . فهل نجد في القانون كما تنفذه في فرنسا مثلا ما يحمل أى عاقل غير متاجر بالقانون على الرضى والاكتفاء ؟

ان ذلك النظام البسيط الذي مكن الرجل من تنظيم معاملاته مع أخيه بالعدل والانصاف قد نشأ عنه نظام آخر معقد كثير التمييز ومصالحه متعددة في أحوال موهومة بسترها جيمها كثير من الاصطلاحات الخفية بدلا من أن تميط النقاب عنها . فلم تسلم حقوق فرد واحد بل أصبح مستحيلا على أى رجلين أن يضمنا سلامة أى وفاق يعقدانه بدون معونة المحامين . ومعلومة كثرة التنقيحات الناشئة عن عقول

لاغرض لها الا أن تغرق الطبيعة بسيل من العلم . نحن نعلم أن الانسان ليس معصوما وانه معرض للخطأ بنسبة مايفترضه من الصواب وكونها مفتعلة وغير طبيعية . ورغما عما بذله القوم في محاكم فرنسا سعيا وراء التوفيق بين الاحكام وجعلها متناسبة فان نجاحهم كان قليلا جداً وكانت النتيجة ان الالتجاء الى القانون انما هو الالتجاء الى مسلك وعر كثير العقبات لايمكن الانسان حتى المحامي نفسه أن يدركها قبل الوقوع فيها وبالتالي عدم سلامة أي حق متنازع فيه .

قد جربوا في مصر جميع تجارب القانون الفرنساوى فهل أفادت تلك التجارب جماعة الوطنيين ؟ ان كل شاهد عدل يعلم انها لم تأت بفائدة

أقول الحق الذى لانزاع فيه ان تشعب غرس أجنبي سيء التأثير والمناسبة والحجم قد أفسد وشوه تقاليد هذه البلاد . وقد مدت أغصانه الضخمة الممتدة ظلا مظلما على الشعب . ولذلك قد آن لكم ان تتدبروا طريقة اصلاح قضائي على مبادىء قوية وان تحلوا وتزيلوا جميع الامور المعارضة لما تقدم بيانه من المبادئ وان تعتصموا بجميع الوسائل التى تضمن لكم ادراك الغاية المطلوبة وليس فى امكان أحد ان يأتي الوطنيين بالعلاج الموافق الا الذين خبروهم . ان القيود التى وضعها نظام قضائي فخم جدا حتى جعل القوم عبيدا لايستطيعون حرا كا يجب نزعها ويجب أن يباح لهم معاملة الامة بما تقتضيه حاجاتها الحقيقية

الرسالة السادسة

سيدي العزيز

يحق لنا أن نفتخر ونبتهج بما آلت اليه أحوال مصر في هذه الايام وأصبحت ملجأ يلجأ اليه عشاق الملاهي والمسرات على ازدياد مطرد وهم الذين يفرون من انكلترا وبردها الشديد متى أقبل الشتاء عليهم بخيله ورجله . هؤلاء هم غراس المدنية الراقية ضجروا من التردد على ايطاليا وفرنسا بل ان الجزائر نفسها لم تعد تروق لهم ففضلوا أن يقصدوا مصر التي أصبحت بفضل التقدمات الحديثة مأوى شتويا لجمهور كبير من أعيان الطبقة العالية وهم يجدون في طقسها الجميل ما لابد منه لحياة اللهو والقصف فضلا عما يجده السائح في القاهرة من المناظر وما يستدعى من الآثار المصرية ثم يجد فيها فوق كل هذا شيئا كثيرا من النشاط في أطوار الحياة والانس والهناء . لكن يسوءنا انه لا يرى من مصر الا ما شاء أولياء الامر الانكليز فيها أن يطلعوه عليه . وقد كان في الحسبان أن يحمله تردده عليها وطول اقامته فيها على تكييف رأى خاص بشأنها ولكنه لسوء الحظ يرى كل شيء بنظارات ملونة لونا جيلا فهم ينشرون بيانات مشوقة لفائدته الخاصة فتى قرأ جريدة لندن أو مجلتها الشهرية يجد فيها كثيرا من الاطراء والمديح والتزويق فيستنتج من كل ذلك أن مصر خالية من كل ما يعاب وانه كان حكيما اذ اختار النيل لراحته. ولعله لا يلام على ذلك فضلا عن انه يطلب الفسحة وقد

فترت همة مقدرته على الانتقاد ومع ذلك فهنالك حقيقة خفية تعارض جميع الانفعالات الاولى المزوقة. ان كثيرين من الذين يقيمون في بلادنا كل فصل الشتاء ويتنعمون تنعما كاملا بالملاهي والالعاب الاجتماعية لا بد أن يطرأ عليهم انقلاب واضطراب لو اطلعوا على بعض مصادر أسباب حياتهم اليومية وما يتخللها من السيئات. اذ ليس من ينكر أن الطعام الجيد النقي ضروري للمريض كالهواء النقي الذي جاء يلتمسه في هذه البلاد . ومهما كان من قلة أهمية ماساً عرضه أقول :

بماذا يشعر هؤلاء السياح الذين يطلبون صحة وهناء في بلادنا لو تنازلوا أثناء رحلاتهم وبحثوا بحثاخاصا عن موارد اللبن الذى يشربونه والعشش التى يخرج منها اللبن والمخابز والافران التى يحضرفيها الخبز لهم . انالباحث لواطلع على مايعد مصدرا للداء لايلبث أن يشعر بألم عظيم من ذلك التأثير المزعج . وقد فطر السائح الغني على العناية بنفسه عناية دقيقة فتى علم ماهنالك من الاحوال غير الصحية التى تستوجب الاصلاح يقابلها بما لديه في بلاده الاصلية ولا بد بعد ذلك أن يتأمل بدهشة في هذا التوانى والتكاسل الذي شمل أولياء الامور ويدهشه بوجه خاص مايراه من قلة الاكتراث والاهتمام في الموظفين الانكليز الذين قد تقاسى عائلاتهم النكبات من هذا الاهمال. ويدهشه بالاكثر ان تلك الميزة الشريفة أريد بها حفظ الذات لاتنبههم مما يليق ان يطلق عليه مرض النوم ولا تبعث بهم على النشاط والعمل . وحرى بنا في مثل هذه المواقف أن نتعمق فى درس الامور وأن لانرى أنفسنا بدون تبصر فتغرنا المظاهر

الخارجية . ولا ريب عندي أن السائح الانكليزي الذي يرحب به أولياء الامور هنا بمزيد السرور لايلبث ان يجعل زياراته قليلة جداً لو اطلع اطلاعا تاما على الحقيقة الناصعة وهي ان سلامته ليست ذات أهمية تستلزم أقل احتياط عادي لوقايته . ان من أعظم مايفاخر به الموظف الانكليزي في مصر هذه الايام هو أن ينسب الى نفسه كل الفضل في تحسين الاحوال الاجتماعية والعمومية منذ أيام السخرة القديمة وظلم ذوي المقامات . وحرى بهم ان يقللوا من هذه الثقة بنفوسهم متى نظروا الى النتائج وان يعلموا أن انكلترا وان تكن قد فعلت كثيرا فان الظروف العمومية التي اشترك فيها سائر الامم قد أعانت كثيرا في حصول ما حصل من الانقلاب النافع الى جهة الخير . فقد اتضح يومئذ لكل ذي عينين ان غيوم الفساد والمصائب أخذت تنقشع من سماء مصر وانها بدأت حياة جديدة . وظهر أخيرا ان شبح الرسول الذي وافي مصر بالاسعاف انما كان جون بول دون سواه (يريد به انكلترا) . ولكن قد كان من المحتمل أن يأتي سواه وتبقى النتيجة واحدة . فاننا اذا تعقبنا البواعث الاصلية التي ساعدت مصر على تقدم لا مثيل له وأسرعت بها في الانتقال من العسر الى اليسر نجد ان الفضل في كل ذلك غير قاصر على حسن وصاية انكلترا دون غيرها كما تزونها في سماء نقية أوجدها مؤلف الكتاب الازرق . لا ننكر ان الاحتلال أوجد في البلاد ضمانات قوية لحفظ النظام وسيادة الامن فكان من وراء ذلك ان الاموال الاجنبية جاءت القطر المصري . ولكن هل

سمع انسان قبل الآن انهم يضعون تمر البوليس الامين في عمله الحسن في درايته موضع الرجال الذين قاموا بالعجائب المدهشة والاعمال الجليلة النادرة ؟ لعل الزرقة في الكتاب أو السماء أو ثوب البوليس قد رسمت وتأصلت في ذهن المعجب بكل ما يفعله الانكليزي فشوهت بصره . ولا أريد من هذا الانتقاد أن اقلل من قيمة العمل النافع الذي يقوم به ذلك الوصي المخلص فان البوليس الانكليزي فعل خيرا كثيرا في هذه البلاد ولكن لا يجب أن نبالغ في تقدير اعماله . وبودي أن تعلم أيها الصديق العزيز ان مصر كانت تدرك عظمتها مرة أخرى بدون مساعدة اليد القوية التي يسترها مفاز ناعم . وقدتم الاصلاح بعاملين عظيمين آخرين ساعدا على الرقي والتقدم ولم تعلن مزاياها اعلانا كافيا في التقارير السنوية عن مصر — أريد بهما خصب الارض العظيم ورغبة الاهالي في العمل وكفاءتهم أيضا . ان كل أمة تحصل على هاتين المزيتين لا تلبث أن تدرك الرقي ولا يقف في سبيلها مانع مهما كان عظيما بدليل ماجرى في أعظم أمة أوربية بعد سنة ١٨٧٠ (يريد بها فرنسا) ولوصح مايتقوله رجال السوء وكانت الامة المصرية كسولة غير مبالية بمصالحها لقصرت كل العقوبات التي مني بها بنو اسرائيل عن حملها على العمل والتقدم ولكن الحق أولى أن يقال . ان العامل المصري الصبور النشيط الذي لا يطلب الا أن يرفع عنه الظلم كان ولا يزال في البلاد وما احتاج الا الى الدافع الذي عبر عنه اللورد ملنر بقوله (رؤوس انكليزية وأيد مصرية تقوم باعلاء شأن البلاد) ولا بد من الاعتراف لذى الفضل بفضله فاذا

اعترفنا أن القوة العاملة العقلية قد جاءت نوعا ما من الخارج فان الاصلاح انما يكون قاصرا على جهة واحدة ولا بد أن ينتشر الاصلاح فى أماكن أخرى وبواسطة أيد كثيرة ويجب أن نذكر على الدوام ان المقدرة على العمل الدائم بصبر واجتهاد وسعى يومى متواصل كل ذلك يؤثر أكثر من سواه على ادراك التقدم والرقى . والفضل الاعظم في احراز مصر ما أحرزته من الرقى عائد الى عاطفة المصرى ونشاطه .

انهم يتجاوزون الحد في مراجعة الماضى وتذكاره واطراء المجانب الاصلاحية التي تمت على أيديهم وما هى في الحقيقة من المجانب وانما هى نتيجة عمل متواصل واجتهاد ثابت . ومزية هذا التأثير الحسن تقل بالاكثار من توزيع تيجان الثناء وأكاليل الاطراء والتأمل بجمال الحال عن جهل القانع برضى نفسه عن نفسه ثم التغاضى مع ذلك عن الاحتياجات الضرورية الآخذة بالازدياد فى بلاد أصابها الآن طوفان جديد يختلف عن الاول ـ أريد به مدنية الغرب الحديثة

الرسالة السابعة

سيدى العزيز

ان الذين يريدون من صميم أفئدتهم أن تكون مصر راقية عظيمة الشأن وأن تتوفر لها السعادة وأن تدأب على العناية بمستقبلها فوق ماهى عليه الآن من كل ذلك ـ يسوءهم كثيرا وجود نقص معيب في ترتيب معيشة الامة المصرية العائلية . ونرى لسوء الحظ ان المؤيد

الاول للاصلاح وهو الرأي العام الذي يميط النقاب عن الحقائق لايؤدى وظيفته تماما

فان الحوادث الكثيرة في السنوات الماضية أثبتت ميل الامة المصرية الى الرقى والتعلم فوق كل شيء آخر ولكن العادات التى تعاقبت عليها القرون لايسهل تعديلها بمجرد التعليم بل لابد أن يكون هناك اقدام من جهة أخرى . فما الذى تم حتى الآن فيما يتعلق بمعدل الوفيات المخيف بين الاطفال وانتشار الامراض بينهم ؛ قد يحق للامة الانكليزية أن تفاخر بما فعله اللورد كرومر وأعوانه من الاعمال الجليلة في ادارة حكومة هذه البلاد . وما نالوه من الاطراء جاء فى محله . ولكن من الخطأ الفاضح ان نقول ان السياسة التى عادت على مصر بفوائد مالية عظيمة قد خلت من كل نقص وخلل .

انظر الى الفرق بين تغاضى الحكومة عن الاهتمام بمساكن موافقة للطبقات الفقيرة وبين القدوة الحسنة الشريفة التى أبداها سمو الخديو . فهو بصفته الشخصية قد أنشأ فى مريوط والقبة والمنتزه مستعمرات زراعية هى عنوان التقدم والارتقاء ولكن كيف السبيل الى تعميم هذه الطريقة فى طول البلاد وعرضها . ان تلك المستعمرات خير مثال لما يجب أن تكون عليه القرى وكان فى الامكان جعل كل قرية مصر على شكلها الحسن . ليست ملاهى اقامها أمير من قبيل اللهو والفكاهة ولكنها مستعمرات منظمة قائمة على قواعد الاقتصاد الصحيح ولا سبيل الى المكابرة في صلاحيتها وفيها تراعى القوانين الصحية مراعاة تامة .

والمشرف عليها تتمثل لعينيه صورة جهات تمثل مصر عموما من جهة الجنوب والناس فيها أمناء اشداء يتوقون الى الا كتساب والتعليم بحيث يلذ للانسان الدأب من أجلهم . ولو ان الذين في أيديهم أموال الامة يبذلون بعض الاهتمام ويقدمون شيئا من المساعدة لرأيت القذارة السائدة على انحاء كثيرة قد تحولت الى ماهو أفضل بكثير

ليس في العالم بأسره أجمل منظراً وأكثر بهاء واجتذابا للعيون ودليلا على ما يجب أن يكون من منظر امة راضية متمتعة بالهناء في بلادها . لان في ذلك رجوع الى أسمى مايتصوره المرء

فاذا نظرت الى مصر أرض الخيرات تجد انه يسهل كثيرا تحقيق ذلك الامل واذا بنا نرى بدلا من كل ذلك الموت والداء . فانهم حتى الآن لم يبذلوا الا العناية القليلة التافهة في سبيل تحسين مساكن العمال سواء في المدن أوفي القرى . ولايزال الناس يأوون الى زرائب وأكواخ ينقصها كل عناية صحية ثم تأتي الكوليرا والطاعون وليس هناك مايقف دون سيرهما لانهما يألفان الاقذار والمنازل الوخمة التي يزدحم فيها عدد كبير من الناس

ان أحد الذين رأوا هذه الاحوال رأي العين وصفها بما يؤلم الفؤاد فقال

« متى انتشرت الكوليرا أو الطاعون أقبل جمهور من البوليس على منزل المصاب فرفعوا الاقذار المتراكمة من أزمنة طويلة وأكثرها على السطوح ثم يطردون السكان التعساء الى حيث لايعلم مصيرهم الا الله تعالى فربما ذهبوا الى زرائب أخرى أكثر ازدحاما بالسكان وأكثر

قذارة من منازلهم التى طردوا منها . وهناك من عويل النساء وذر التراب على رؤوسهن حزنا وبكاء الاطفال وشكوى الرجال مايذيب القلوب القاسية حزنا وأسفا »

وليس في صفحات الحوادث ماهو أدعى الى الحزن والتألم من هذه الحقائق . وهذه النقطة السوداء في تاريخ مصر الحديثة تعارض كثيرا مانسمعه عن تقدم البلاد . فمثلها مثل المدينة الغنية التى يموت الرجال فيها جوعا

على انى لا أطيل الكلام فى وصف طرد هؤلاء الناس من منازلهم بدون شفقة فليس ذلك ضروريا وأنتقل مما تقدم فاقول .

هل من مبادىء الحكمة المالية الراسخة المعقولة ان تنفق المبالغ الطائلة على بهارج ومتاحف عاصمة وطئها السياح الاجانب بخيلهم ورجلهم ثم يهملون أعظم ماتحتاج اليه الامة اهمالا معيبا ؟ أنا لا أنكر فوائد المتاحف وحدائق الحيوانات وأمثالها ولكن الحكمة تقضى ان لاينفق مايحتاج اليه الانسان الحى الحساس على بناء قصر فخيم متنال فيه لتوضع به جثث الفراعنة القدماء . ليس من الحكمة ان نضع الموميات وأوراق البردى القديمة في سرايات فخيمة ثم نترك الناس في بيوت لاسقوف لها . لاريب ان هذه الاثار يجب ان تعطى مكانا ولكن ليس هو المكان الاول الارفع

تجد في القطر المصرى متاحف للصناعات العربية والآثار المصرية وفى مصر حديقة للحيوانات يتوارد عليها أيام الاحاد جميع أفراد الطبقة العالية للمفاخرة والاستعراض امام بيت الاسد الذى يقال انهم اتفقوا على انشائه

أربعة آلاف جنيه بينما يوجد في البلاد ملايين من الناس قد أحاطت بهم الفاقة من جميع الجهات. ان المرء يفضل المديح والاطراء بل هما أسهل عليه الا أن الذي يراقب الاحوال لا يرى بدا من الاستياء اذ يشاهد هذا الاسراف في الامور التافهة السطحية بينما الاهالي يساقون الى الموت بالحاجة الشديدة . ان مثل هذه الاحوال لا تشير الى شيء من التعقل والرزانة. هم يدعون ان المال قليل ويقولون انهم لا يجدون مالا لاصلاح المساكن اصلاحا كاملا وبالتالي يدعون انهم لا يستطيعون نقص معدل الوفيات وفي الوقت نفسه يجدون المال الكثير للانفاق على ملاهي أيام الاحاد لذوي الملابس الحسنة المرتبة

لم أكتب كل هذا حاقدا منتقما ولكن الحقيقة ظاهرة للعيان وليس من ينكر ان الحكومة ملومة على عدم اهتمامها بالحاجات الظاهرة ظهورا واضحا . اذ ليست هذه الحقائق ظاهرة فقط للافراد الذين خبروا أحوال مصر والمصريين بل هي حديث القاهرة العام وقد خدمت الصحف الوطنية في هذا السبيل خدمة جليلة اذ نشرت المقالات مرارا جاهرة باعلان هذه الشكوى حتى صارت عمومية لا يجهلها أحد

ففي تقرير اللورد كرومر الصادر في مارس تجد العبارة الآتية من السير هوراس بنتشنج قال ان الوفيات في القاهرة أكثر منها في سنة ١٩٠٣ بكثير . وكان السبب الاعظم في زيادتها انتشار داء الالتهاب المعدي بين الاطفال في أبريل ومايو ويونيو وانتشار الحصبة التي توفي بها ٧٥٠ طفلا ولا ريب ان الالتهاب المعدي الذي أمات كثيرين من الاطفال

ناشيء عن الطعام الردي، فان الاطفال الذين دون السنة الاولى من عمرهم يطعمون فاكهة غير ناضجة وجميع أنواع الخضر واما الحصبة فسببها قلة العناية بالاطفال المصابين فهم يطوفون في كل مكان والداء مستحكم فيهم اما لجهل أهاليهم أوقلة عنايتهم بهم ثم يموتون باشتداد الداء وتحوله الى ماهو أشد

ان بعض حوادث الحصبة لا يبلغ أمرها الى الحكومة ولايهتدى الى الداء الامتى دعى طبيب الصحة لاعطاء رخصة يبين فيها سبب الوفاة »

ولا حاجة بي الى تقديم الملاحظات على ما تقدم فان الحقائق ظاهرة فيه ظهوراً واضحا

ولقد أصاب المسيو مكسيم دي كان اذ وضع هذا المبدأ السياسى الصحيح قال « ماذا يهم اسم الحكومة أو شكلها مادامت الشوارع نظيفة »

وقوله الحق الصريح بدليل انه قل أن تتفق الوطنية الصحيحة مع نقص في مجاري البلاد الصحية

ولا بد أن تؤدى الى الخراب والفشل كل سياسة جعلت غايتها اهمال جيع الاسباب الصحية التي يعتبرونها في كل مكان آخر تحصيل حاصل.

والناظر الى الاحوال يدهشه المقدار القليل جدا الذى انجزوه من هذا القبيل منذ بدأ الاهتمام بتوجيه الانظار الى هذه المواضيع .

ان العبارات الفخيمة في التقارير السنوية لا تفي بالغرض كما ان الا بيانات الاحصائية في الاجراآت العامة غير كافية . وفضلا عن ذلك فان الاعتراف وسميا بسوء حال الاحتياطات الصحية أوعدم وجودها

على الاطلاق من شأنه أن يدعو الى قلب ذلك النظام أو عدم النظام الذى يبيح وجود جميع هذه الشرور . وعليه فان الحكمة تقتضى بذل كل نفوذ في سبيل ادخال نظام أفضل وأرقى خصوصا فيما يتعلق بمعدل وفيات الاطفال. وهذا الداء يعالج. أولا باصلاح حال المساكن . ثانيا بالتدقيق والمراقبة في أمور الصحة والقوت . ثالثا بالتسلط التام على مواد الطعام .

ان أولئك الذين ينظرون فيما يتعدى سعادة البلاد الظاهرة ـ على قلة عددهم ـ يقولون لماذا أهملت هذه المسائل الخطيرة وجعلت مما ينظر فيه فيما بعد ؟ والظاهر ان هذه الامور لم تستحق اهتماما سريعا من احد حتى الآن . لكنهم في قولهم هذا ماجاؤا بأمر جديد فان كثيرين من الباحثين قد نبهوا الافكار الى سوء الاحوال . فان ثلث الوفيات حاصل بين اطفال لم يتجاوزوا السنة الاولى من عمرهم والثلث الآخر بين الاولى والخامسة من حياتهم . فلماذا لم يبذلوا العناية اللازمة فى هذا الموضوع ؟ لماذا لم يتولوا الامر بما يجب من الاهتمام ؟

لاشك انه كان جديرا بهم أن يصغوا لشكوى وأنين أطفال مصر. وعدم الاصغاء اليهم حتى الآن باعث على الاهتمام العظيم وفى هذا الشر الذي نبحث عنه الا ن بيان لفشل انكلترا في كثير من أعمالها في مصر. أريد به وجود شرور كامنة طى ماهو ظاهر للعيان وليس من يعالجها ويزيلها . والموضوع يستلزم العناية العاجلة على أيدى الذين يريدون الاصلاح والتحسين ولا يهنأ لهم بال ولايسكن لهم خاطر الا اذا مشى الاصلاح مشيته الممدوحة لان غرض هؤلاء الاول هو اصلاح حال الفقراء

أما المصرى فقد خلق ليكون سعيدا وهو يشعر الآن أنه ليس أسيرا مقضيا عليه ان يدأب على الخدمة كل حياته . بل ان الامر على عكس ذلك وهو فى دائرة العمل الواسعة خير مثال لفلسفة القناعة والتسليم . وهو يقوم بواجباته على أفضل ما يكون من الامانة فهل يفعل فعله من هـذا القبيل أولئك الذين ألقيت اليهم مقاليد بلاده واستلموا زمام مستقبلها ؟ ألا انهم لا يفعلون . فان السياسة تفضل تنفق ما لديها من المال على سد نفقات الحاجات الضرورية كالامور الصحية التى طالما أهملوها واعتبروها مما لا يليق الاعتداد به . ذلك كان أولى من انفاق تلك الاموال على أمور كمالية . لا أنكر ان هـذه المتاحف والمشاهد العمومية مشروعات حسنة ولكنها ليست أساسا للمجتمع المرتب ترتيبا حسنا ولا يجب أن تكون أحق من سواها بالانتفاع باموال الخزينة العمومية . يقولون فى ردهم انهم لا يجدون سبيلا الى المال ولكن أي انسان يلوم سواه لانه لم ينفق وهو لا يملك مالا ؟ وحال الافراد مثل حال الشعوب وانما يشوه الصورة التى تمثل لنا مصر متمدنة قوية غنية ـ وهى بلاد العمل واليسر والنور والسلام ـ انما يشوه هذه الصورة الجميلة ذلك الاهمال المقرون بالترفع البارد كلما عرضت مسألة وطنية . ان الحقائق لا تحتاج الى شرح وبيان . ولدينا احصاآت تروى لنا حكايات محزنة مؤثرة . وكل ذلك لاننا لا نجد من يكلف خاطره لوضع نظام صحى جديد أفضل من النظام الحاضر . وضرورى أن نقاوم بكل شدة ذلك الجهل السائد في معالجة الامراض ويجب ان نحارب ذلك

الجهل بقلب غيور يراعى عادات الامة القديمة وطرقها السائدة في بلادها من عهد طويل . وضروري قبل كل شيء آخر أن نغرس في الاذهان مبادىء حفظ الصحة . على انه لافائدة من العلم الكثير مادام اللبن والسمن ان لم نذكر غيرهما يباح الآن بيعهما في طول البلاد وعرضها على حالة من الفساد والغش ليس أشنع منها

ان مجرد التأمل بهذا الرأى باعث على الخوف منه . فان الاطفال يموتون بالألوف ـ أولا ـ بسبب الجهل المحيط بذويهم الاقربين.ـ وثانيا بسبب تكاسل الذين لو أخلصوا النية لاستطاعوا وحدهم أن يزيلوا هذه الوصمة السوداء عن حياة مصر الحاضرة . ولاسبيل الى تقليل أهمية هذا الامر والذين يرتكبون أقل اهمال من هذا القبيل عليهم مسؤولية عظمى . لقد آن لنا أن نهتم بالاطفال وأن نراعى حقوقهم ونجيبهم الى مطالبهم وفي الوقت نفسه فاننا نمال أنفسنا بالامل أن يحصل تغيير في سياسة من شأنها أن تتعمد اهمال الامة وعدم مراعاة أخلاقها الخاصة.ولنذكر أن الرسميات الباردة والتعبيرات المنمقة بما يتخللها من التحفظ الوهمي الذي يستعمل في بعض المناقشات هي بدون فائدة في هذا المقام فان الترفع المكروه مقرون على الدوام بالضرر.واذكروا انكم تعاملون أمة كثيرة العدد ذات عواطف سريعة التهيج والانفعال لاتلبث أن تنكمش متى قابلتها الرسميات القاسية وخصوصا اذا كانت ذات صبغة أجنبية . وهذا هو مركز الخلاف وموضع القلق ـ أريد بها قلة الانعطاف الصحيح وعدم الرغبة في ادراك الحقيقة : ان المراقب

للاشياء يأسف اذ يرى ضياع فرصة موافقة لعمل خير دائم . وان أمة عالمة بفوائد النفوذ الانكليزى مستعدة لمقابلة كل تظاهر ودى بمثله تصد عن كل ذلك بأغلاط وبواسطة الجمود الرسمى الذى لا يكترث بالاحساسات الداخلية والآمال التى تجول فى صدور الامة . ومعلوم ان الزائر والسائح الوقتي بل الذاهب صعودا في النيل لا يرى ولا يدرى شيئا من كل هذا ولا يدرك حقيقة الحال ويميط عنها النقاب الا المقيم في مصر وله نظر حاد فيدرك هذا الاهمال المكدر وسوء تصرف أصحاب السعادة من الموظفين في معاملة الشعب

أما الحقائق فانها ظاهرة بكل وضوح ومنها نعلم ان معدل الوفيات في الاسكندرية والقاهرة بموجب التعديلات الاخيرة هو ٣٤،٩ و ٣٧،٧ في الالف وهو معدل يزيد على معدل الوفيات فى كل مدينة اطلعنا على تعديلاتها ماعدا بومباى ولا ريب ان هذه الزيادة ناشئة بالاكثر من وفيات الاطفال فما السبب في ذلك ولماذا يموت هؤلاء الاطفال ؟ ان تحسين المساكن ومراعاة القوانين الصحية كما يجب تؤديان الى نتائج حسنة جداً

وقد نشرت احدى الجرائد المصرية في أول هذه السنة رسالة خطيرة الشأن شديدة اللهجة قال فيها ماكاتبها معناه

«عندى انه يجب على الحكومة قبل كل شيء ان تشرع الآن فى التحقيق عن الاسباب الباعثة على مافى هذه الوفيات من هدر الدماء المخيف ومتى وقفت عليها تعمد الى أخذ الاحتياطات الكافلة لمنع هذا الداء الوبيل الذى يفتك بالاطفال »

ويكفي في هذه الحقائق سردها لبيان أهميتها . قد يقول قائل اننا نتجاوز الحد في مطالبة الذين جعلهم القضاء وقدر أصحاب الرأى والعمل أن يتنبهوا الى هذه الاقوال على أهميتها ولكن في الايام الماضية كان اهمال أمور أقل من هذه خطراً يؤدى الى منع النظام عن ادراك قوته العظمى وبالتالى الى ادراك الغاية المطلوبة كما نرى من مراجعة أحوال الامم السابقة

لعل السبب في كل هذا الاهمال ان الموضوع الذى نبحث فيه تافه غير جدير بالاهتمام لانه ليس موضوعا سياسيا تدور عليه أساليب الدهاء السياسى ولا يوجب حركة فى صفحات كتاب أزرق أو يحمل الاندية في أوربا على الاشتغال الى مابعد نصف الليل في المناقشة بشأنه ولا يشغل الاسلاك البرقية بأخباره . قد يكون الامر كذلك وانما هو رجاء الى القوم أن يعملوا الفكرة ويواصلوا العمل بنصيرة ونشاط وأن يعاملوا الوطنيين بانعطاف واين ورقة وان يظهروا ميلا صحيحا الى مودتهم وصداقتهم . انكم اذا فعلتم ذلك تكون النتائج الشافية عجيبة . ان العامل الصبور في الصحراء هو أسرع الناس قبولا للملاينة والانعطاف . ذلك العامل الذى تراه فى مصر قائما على عمله ولا يقتضى لادراكه وفهم حقيقته عناء مبرز في علم النفس بل يقتضى أن يدرك العامل المذكور حالة الموظف القاسى العقلية وهو أحيانا ينظر الى هذا الشعب الصابر المحب كأنه من طينة غريبة لا يؤثر عليها مؤثر أو كأنها أمة لم توجد الا لجعلها موضوعا لامتحان نظامات متقلبة تكاد لا تكون مفهومة .

هذه الامور معروفة وواضحة الآن أكثر منها في كل زمان سابق.

وعلى ذوى السلطة الذين يستطيعون الشروع فى الاعمال أن لا يسرعوا الخطا في مرورهم كان حياة السياسة ليست الا لدخول الى خزينة أمة عامرة ينظر الانسان الى المعروضات الصغيرة ويهز كتفيه فينصرف سريعا عنها قاصدا مشاهدة الآثار العظيمة ذات الاهمية

في البلاد التي لا شأن لها في أمر الحروب حسب أحوالها تسهل رق أسباب السلام ـ في هذه البلاد ـ ليس أهم وأولى بالنظر والعناية من الاهتمام بوقاية الجيل الذى سوف يقوم يوما ما باشغال العالم .

ان السائر الذى يقف على مدخل مصر العظيمة في مدنيتها يجد أرضاقد اهتدت في عهد خديوها الحالى الى عاطفة الوطنية مرة أخرى وهي تتوسل بما يدعو الى حنان أصحاب الحول والطول . فهل تذهب توسلاتها سدى

قد يقول الناقد انه ليس في وسع أى قانون أو احسان أن يوجد اصلاحا في هذه البلاد لان على الفرد أن يهتم بالذين يوجدون قوة للدولة. ولكن الجواب ظاهر في قولنا ان نقص التعليم هو الباعث على ذلك فان أولياء أمور المعارف لم يقوموا بواجباتهم . انهم لم يعملوا بمقتضى الحكمة التى قالها اللورد بالمرستون فانه لما انتشرت الكوليرا في بلاد اسكوتلاندا أغضى عن تعاليم الكهنة وقال

ـ « ان الله يتولى العالم بالنظامات الطبيعية . وسلامة الانسان أو شقاؤه متوقفان على مراعاته لتلك النظامات »

فضى الواجب الصحيح باستئصال أسباب الداء ولا يكون ذلك الا بتحسين مساكن الفقراء وتنفيذ مبادىء علم الصحة وترتيب المعيشة وارغام المخازن التى تبيع الاطعمة ان لا تبيع الا الصحيح الجيد منها اهـ

الرسالة الثامنه

سيدى العزيز —

لايخفى اننا نعيش في مدننا الكبرى على تناقض تام وخصام دائم مع الاسباب الصحية ومبادئها الاولية . لان وجود طريق ذات رصيفين ليس دليلا على ان العناية منصرفة الى سد احتياجات الاهالى الا اذا صح قولهم ان وجود الآلة البخارية والسكة الحديدية دليل على المدنية الصحيحة. على انه كثيراً مايحدث في أوربا ان يموه على الابصار والعقول باصلاح بقعة من الارض يتوهمون ان الاحوال فيها على أحسن منوال ثم يتركون ستر سائر السيئات للتصورات والظنون . فالذى يزور المدينة صدفة صباح ذات يوم يرى أنها على مايشتهى من كمال التنظيم والعناية الا ان الناقد البصير المقيم فيها وسائر الذين لايكتفون بالظواهر يدركون النقص ويشعرون به. وليست المساكن الخالية من الوسائط الصحية هى وحدها الباعثة على كثرة الوفيات . على ان وجودها على الحالة المذكورة يتهدد الجيع بخطر عظيم وهى توجب انتشار الضرر وتذيع الامراض التى يعسر شفاؤها بل هى السبب الاصلى للاذى العظيم والضرر الدائم واليها يرجع انحطاط الامة كما هو ظاهر في الاطفال الذين ضعفت

عقولهم وساءت أحوالهم .فالى متى يواصلون العناية بالظواهر السطحية التي ينبغي أن يكون اهتمامهم بها دون الاهتمام بالوسائل الحيوية الصحية

ان أصحاب البيوت يدأبون على الاقتصاد في مساحة بيوتهم سعيا وراء جمع الارباح . ان البنائين والمهندسين في الايام الماضية لم يهتموا بمثل هذه الامور وكان جديرا بنا ان نتحول الآن عن ذلك الاهمال . لا أنكر أن القوم انتبهوا قليلا الى العناية بهذا الامر . بدليل انشاء الحدائق في مدن انكلترا وأميركا ولكنه انتباه بطيء . واذا نظرنا الى المانيا وعنايتها بهذا الامر علمنا مبلغ تأخرنا عنها فهي في مقدمة الامم في العناية بالامور الصحية كما انها في طليعة الشعوب في أمور كثيرة أخرى وقد أحسنوا نوعا ما اذ اقتدوا بأهالي الجزائر في بناء منازلهم فأوجدوا مجالا فسيحا من سطوح المنازل لجميع سكانها وهي منازل حسنة جدا اذ توفرت لسكانها أسباب تنشق الهواء النقي والتمتع بالنور الكافي والحرارة اللازمة والطراوة الموافقة حسب أوقات النهار على اختلاف أطوارها وكل ذلك بدون زيادة في الاجور فالاولاد يلعبون في تلك الاماكن الفسيحة بينما أهلهم يمارسون أعمالهم.وظاهر ان هذه البيوت قد أنشأها قوم تقيدوا في الاعمال الخيرية الصالحة فلماذا لا يقتدى بهم في مصر ؛ أم هناك مسافة بعيدة جدا بين الزرائب القذرة والاكواخ الترابية وبين الاحوال البنائية المذكورة التي تدعو الى الغبطة والهناء ؛ على أن الامر ليس من المطالب العسرة ولا بد أن توفق مصر يوما ما الى المصلح الذي يضرب على المساكن الحالية المنحطة يأتيها بعزيمة ونشاط ويقوم بأعمال جليلة

نافعة لان المال اللازم للقيام بهذه الاعمال موجود بكثرة . وفى الامكان اقتصاد مبالغ كبيرة من مشروعات حاضرة لافائدة منها بدليل ما نراه من المظاهر السطحية التى ينفق عليها المال الكثير وهى مبينة بايضاح فى التقارير الرسمية فتى قرأناها وذكرنا السيئات التى لا تعالج ولا يهتمون بها يستولى علينا شيء من الضجر والاستياء كما لو رأيت طبيبا يعالج مريضا فى حالة سيئة جدا قد تحول عن المريض المسكين المتألم الى مناقشة مطولة في علم الاخلاق مثلا

وقد ذكر اللورد كرومر في تقريره سنة ١٩٠٤ ان حكومة مصر أنفقت كثيرا على الفنون والآثار القديمة مع اعترافه الصريح بأن أغلب الذين يدفعون الضرائب لم يبلغوا من الرقى مايحملهم على العناية والاهتمام بهذه الامور فقد انفق في العشر السنوات الاخيرة مبلغ ١١٥ ألف جنيه على مصلحة الآثار وأنشىء متحف أنفق عليه ٢٥١ ألف جنيه كما انهم أنفقوا ١٤ ألف جنيه على وضع برنامج جميل لموجوداته . وأنفقوا في الكرنك ١٢ ألف جنيه وعلى أنس الوجود ١٣ ألف جنيه وعلى استرجاع الآثار وحفظها فى ادفو ١٥٠٠ جنيه وفى الوقت نفسه أنفقوا ٨٢ ألف جنيه على العناية بالآثار العربية والقبطية وأنشؤا متحفا يشتمل على كتبخانة للفنون العربية أنفقوا عليها ٥٨ ألف جنيه وهذه الكتبخانة تستمد اعانة سنوية من الحكومة قدرها ٤٥٠٠ جنيه ومن مصلحة الاوقاف خمسمائة جنيه فى السنة وفيها مجموعة نقود ومسكوكات أنفقوا على شراء أصلها أربعة آلاف جنيه سنة ١٨٨٤ وانفقوا على المتحف اليونانى الرومانى بالاسكندرية عشرة

آلاف جنيه ونفقاته سنوية ١٢٠٠ جنيه وتبلغ نفقات قلم الجيولوجيا في آخر السنة الحالية ١٥ ألف جنيه وقد أنشؤا متحفا لها وأنشؤا في حلوان رصدخانة حاوية جميع المعدات المصرية للارصاد الجوية والزلازل ثم أنفقوا ٥ آلاف جنيه على المباحث العلمية و٧٤٠٠ جنيه على حديقة الحيوانات في القاهرة و٤٣٠٠ جنيه للعناية بها ومستودع السمك في الجزيرة أنفق عليه ١١٥٠ جنيها و٣٦٠٠ جنيه للبحث عن معيشة الاسماك في النيل. فانفاق كل هـذه الاموال في هذه السبيل ليس صوابا مع وجود الامور الاخرى الحاجيـة فانه لا بد للامة من ميل ظاهر الى الفنون قبل ان ترغب فيها ولم تظهر الامة المصرية حتى الآن تشوقا وتعطشا الى هذه الامور وأنا أريد بالحاجيات أسباب العناية بالامور الصحية والترتيب وحفظ كرامة النفس فالمتاحف الصناعية انما تلي هذه الحاجيات ولا تتقدمها أما الادلة على استعداد الامة للفنون فهي متى صار الفرد يهتم بنظافة جسمه والعناية الصحية وأحواله العمومية ومتى خاف المسكرات وأحب الحمامات ومتى استنكر القذارة وقلة الترتيب في منزله والتمس السكينة وصار مالكا لعواطفه والا فانه لا يمكن لاحد أن يدرك مزايا الفنون والصناعات الجميلة وان يستفيد منها الا بعد ان ينتقل في الطرق المؤدية اليها وليست تلك الطرق الامن الوجهة الادبية لا الوجهة الذوقية فقط ولا بد من سد حاجات كثيرة قبل انشاء المتاحف واعـداد كتب وفهارس للدلالة عليها ولا بد من تعليمهم أولا العلوم الابتدائية التي تفهمهم ان الفنون انما هي علم الصحة الراقي ورقي الفرد

في شخصيته ولا أرى أحداً يعلم الامة كل هـذا وبالتالى فهـم لا يميلون الى انشاء تلك المعاهد النافعة ولا يتوقون الى انشائها بصبر ذاهب . انهم لا يشعرون بالحاجه الى هذه الكماليات فالذين يبنون لهم متاحف "الصناعات والفنون الفخيمة انما يقدمون لهم حجرا بدلا من الخبز . قبل اعطاء الامة تلك الفنون وحملها على الانتفاع منها يجب أن ينبه في الشعب الميل اليها والرغبة فيها ـ وكيف السبيل الى ذلك ؟

ان ذلك لاينال الا باشهار حرب شديدة للفتك بما يحيط بقومنا لسوء الحظ من أسباب الشقاء وعوامل البشاعة . علموهم الميل الى العناية بالامور الصحية وبالتـالى الى نزع مافي معيشتهم من البشاعة المزعجة . مهدوا الطريق أولا . كيفوا أخلاق الامة فتى أزف الوقت الموافق قدموا لهم هذه الكمالات الفنية واقطعوا الامل نهائيا من صحة رأي القائل ان كل مايلزم لصلاح حال أمة هو ان تفتح لها أبواب بعض المتاحف والآثار القديمة وان تباع على أبوابهـا فهارس محتوياتها مطبوعـة طبعاً جميلا على ورق نفيس

يقول الموظفون ان ازدياد وفيات الاطفال لا علاقة له بعدم موافقة المساكن وسائر الاحوال الصحية نظير البرك أو المستنقعات الموجودة في كل قرية مصرية وهم يستعملونها للاستحمام وغسل الحيوانات والثياب وربما شربوا ماءها ولا أريد ان أكون جائرا في حكمي لذلك أقول ان الحكومة أمرت أخيرا أصحاب هذه البرك والمستنقعات ان يردموها في غضون ثلاث سنوات ولكن في الحوادث السابقة مايحملنا على الظن ان

هذا الامر لا يكون نافذا كما هو حال ماشا كله من الاوامر . وأما ما تعلق بوفيات الاطفال فالظاهر من الموظفين أنهم قرروا أمرا واحدا لا سبيل الى حملهم على العدول عنه فهم يزعمون ان الزيادة في معدل وفيات الاطفال ناشئة فقط عن عدم جودة الطعام . ولكنني أقول ـ اذا كانت الامهات لم تغير ولن تغير عاداتهن المنكرة فمن أين جاءت الزيادة في الوفيات ؟ هل يرى مدير عموم مصلحة الصحة رأي الآخرين ـ ان سلامة عدد أوفر من الاطفال يؤدي الى كثرة عدد الاهالي بما لا يحتمله القطر ؟ وفاته أمر السودان ـ وهو في حجم أوربا ـ وليس فيه الآن أكثر من مليون وثلث المليون من السكان وقد قال اللورد كرومر ان سكان السودان لا يحتمل ان يزيد عددهم زيادة ظاهرة في سنوات كثيرة لعمري انه رأي سقيم يجب قتله من مكمن الى آخر حتى يتلاشى فان مجرد التسامح بقبول هـذا الرأي يؤدي الى ضرر عظيم

وهناك موضع آخر للتأمل فيما يتعلق بالخوف من زيادة عدد السكان عن سعة القطر فان مبدأ « بقاء الانسب » مبدأ سقيم في الحالة الحاضرة والا فهل حياتنا حتى الآن سدى ؟ وهل تبقى المبادىء القديمة الى الآن ؟ قد كان يعتبر هذا الرأي ناموساطبيعيا في أمة همجية مضى عهدها واما في الاحوال الراقية التي شملتها المدنية فيجب ان لا يكون شيء من ذلك .

اذ لا ريب في ان غرض المدنية الاعظم هو معالجة وازالة كل أمر يؤذي صحة الامة وسعادتها واما التناقض العظيم في ذلك فانه مزعج

للافهام ومغاير لعواطف أوروبا على كل حال حتى لقد يدهشنا انهم أجازوا شيوعه ولو الى زمن قليل . ونحن على يقين ان الاعمال الجليلة لاتتم مع بقاء هذا الاعتقاد السقيم وانما هو جريمة في ذاته

ان من مقتضيات الحكومة الصالحة المحافظة على مبدأ « الباب المفتوح » ولكن ليس بالمعنى المألوف بل بمعنى افتتاح المجال لحرية دخول الاصلاح والتغيير . ان الحكومة الضعيفة تزيد اغلاطها متى زعمت انها تخطىء مرة واحدة وتكون اغلاطها أوفر كثيرا من حكومة قوية لاتخاف ان تعترف بالاصلاح وتقوم به . فلو ان أولياء أمورنا في مصر توسعوا في معاملاتهم وخففوا من دعوي عصمتهم لجرت أمور الحكومة على أحسن حال فان الحزم شيء والاصرار على الخطأ شيء آخر خصوصا متى تأيد ذلك الاصرار بمصادقة رسمية .

لقد أوجدت مصر في الزمن الاخير بعض مشا كل غريبة . فان الهيئة الرسمية وقعت في حيرة بعد ان جرت على خطة معينة . ولابد مع ذلك من تطبيق الحقائق على أعمالها مهما كانت الوسائل المؤدية الى ذلك مثال ذلك ماتعلق باليسر والجرائم فان الهيئة الرسمية وجدت مشقة عظيمة في مواجهة الحقائق الصريحة ولا شك ان الحا كم المستبد يغنم كثيرا في منتهى الامر لو اعترف بصراحة انه جرى على خطة غير موافقة مما لو أصر على ماأوجده لنفسه من العزلة وما يحاوله من احراز الفوز بواسطة التأ كيد الاستبدادى

وفضلا عن زيادة الجرائم فهناك مسألة انتشار مرض التدرن وهو

داء لم يكن معروفا عنـد الاهالى فى سالف الزمان . وقد زاد انتشاره رغما عن تحسين أحوال المعيشة على أثر زيادة الثروة وهى لسـوء الحظ لا تدل على رقى مناسب لزيادتها . قال السير وليم برودينت من أعظم أطباء انكلترا « ان أعظم أسباب الامراض التدرنية هى البيوت القذرة والازدحام فيها وعدم موافقة الطعام والقذارة والهواء الفاسـد وسائر أسباب الفقر »

وهذا الداء فى المدن التى يكثر فيها الزحام أشد ضررا منه فى القرى حيث الهواء النقى يقوم مقام المطهرات على انهم لم يتخذوا فى المدن والقرى على السواء الاحتياطات الكافية وحدها لرد هجماته ولا ريب أن زيادة الجرائم والرذائل والامراض ناشئة مباشرة عن سبب واحـد ـ هو عدم السعى وراء توفير المنازل الصالحة للفـلاحين والعمال فى المدن والنقص العظيم فى عدم اتخـاذ مبادىء مراعاة الامور الصحية فما الذى يعرفه من كل هذه الامور زائر عرضى أو سائح وقتى يمر مرورا فى الشوارع ؟ فان الداء متأصـل عميق وهناك جم غفير من الناس أيدوا أحكامهم بناء على مارأوه من العظمة الخارجية . ان الرضى عما وفرته انكلترا من أسباب اليسر والرخاء قد شوهه كثيرا علم الناس ان هذه الحالة الجديدة لا توافرها تلك الامور الضرورية لوقاية المدنية المتقدمة

ان النظام الذى لا يراعى مثل هذه الامور ولا يهتم باسباب التقدم الاساسية ليس نعمة ولكنه نقمة اهـ

الرسالة التاسعة

سيدى العزيز —

انما ينفع مدينة القاهرة نفعا صحيحا من أصلح منازل العمال فيها

فهى تحتاج الى اصلاح كامل . وظاهر ان الطريقة المألوفة الآن فى بناء

المنازل الحاضرة تجعل اصلاحها فى المستقبل أكثر صعوبة . ولا

أسهل الآن من تعيين منازل فى القاهرة يقتضي هدمها عاجلا فانما هى

أكواخ قذرة فتاكة بساكنيها ووجودها عار على مدينتنا واهانة لها .

ومع ذلك فان الذى يبني هذه المنازل مثابر على عمله وليس من يردعه

وانما هى منازل تبنى للتأجير وغير صالحة للسكني لان بانيها يهمه قبل

كل شيء أن يقتصد في النفقة . ففى حى الموسكى وغيرها من أحياء

المدينة تجد أميالا كثيرة من الشوارع الضيقة التي يتعذر على عربتين

المرور فيها دفعة واحدة . ذلك حال شارع الموسكى الذى يذكره السياح

بالاعجاب ويقولون انه « الشارع القديم العزيز » بل ان جميع ذلك

القسم هو بورة أقذار وأمراض . قد يكون الشارع قديما ولكنه ليس

عزيزا على أحد من الذين يهمهم صلاح حال الناس وسلامتهم من الموت

كما يزعم السياح

لا أنكر أن السائح يجد لذة عظيمة في مشاهدة هذه الانحاء

المزدحمة بالسكان والمنازل ولا أنكر انها باعثة على دهشة الاجنبي لان نور

الشمس الشرقية الساطع ينير بأشعته تلك الطرق ويظهر المنازل على اختلاف

ألوانها بمظهر جميل على اختلاف حجمها وعدم ترتيبها واقدمية شكلها ولكن مع الاسف أقول ان نعيم الحياة لايتوقف على هذه المظاهر الجميلة ولم ير السائح والرسام وهو يحمل آلة التصوير والرسم الامظاهر المدنية الخارجية م بمروزفي المدينة مروراً فيبهجهم منظرها السطحي . وأما الناقد البصير فانه يدرك الحقائق الخفية ولا تغره البهجة الظاهرة الشرقية .لا انكرأن الحكومة لاتلام على عدم ادخالها طريقة انشاء الحدائق لان طريقة انشائها في المدن لاتزال حديثة حتى الآن وربما لم يحن الزمن لاقتراح الجرى على طريقة القوم فى الجزائرفانما يشرع في هذه الامور الافراد ولكن هناك أموراً كثيرة كان في الامكان عملها من قبل والآن أيضا ـ مثال ذلك كبح جماح باني المنازل بابخس النفقات وهو الذى يوجد ضرراً عظيما . ان حمية الجمهور لاتلبث يوما ما أن تجبره على اصلاح أعماله وأما الآن فهو يفعل في القاهرة ما شاء بلا وازع ولا رادع . انه يبنى مبانى واهية ويهدم ما كان ثمينا نافعاً منها ويستبدلها بالبنايات التى ينشئها بالمئات . ولاريب عندى أنه كان في الامكان المحافظة على المجالات الفسيحة ولايزال ذلك ممكنا حتى الآن . أى وضع حد لبناء المنازل المشوهة في أماكن كان يجب أن تبقى بمثابة حدائق للمدينة ومنعهم عن انشاء تلك المنازل فى الاحياء الخطيرة من أحياء المدن الكبري . ومما يؤسف له اباحة هذا التخريب الذى قد يكون موافقا في مدينة غير التى نريد أن تكونها القاهرة ومع ذلك لايعارض المخرب في عمله بل يقابل باعراض هو أقرب الى الرضى والاستحسان وكل فريق يدعي أنه ليس

مسؤولا فتجرى الامور على علاتها ولاتكون عاقبتها الا وخيمة فاسدة على أن الاموال التى انفقت في بناء المساكن المذمومة من الوجهة الصحية تقف عقبة في طريق الاصلاح . وكان الاولى بهم في مصر أن يتعظوا بفشل سواهم في بلدان أخرى وقلة الترتيب في أعمال الماضى ليعلموا أن ما بني على أساس فاسد يستلزم اصلاحه عملا شاقا وزمنا طويلا . فما بال الحكومة لا تكره أرباب الاملاك على انشاء بيوت منظمة صحية مع مراعاة الاصول الصحية كالنور والهواء؟

ان القوة العاملة فى القاهرة لو احسنوا ادارتها تستطيع ان توجد مدينة عظيمة تعد مثالا حسنا لسائر مدن العالم ولكنهم لا يفعلون والزمان يمضى سراعا فلا يلبث ان تفوت الفرصة الموافقة وتصبح القاهرة مؤلفة من مجموعات غير صحية بما هناك من المصالح المختلفة وسائر المقاصد الشخصية غير المنتظمة فانهم يجعلون المنازل ذات خمس طبقات الى سبع طبقات ويقطعون الاشجار ويقومون باعمال لا تليق الا بمدينة مهملة في زوايا العصور المتوسطة

أما الامر في الاشجار فقرر انها ضرورية ومع ذلك فانهم يقطعونها على العموم لانشاء اسلاك الترام . ان فى الامكان تحويل خط الترام الى ناحية أخرى وأما الشجرة فمتى قطعناها فقد خسرناها . ان أى عقاب لا يكون دون ما يستحقه الذى يستأصل الاشجار عمدا تلك الاشجار ذات الاوراق التى تلقى بركة ظلها على الشوارع وتجعلها موافقة للسير براحة ومع ذلك فهم يقطعونها في كل مكان وخصوصا في القاهرة

وهى المدينة الجديرة ان تكون خير قدوة لغيرها فى هـذا الامر وفي سواه من الامور ويحق للمدن الصغيرة ان تقول وما وافق في مصر كان موافقا عندنا

ثم هناك مسألة (الافاريز) التي يمشي عليها الناس والذين خبروا القاهرة علموا ان الطرق ليست واسعة ومع ذلك فقد شوهوا أحد الشوارع الكبرى فيها أريد به شارع القصر العيني فقد كانت الطريق فيه عريضة تظللها الاشجار فتلاشى كل ذلك الان ولا تزيد عرض الطريق عن اربعة أقدام وقد استأصلوا الاشجار منه وهو عمل جنون وجريمة فظيعة فى اعتبار من شعر بالحر الشديد في مصر أ كثر شهور السنة . على ان هذا العمل هو فى الحقيقة أساس أحد مؤثرات العصر الخفيفة المؤذية كثيرا أريد بها حـذف شيء وعـدم استبداله بشيء آخر فمع ان الامر فيهذا الحال قاصر على الاشجار من ذا الذي يستطيع اعداد غيرها مكانها. ان من العبث الدفاع عن شيء انقضى أمره لكنني أفعل الان على أمل ان اساعد على حفظ الاشجار الباقية في أماكن أخرى

في أمثال الانكليز قولهم « نصف رغيف خير من لاشيء » والطريق الذي يقرر في لندن انه غير صالح على الاطلاق هو أفضل كثيرا من عدم وجود طريق على محـل سير العربات في الجزيرة مثلا حيث يضطر الذين لايملكون ركوب العربات الى المشى فى عرض الطريق فيتعرضون للعربات تدوسهم والاوتوموبيـل يسحقهم وجياد الاغنياء الذين تحجرت قلوبهم

ومن المشاهد المألوفة كثيرا ان نرى معدات البناء ملقاه على قارعة الطريق مؤلفة سدا منيعا يحول دون مرور الناس وهي ممتدة غالبا الى وسط الطريق معرضة المارة والحيوانات لاخطار عظيمة خصوصا أثناء الليل نظرا لقلة الانوار وضعفها والحكومة لاتبدي حراكا بل يقيني ان الحكومة تستفيد من التصريح للبنائين مقابل أجرة معلومة ان يسدوا الطرق العمومية كما هو الحال فى القهوات التى ملأت جميع انحاء المدينة

وبلغ من اهمال مفتشى البنايات في القيام بواجباتهم انه لايمضى أسبوع حتى نسمع بسقوط منزل في احياء الفقراء فيدفن سكانه تحت ردمه

ويحق للمراقب النقاد أن يقول ـ لماذا لم يجبروا مجلس الاسكندرية البلدى ومجلس طنطا مثلا على استبدال الاكواخ القذرة التى هى بورة الامراض بمنازل مرتبة . ليس في القاهرة مجلس بلدي يبين مبلغ الاهمال وقلة الكفاءة . ولكن كان يجب على الحكومة أن تتولى الامر بذاتها أو بالاقل فيما يتعلق بمسألة عمالها . ثم ان المدينة سوف تحتاج يوما ما الى أماكن فسيحة فيها لكنهم يشعرون بالحاجة اليها عند فوات الفرصة

وهكذا الحال فى سائر الامور حتى انه يتعذر علينا أن نصف حقيقة اهمال الاحوال الصحية في القاهرة ولا يقدر أن يدرك حقيقتها انسان . لانها فوق مايصف الواصفون

ان مساحة الشوارع في القاهرة تبلغ ٢٫٨٤٢٫٥٣٤ مترا مربعا لم يرصفوا منها بالمكدام الا ١٧ في المائة منها فقط وفيها شوارع لاتحصى

خالية من هذا الاصلاح ومن الارصفة فاذا أمطرت السماء لبثت المياه فيها أسابيع كثيرة والعربات تخوض الوحول بعجلاتها فتملأ الهواء بيواعث الموت المتصاعدة من الابخرة العفنة حيث هناك يعيش الفقراء . والعادة المألوفة فى معالجة كل أمر خاص بالعامة في مصر ان يعامل بالاهمال . نعم ان الامر ليس خطيرا ولكن ربما أدرك القوم لدى التأمل ان هناك مجالا للاصلاح وليس هذا كل مافى الامر فان المنازل مرتفعة ارتفاعا عظيما وهى مشرفة على قسم كبير من الشوارع وقل ان يستطيع الناس ان يعيشوا بدون هواء نقي . على ان في مثل تلك الانحاء قام الازهر وفي ذلك الوسط يقيم نحو عشرة آلاف طالب ومقرر ان الامراض الناشئة من الاقذار ومنها الدفتريا والتيفوئيد والتيفوس والاسهالات وغيرها تفتك بالمصابين فتكا ذريعا . قد يقول قوم « انما أنتم تبالغون فيما توهمونه » ولكن لدينا احصاآت مصلحة الصحة عن السنة الماضية وفيها بيان الاصابات من الامراض المعدية المعرف عنها فقط وهى بلا ريب عشر الحوادث الحقيقية . فقد حدث في القطر المصرى بأسره ١٠٨٥ وفاة بالتيفوس كان نصيب القاهرة منها ٥٩٣ وفاة أى أ كثر من النصف وعدد وفاة التيفويد ٤٩٩ منها ١٧٢ في القاهرة ووفيات الدفتريا ٥٨٦ منها ٣٧٤ فى القاهرة الى آخر مافي الاحصاآت المملة من مثل هذا فلا فائدة من الاطالة

ثم ان الدفتيريا قد رسخ قدمها في البنايات الجديدة من قسم الاغنياء وليس ذلك عجيبا . فمعدل أجور المنازل في هذا القسم يتراوح بين ١٥٠

جنيها الى ثلاثمائة الى أربعمائة في السنة وهي خالية من الاحتياطات الصحية البسيطة التي لايعتبرونها جديرة بالعناية ففي أحسن احياء القاهرة تجد بورة أقذار مهملة مدة ثلاث سنوات وعلى جانبها قام منزل فيه أربع عائلات رفعوا شكواهم الى مصلحة الصحة فأهملتها زمنا طويلا وأخيرا عهد الى مفتش ان يرى رأيه فيها فارتأى ان لامانع من تسويف النظر في شكواهم الى سنة أخرى

ان في الذي شرحته غنى عن المزيد والسبب في كل ذلك هو داء الاهمال المخيف . فقد تطلع أحد المفتشين على أمر شكوت منه سنوات كثيرة ولكنه لايقوم بعمل نافع وهو أمين على ذاته علما منه أن المصلحة المسئول لديها لاتهتم بالامر ولا يجب تكدير راحتها باقتراح شيء من الاصلاحات .ولكن لابد أن يأتي دور اليقظة ولا بد من تنظيف هذه الاقذار وازالة هذه السيئات ولكن متى يكون ذلك ؟ اذا اقتضى الامر عزل عموم الموظفين فليكن ذلك اذ لا بد من الاصلاح وبدونه يقضى على الناس

وفوق هذا فما الذي اتخذوه من الاحتياطات للوقاية من الحريق ! أما الحكومة فجديرة بالشكر جزاء بناية المطافيء الجديدة وأدواتها ولكنني أتمنى أن يضعوا قليلا من القش تحت أرجل الخيل لتجد بعض الراحة ولكن هل تكفي هذه البناية الوحيدة لسلامة مدينة القاهرة وعدد سكانها نحو سبعمائة ألف انسان ؟ أما أنا فلا أعتقد انها كافية وأخشى أن أنظر في الخسائر والوفيات الناتجة عن حريق عظيم في

ناحية الموسكي على الازدحام العظيم فيها اذ لاشك ان الالوف يموتون فيها لانه اذا قلنا ان المطافىء تصل الى المكان المذكور فما هي السعة الكائنة في الشوارع وأين المضخات الكثيرة ؟ واين سلالم الحريق التى تصل الى ارتفاع ٧ طبقات لينجو الناس عليها ؛

وعلى ذكر النار أقول ان القاهرة أقل نورا من جميع مدن العالم والسبب في ذلك هو ان شركة واحدة قد احتكرت انارة شوارع المدينة وهى تربح أرباحا كثيرة وللحكومة انعطاف خاص الى شركات الاحتكار من مثل شركة الملح والصودا وفي تقرير نظارة الاشغال الاخير عن سنة ١٩٠٤ اعتراف صريح أن ليس لدينا نصف العدد اللازم من المصابيح لانارة المدينة والموجود منها كائن على مسافات بعيدة وغازها ضعيف رديء فتى كانت الليالى مقمرة أناروا المصابيح على جانب واحد من جانبي الطرق

ولى كلمة عن شركة مياه القاهرة وهى أيضا شركة احتكار وربما كانت أعظم الشركات فى مصر ثروة ومع ذلك يحدث غالبا ان المياه تنقطع عن المدينة فى يوم كثير الحر والناس يشكون كثيرا من ضعف القوة الدافعة حتى تعجز عن ابلاغ المياه الى الطبقات الثانية والثالثة

فانظر بعد هذا اذا شبت النار في احدى البنايات الجديدة الكبيرة المعدة لسكن عائلات كثيرة كيف يكون حال الساكنين فى الطبقة العليا ؟

وأما الغبار في الاحياء الوطنية فأمره عجيب . انه باعث على انتشار

أمراض العيون الكثيرة فى مصر وهذه الحقيقة ظاهرة ظهور الشمس والاهالى يحاولون التخلص من الغبار برش المياه وهو عمل كثير النفقة لانهم يضطرون الى مشترى المياه والفائدة قليلة لان رش المياه يجعل الطرق موحلة كثيرة الخطر وهناك قوم يقتصدون فلا يشترون المياه النقية للرش وتكون العواقب وخيمة على المارة

ان مثل هذه الحقائق تحمل من يصغى لاطراء كل شيء فى مصر على الضجر والاستنكار وأما أقذار البيوت فانهم يضعونها فى الشوارع لتأخذها العربات وليس هناك أوان خاصة توضع فيها لانها من الكماليات المحظورة وكذلك الحال في المواد البرازية فقد رأيتهم يضعونها على جانب الطريق فى أحد الاحياء الرئيسية في القاهرة بالذات . وتأكد ان هذه الاعمال أعظم في المدن الصغيرة والقرى منها في القاهرة

ان المصلحة الرئيسية التى تبيح كل هذه الاعمال تجعل نقصها ظاهراً وتستلزم الاصلاح العاجل وأما دعواهم ان الاحتياطات الصحية غير ممكنة نظراً لعادات الاهالى القذرة فهى حيلة العاجز وحجة القاصر وجديرة بالاستهانة والاحتقار . ان المثل الفاضح فى بلدية الاسكندرية يحمل الناس على قلة الاكتراث بطلب مجلس بلدي للقاهرة مع انى لا أجد حالة أقبح من التى شرحتها

ولا أختم رسالتى هذه الا بالاشارة الى الاصلاح الادبى اللازم فى القاهرة والاسكندرية وسواهما من مدن القطر فان القباحة فى الآداب فى أحط كرجاتها تطوف المدينة عارية وبدون خجل فى رابعة النهار

وحتى لا يقال انى مبالغ في هذا البيان اعزز قولى بشهادة رجل لا يرتاب الانكليز في صحة قوله فان المطران بليت وصف القاهرة من عهد قريب بقوله انها « قبر النفس » وأى حجة أقوى من هذا القول لتأييد دعواى ؟

والحكومة ترد على الشكوى والاعتراض الدائم بعجز كشفيها واهمال الشكوى بدعوي ان أكثر هؤلاء الاشقياء من الاجانب وان الامتيازات تحميهم من صولتها

وقد تعودوا في هذه الايام على نسبة كل شر اجتماعى عندنا الى الامتيازات وانما الامتيازات نقاب يسترون به نقصهم وهناك علاج انفع نوعا وقريب المنال لو شاءت الحكومة استعماله .

أريد به أن يصدر أمر عال خديوى يقضي باحتكار بعض الانحاء المشهورة برذائلها لمشروعات عمومية وان ينشأ فيها محلات للعمل والتمريض والاحسان ومأوى للعجزة والمتشردين ومساكن للصناع . لو تم هذا لتخلصنا من وجود هذه النقائص الانسانية في وسطنا فضلا عن ان وضع قانون لمعاملة الاجانب كما هو جار في انكلترا وامريكا يفيد فائدة عظيمة للتخلص من قدوم المستشرقين التعساء الى هذه البلاد وتنجو مصر من سفلة أثينا ورومية الذين يأتون بلادنا جماهير جمهرة اه .

الرسالة العاشرة

سيدى العزيز :ـ

قال اللورد ملنر ان مصر بلاد الغرائب والمدهشات وهى كذلك أ كثر من كل بلاد أخرى خصوصا فيما يتعلق بالمصالح العمومية ففى كل مكان تجد الغرائب العجائب أخذ بعضها برقاب بعض . ولعل أ كثرهذه المفارقات ظاهر في الامور المدلية والاجتماعية والجنائية . واليك الدليل على صحة ذلك .

اذا كان المصرى جائعاً لامنزل يأوى اليه ولا لباس يقيـه شدة البرد ـ والبرد في مصر شديد أحيانا بدليل مانراه من ملابس الاغنياء والفرو الكثير فيها ـ فان الحكومة لاتغيثه ولو كان المرض قد أنهك جسمه أو كان قعيداً لايستطيع حراكا أوحقيرا أوعاجزا بحيث لايقوى على تحصيل رزقه . وملاحظتى هذه ربما كانت كثيرة الاجمال والتعميم . على ان الحكومة لاتساعده مادام هولا يرتكب ذنبا يعاقب عليه القانون والا فان الحكومة لاتهتم بأمره الا بعد ان يرتكب ذنبا فاذا كان المذنب فتى أو فتاة أرسلته الحكومة الى الاصلاحية على شرط أن يكون فيها مكان لنزوله . وانما أشرت الى هذا الشرط لان اصلاحية الاولاد انما تكفى لنزول ثلاثمائة غلام فقط . وأما اصلاحية البنات فلست على يقين من سعتها لانهم انما قرروا انشاءها في شهر ديسمبر الماضى وهـذه الاعمال تسير في مصر سيرا بطيئا ولعلها لاتسع نصف ماتسع اصلاحية

الملهاة . فاذا كان المذنب بالغا اعتنوا به في السجن . ولا يخفى ان الشريعة الاسلامية تقضى على الاب وابنه بالتضامن فى اعالة أحدهما الآخر ولكن اهمال حكم الشريعة فى هذا شائع شيوعا عاما . ولما كانت العائلات بأسرها في أكثر الاحيان فقيرة فقد أهمل حكم الشرع بينهم من هذا القبيل وعليه نرى في القاهرة على عظمتها بعض الاولاد الذين عضهم الجوع والعرى بنابه يطوفون الشوارع ليلا ونهارا وهم يزاحمون الكلاب الضالة على فضلات المنازل التى ترمى فى الشوارع لتنقلها العربات وقد نكبت شوارعنا بالشحاذين وذوى العاهات حتى أصبحت السيدات يخشين السير فى الشوارع وحدهن خوفا من تعرض هؤلاء لهن بما ينفرن منه

ورغما عن كل هذا نجد بين افراد الطبقة الحاكمة فى مصر من يقول انه لا يموت أحد في مصر جوعا ولعل مصلحة الاحصاء الجديدة تكتم الحوادث التي من هذا القبيل حرصا على سمعة الحاكمين. والا فأي عاقل خبير ينكر ان قلة الطعام ورداءة قليله تؤثران على الامة بما لا تنكر نتائجه الوخيمة؟ ولسوء الحظ ليس النقص قاصرا على أسباب الطعام فهناك التعرض للبرد الشديد في بلاد اشتهرت بحرارتها وهو باعث على انتشار أمراض كثيرة يصاب بها هؤلاء المساكين فتقضى على اعمار الشبان والشيوخ حتى في نفس الحوادث التى يقوى معها المتوسط فى عمره على احتمال هذه المصاب . انا لا أجزم بأن الفقر فى مصر أكثر منه فى بعض البلدان الاوربية ولكن لدى البراهين الكثيرة والادلة القاطعة على ان الفقر في مصر ناشىء بالاكثر عن أسباب فى الامكان ازالتها ومنها

فكيف السبيل الى معالجة هذا الداء ؟ أمامنا مثال عن انكلترا ففيها قانون للفقراء وهو على علاته مابرح منذ اجيال كثيرة يقضي بأن الواجب اللازم على الحكومة أن تعتنى بالفقراء وعلمت أيضا ان فرنسا قد وضعت فى هذه السنة قانونا لمثل هذه الغاية . فمابالهم فى مصر لا يعترفون بهذا الواجب ولا يضعون قانونا موافقا وأولياء الامور من الانكليز يودون ادخال المبادىء الغربية اليها كلما كان ذلك ممكنا ؟

أما الجواب الرسمى على هذا السؤال فقد ورد في ٥ أغسطس سنة ١٩٠٤ في مجلس العموم الانكليزى . قال اللورد كرومر « ان المشروعات الاسلامية الدينية فى مصر تنفق مبالغ كبيرة على العناية بالفقراء والعجزة وان الجمعية الخيرية الاسلامية تتبرع بمبالغ طائلة كل سنة . وهناك مأوى للقطاء يقبل الاطفال على اختلاف مذاهبهم وان الجمعيات الدينية المختلفة رتبت أموالا لمساعدة الفقراء وعليه فلا حاجة الان الى مكان آخر من هذا القبيل »

فمع التقدير الواجب لرأى مثل هذا الثقة العظيم أقول — لو أن جناب اللورد تأمل في الموضوع بخلو غرض لا ستنتج غير ذلك على خط مستقيم . وأؤيد قولى بدليل واحد هو ان مجموع ماوزعته الجمعية الخيرية الاسلامية الوحيدة في شكلها من الاحسان بلغ في هذه السنة ٢٥٠ جنيها مصريا . ألا يعد هذا المبلغ قطرة تلقى في البحر على ما نراه من الحاجة المنتشرة بين أمة لا يقل عددها عن أحد عشر مليون انسان ؟

ان اعانة المحتاجين ليست حسنة تلتمس ولكنها واجب مطالب

به فيا من حكومة تكون منظمة كما يجب اذا اعتمد الفقراء فيها على الاحسان الخاص فقط خصوصا ونحن نعلم ان هذا النوع من الاحسان لايسد حاجة الفقراء بطريقة منتظمة . وهذه الاعانات متى كانت قاصرة على العطاف المحسنين فقط ليس فيها علاج شاف للفقر والمسكنة بل هي دون أن تفي بالحاجة . لا أنكر ان الاحسان فرض واجب ولكنه فرض لا يمت على اتمامه الا الواجب الادبي وفضلا عن ذلك فهو واجب لا تقرر فيه المبالغ ومجال الاحسان وكيفية توزيعه . بل هو واجب يجوز عمله واهماله بدون خوف من نتائج خطيرة . ان كثيرين يهملونه اهمالا كاملا بينما غيرهم يقومون به ناقصا مشوها وبدون عناية ولا اهتمام فيبخلون بالعطاء حيث كان يجب أن يبذلوا بسخاء أوهم يبذلون مالهم بدون تحقيق ولا تقدير ويحسنون الى قوم لا يستحقون الاحسان .

بل ان مصادر الاحسان المعتمدة على التبرعات ولو كانت منظمة تعجز عن سد حاجة الفقر الصحيح نظرا لقلة مواردها وعدم انتظام التبرعات في أوقاتها وكميتها . لذلك اقتضى أن تبقى مصادر الاحسان الخاصة على غير أحوال منظمة قد تفيد احيانا في تخفيض آلام الداء ولكنها عاجزة عن استئصاله . ان مثل هذا الاحسان القاصر على اهواء الافراد لا يزال قاصرا مبنيا على الغايات والاهواء وغير عادل في انتقاء الذين ينفق عليهم الاحسان . فان الاحسان على هذا النمط انما يصيب المحسن اليهم بعامل البخت شأن الذي يرمي الزهر ويغلب في هذه الاحوال ان يصيب الاحسان شحاذا قوي الجسم غير جدير به ويحرم منه من تخني عليه

الزمان فاكبر نقص في هذا الاحسان هو سوء توزيعه لانه قل أن يعين الفقير على تحسين أحواله والا فما نفع القرش الذي يلقيه عابر الطريق في يد العامل الذي لايجد عملا ؟ وهذا الاحسان على طريقة منحه يؤدي احيانا الى عكس المراد منه بل يؤدى الى الرذيلة والكسل . وهو في أكثر الاحيان لايفيد نائله الا بمقدار ما يستفيده المقامر من مال ربحه ثم أنفقه بمثل السرعة التي ربحه فيها . وفضلا عن كل هذا فان الاحسان على هذه الطريقة يؤدى الى تحقير المحسن اليه اذا لم يكن باعثا على اذلاله لانه يلاشى منه الاعتماد على النفس ويربي فيه عادة الاعتماد على الصدف ويؤدى بالتالى الى الكسل والذل فيحط من آدابه ويزيد الشر الذى انما أراد المحسن ملاشاته اذتباح الشحاذة وينتشر داؤها الخبيث .

ولا حاجة بي الى ذكر جميع النقائص التي بمنى بها الاحسان الخصوصي وما يستتر من الرذائل . فهو في ذاته حسنة ولكنه يؤدى غالبا الى سيئة ولا يفيد على العموم في مقاومة المنكرات التي ينكب بها الفقراء . حتى انك تجد هذه الاحسانات في الممالك الاخرى الحاصلة على احسن نظام وترتيب غير كافية لمعالجة الفقر والشحاذة في جميع أحوالها .

فالعلاج النافع الوحيد هو اعتراف الحكومة بالواجب المفروض عليها وهو اغاثة المحتاجين من الفقراء وسد حاجاتهم وان يؤيد القانون هذا الواجب وان يكون بين قوانين البلاد مايقضي بمراعاة القواعد الصحية . وقد تأيد هذا المبدأ الذى قام عليه الواجب المذكور بانشاء مستشفيات للحكومة ينال فيها المصابون بالحوادث والامراض معونة

طبية مجانية ولكنها خطوة قصيرة ضيقة فى سبيل الوصول الى الاصلاح الذى أشرت اليه . ولكي يفيد داخل الحكومة فائدة منظمة كاملة يجب أن لا تكون اغاثة الفقير بصفة احسان وعمل خيرى اختيارى بل ان تكون واجبا مفروضا مبنيا على حق صريح وانصاف واجب وان يعد اهماله باعثا على ضرر المجتمع الانسانى . ولا أريد أن يؤخذ من أقوالى هذه انى معارض للمشروعات الخيرية الحالية ولكننى أذهب الى أن الواجب فضلا من الجهة العلمية الاجتماعية يقضى على الحكومة بالذات ان تتولى اغاثة الفقير

ولا يخفى ان وضع قانون منظم لاغاثة الفقراء يؤدي في الوقت نفسه الى قتل الرذائل والامراض خصوصا الامراض المنتقلة بالعدوى والوافدة كما انه يقاوم الجرائم

هذه آرائى الخاصة بنيتها على الاختبار الذاتى والتأمل العظيم وما كنت لاجرأ على المجاهرة بها لولا انها مؤيدة بآراء ثقة عظيم الشأن هو الاستاذ ووسلى قال هذا الكاتب الشهير

« قد اهتمت جميع الحكومات العصرية بأمر عظيم الاهمية هو أن تغيث الفقراء والمحتاجين . ولا ريب ان أسباب هذه الاحوال السيئة تختلف كثيرا فبعضهم انما جروا الفقر الى أنفسهم بواسطة الرذائل وغيرهم ورثوه عن آبائهم وسواهم عجزوا عن العمل بداعى المرض أو تشويه أجسادهم وسواهم بداعى العسر وقلة الاعمال . فمنهم من تعينهم عائلاتهم وأصحابهم ولكن هناك قوم ليس لهم من يساعدهم . فاذا ساعدنا

الفقراء الاشرار لايجب أن نساويهم بالفقراء التعساء. ويجب أن نعلم ان الحكومة في مساعدتها للفقراء لا تساعد الذين يقوى أقاربهم على مساعدتهم أما انه يجب على الحكومة مساعدة الفقراء فدليله المبدأ الانسانى العام الذى يربيه الناس في كل مجتمع تنظمت فيه المعيشة الاجتماعية حيث يشعر الناس انهم اخوان لاغرباء ولكن فضلا عن هذا الشعور الناشيء عن المدنية نجد ان سعادة الحكومة تستلزم كبح جماح الطبقة التى قد يجرها الفقر الى الجرائم ويجعلها الجهل بدون فائدة والغرض الاول هو أن تمنع الاباء عن تحقير أولادهم بواسطة رذائلهم ونقص نصيبهم لذلك حق للحكومة أن تعلم الامة وتهذبها التهذيب الادبى والدينى فاتفق العموم على القيام بما ينقذ الفقراء عن الامراض

ثم ان الحكومة في بعض الاحيان هى العامل الوحيد القادر على معالجة داء الفقر كما هو ظاهر فى المدن الكبرى وبين التغيرات السريعة في طلب المحاصيل الصناعية ولا يخفى ان هنالك حاجات لا يقوى المحسنون دائما على سدها فلو عهد اليهم وحدهم باغاثة المحتاجين لكان ذلك حملا ثقيلا عليهم وهم العدد القليل فضلا عن انهم لا يعرفون حاجات الطبقة الراقية من الفقراء. ان اغاثة الفقراء بدون الحاق ضرر بالحكومة هو موضوع عظيم الاهمية فى بلاد كثيرة السكان ذات صناعات عديدة وليس هذا مايهمنا النظر فيه الآن . وانما أقول في هذا المقام ان اعانة الفقراء الاصحاء يجب ان تكون أقل من الاعانة المبذولة للفقراء الذين يستطيعون العمل ويجب ان يتم الاحسان العام بحيث لا يلاشى الاحسان الخاص.

ان ادخال مشروع جليل لاغاثة الفقراء بواسطة الحكومة لايلبث ان يلاشى الاحوال الفوضوية الاستبدادية الحاضرة التى لافائدة منها فيما يتعلق بالشحاذة والشقاء وتقوم مقامها قوانين مبنية على ارشاد العقل والانسانية والاختبار على انى أرى من العبث انتظار مثل هذا الاصلاح من الذين يتولون أحكام مصر الآن اه

الرسالة الحادية عشرة .

سيدى العزيز :

كل من درس أحوال الحكومة وطرق سيرها في مصر يعترف ان في كل مصلحة منها على حدة من النقص والخلل الفاضح الظاهر ما يستلزم العناية العاجلة بإصلاحه . على انى أجل الكلام عنها جميعها في رسالتى هذه وابدأ بالكلام عن الموظفين وكيفية توظيفهم .

لو بحثنا عن مبلغ اعتمادهم فى انتقاء الذين يتولون الاعمال الخطيرة على مبدا الكفاءة والاهلية لوجدنا أن طريقة اختيارهم لا تدعو الى حمد الذين نظموا تلك الطرق وهى فى الوقت نفسه مزعجة للذين يريدون خيرا لمصر . فمن الاطلاع على تقرير اللورد كرومر سنة ٩٠٤ نجد من الحقائق ما يحير الافهام لانها تدل دلالة واضحة على العجز التام عن ادراك حقيقة ما تحتاج اليه مصر فان الطريقة التى جروا عليها انما هى من قبيل الحيلة بدليل انهم لم يختاروا سنة ١٩٠٣ الا ثمانية موظفين و ١٢٥ منهم في سنة ١٩٠٤

ولم يجروا على هذه الطريقة فى تعيين ٢٥ معلما جاء بهم المستردنلوب ولا راعوا طريقة الانتقاء في احضار المعلمتين وأساتذة مدرسة الحقوق فانهم نشروا فى الجرائد اعلانات طلبوهم بها واغروهم بالرواتب الكبيرة كما أنهم لم يعتمدوا على الطريقة المشار اليها فى احضار أحد القضاة الاوربيين الموجودين الآن في مناصب القضاء وغيرهم من الموظفين الذين يتولون أرفع المناصب . لا أنكر ان تعيين الموظفين يستلزم أولا مراعاة الكفاءة الشخصية للمنصب ولكن يظهر ان هذا المبدأ قد أصبح في خبر كان فأصبحوا الان يعتبرون الكفاءة أمرا ثانويا لايعتد به كثيرا وجعلوا المصلحة الخاصة في مقدمة البواعث على اسناد الوظائف الى الافراد ويسوءنى كثيرا ان مثل هذه الحقيقة أصبحت ظاهرة للعيان وصار فى الامكان التصريح بها فصار الناس لا يستطيعون احراز الوظائف الا بالاعتماد على هذا المفتاح ـ مفتاح التفضيل بداعى المصلحة الخاصة ليس الا . ومن نال وظيفة بغير هذه الطريقة لايبقى فيها زمنا طويلا . فهى الخطر القديم الذى كان محدقا بالكفاءة ومهددا لها . لا ننكر ان هذا الحكم شديد عام ولكن لسوء الحظ يسهل تأييده بادلة لاسبيل الى نقضها وقد ظهرت نتائج هذه الاعمال ظهورا واضحا لايحتاج الى براهين نظرا لكثرة الحوادث الناشئة عن السير على طريقة تؤدى الى اهمال الاستعانة بأفضل الرجال . فتى وجدت المصلحة الخاصة فتح باب العمل ووثق العامل من الترقى ويخطىء من توهم ان قد تلاشت المحاباة والمراعاة وان السيئات الناتجة عنها ليست الا أثراً بعد عين ولو سرهم اعلان هذا الرأى على

فساده لان روح المبدأ السقيم الذي أفسد النظامات في سالف الزمان ولا يزال باسطا نفوذه المخيف على وادي النيل ولا يلبث ذلك الشبح ان يتجسم حالما تخلو احدى الوظائف العالية . وهي حقيقة يجب الاعتراف بها. لانه لا يوجد خطأ أعظم من الاعتقاد ان نزاهة المصلحة الفردية ورغبتها القوية في مراعاة المبدأ دون الشخص بالذات هي في أسمى مراكز السلطة فان هذه الصفات السامية اللازمة اذا فرضنا وصولها الى مكان النفوذ الاعلى ذات يوم فانها تجيء من نافذة الدار لا من أبوابها . انهم يهملون مزاياها وما برحوا حتى الان يعتمدون في انتقاء الموظفين المصريين والاوربيين على مبادىء وعوامل بعيدة عن الحاجة اللازمة للعمل المنوى على ما فيها من بواعث الرضى لطالب الوظيفة الذي لا يجمل كل اعتماده على أهليته. ولا استثنى الرؤساء من أولياء الامور من التحيز المظلم الى بعض افراد ولو كان في المناصب من يشغلها . فقد أثبتت الحوادث ان التقدم السريع يكون نصيب كل موظف يخدم الانكليز وأما الذين يأنفون من الذل في الخدمة فنصيبهم الاهمال أو انهم يعاملون معاملة سيئة وينقلون من مكان الى آخر حتى يتولاهم الضجر والملل فيعتزلون الخدمة.

لا أنكر ان أكثر هذه الحوادث تبقى مكتومة لان الحكومة التي توجد هذه الامور لما كانت بقية نظام قديم فاسد لا تزال قادرة على الاستعانة بما بقي من عصر الهمجية ـ أريد به الاكراه على الصمت فهم يتصرفون بهذه المسائل بمزيد الاحتياط والتحفظ ثم ان موظفي الحكومة ممنوعون عن ابلاغ الاخبار الى الجرائد تحت طائلة العقاب بالطرد من

مناصبهم اذا فعلوا . ولا ننكر مزية الصمت وان السكوت من ذهب
ولكن تعرض أحوال يكون فيها هـذا السكوت أساسا لشرور كثيرة
وقد شمل هذا المنع للموظفين عن اذاعـة أنباء الاستبداد فى الجرائد
الطلبة والبنات فى مدارس الحكومة على ان هذه الفضائح التى يكتمونها
بواسطة تهديد الطلبة بالعقبات اذا باحوا بها لا تزال لحسن الحظ تتراوح
وتتحرك من مكان الى آخر تحت ستار الكتمان ولا ريب انها تظهر
للعيان يوما ما شأن كل أمر خطير لابد أن يكشف سره مهما بذل الحاكم
المستبد من الوسائط لبقاء اعماله مكتومة . ولكن متى يدرك هذا الحاكم ان
الحكومة الجيدة لا تخاف أحدا لانها لم ترتكب عملا يبعث على الخوف
وان سر النجاح الحقيقى فى الاعمال الادارية الداخلية - وليس فى الامر
سياسة خارجية - انما هو ابداء الشجاعة فى اتباع خطة معينة صحيحة
خالية من المحاباة وبالتالى غير خائفة من الفضيحة ؟ هل يرجى أن يستفيدوا
من هذ الدرس وان يجروا عليه فى جميع الاعمال ؟ هم لا يجهلون ما كان
لها من الفوائد فى تاريخ العالم الماضى ولكنهم حتى الان لم يدركوا تلك
الحقيقة . ولا حاجة الى وجود شيء يخشى شيوعه ولا حاجة الى اجهاد
النفس فى اختراع الحيل لسد الابواب التى يخشى ظهور الاسرار منها
كما انه لا باعث على تشجيع الخائنة فى المناصب العليا باحسان الجزاء لكل
من أظهر ميلا الى الانكليز . والحقيقة التى لا ريب فيها هى ان الامة
الانكليزية لا ترى من الحوادث الا وجها واحدا فهى تبنى آراءها على منتقى
ما تسمعه من أقوال اللورد كرومر فى تقاريره وتقارير السير وليم جارستن

وعلى حادثة السير روداف سلاطين للمكاتبين من حين الى آخر . وهـذا كل مافي الامر . لعمر الحق ان الطير الاحمر الطويل الساقين (فلمنكو) الحائم على مياه مصر يعلم أكثر مما يعلمـه الرأى العام الانكليزى عن أسرار الموظفين وأعمالهم وهى أمور حرصوا على منعها حتى عن طلبة المدارس

على ان حقيقة الحكومة التى تليق بمكانة الامة تبعد كثيراً عن هذه الامور المزعجة الحقيرة السافلة وانما هى خطة قديمة ذهلت عن غايتها الاصلية وتهورت كثيرا في ذهولها حتى تجاوزت المعقول فان من الفضائح الواضحة نقلهم الموظفين من ممارسة أعمال عرفوها وأتقنوها بالاختبار الطويل الى مناصب لايعلمون شيئا من أمرها بل ان هذا النقل دليل جهل فاضح يستلزم تغييرا عاجلا وقد فضحت هذا الامر جريدة الاجبشان غازيت في ١ كتوبر سنة ١٩٠٣ ولكن بدون فائدة ولا يزال سوء الحال على ما كان عليـه من قبل ولعل السبب في ذلك ان هذا الخلل مصون بالوسائط المشومة وأسباب النفوذ السقيمة التى لا بد من ظهورها حالما تستبدل الطرق القويمة بالطرق المعوجة

وهناك سبب آخر باعث على الضعف أريد ان أوجه نظرك اليه فان كل مصلحة من مصالح الحكومة لها (مستشار انكليزى) تعينه في الصورة الحكومة المصرية والحقيقة ان الذى عينه هو اللورد كرومر قنصل جنرال انكلترا وله به علاقـة دائمة وكل هـذا لا بأس منه لو بقيت وظيفته محصورة ضمن دائرة المفهوم من اسمها ولكن الحقيقة

هي ان « المستشار » ليس على شيء مما يفهم من اسم وظيفته، وانما هو لسان حال رئيسه والواسطة بين المصلحة التابع لها وبين اللورد كرومر الحاكم المستبد. ثم ان كل واحد من هؤلاء المستشارين يتناول ٢٠٠٠ جنيه راتبا سنويا. وبهذه المناسبة أتكلم عن تعدد المناصب فكأنهم لم يكتفوا بما تقدم حتى انهم عينوا أخيرا السير وليم جارستن مستشار نظارة الاشغال والسير فنسنت كوربت المستشار المالى والكبتن ليونز رئيس مصلحة المساحة جميعهم جعلوا من أعضاء قومسيون السكة الحديد ولا أظن انهم يقومون بهذه الاعمال مجانا. أما العلاوة التى منحت لهم فلم تعلن حتى الآن والراجح انها تبقى مكتومة كما كتموا العلاوة الممنوحة لزملائهم الوطنيين الذين لا يقلون عنهم كفاءة وأهلية. أما الميزانية التى نشرت أخيرا في الجريدة الرسمية عن نصف السنة الاخير فانهم اعتنوا بوضعها على كيفية لا يقف منها القاريء على هذه الامور الخطيرة

وفيما أنا أوجه نظركم الى هذه التعيينات والتدابير التي لا أراها مبنية على الحكمة يحق لى أن أسألكم أن تتأملوا في تعيين اللورد ادورد سيسل فى نظارة المالية بألفي جنيه في السنة مع وجود مستشار ووكيل للنظارة المشار اليها أريد به المستر متشل أينس وراتبه ألف وخمسمائة جنيه أما الذى جعل اللورد ادورد سيسيل أهلا للمنصب الجديد فهو انه كان فيما مضى وكيلا لحكومة السودان ووكيلا لنظارة الحربية في وقت واحد

وهذا الامر ينتهي بي الى خاتمة مالدى من أسباب الشكوى وهو أهمها أيضا أريد به عدم كفاية الرواتب لموظفي الحكومة وأخص كلامي بالموظفين المصريين

فبموجب ديكريتوسنة ١٩٠١ قسموا الموظفين الى ثلاث درجات

أولا ـ فريق حاملي الشهادة الابتدائية من نظارة المعارف والرواتب الشهرية تتراوح بين ٤ جنيهات و٦ جنيهات

ثانيا فريق حاملي الشهادة الثانوية ورواتبهم الشهرية من ٦ الى ٢٠ جنيها

ثالثا ـ فريق حاملي الشهادة العليا من مدرسة الحقوق ومدرسة الزراعة ومدرسة الطب ورواتبهم من ١٢ جنيها فما فوق

فانظر الى الظلم في هذا التحديد بالنسبة الى الترقي . فانه لايسمح لاي موظف مهما طال زمن خدمته ومهما بلغ من كفاءته أن ينتقل من درجة الى أخرى فشهادة الموظف العلمية تقيد تقييده في دائرة واحدة بينما يعينون كبار الموظفين بدون مراعاة هذا المبدأ أو انهم يراعون أي مبدأ آخر الا مبدأ المصلحة أو الدراية في المستشار مما يضمن انه يحسن خدمة الحكومة . مثل هذه الطريقة قد تأتي بأفضل الرجال ولكن كل الاحوال معارضة لها

وهناك مديرون وطنيون راتبهم مائة جنيه في الشهر انتزعت منهم كل سلطة أو مسئولية حقيقية فاهم حكام ولكنهم كتاب وبصفتهم هذه قد يوافق جعل رواتبهم مناسبة للدرجة الواطية فانهم في كل أمر مهما كان تافها يأتمرون بالاوامر الصادرة اليهم من نظارة الداخلية

وهناك النظار وراتب الواحد منهم ٢٥٠ جنيها فى الشهر مقابل تنفيذ أوامر « مستشاريهم » وهنا نجد الفرق العظيم . فان المسؤولية العظيمة جديرة بالجزاء الكثير ولكن ليس هناك شيء منها. الا تجدون بعد هذا ان الرواتب التى تعطى لذوى الدرجات العليا أكثر مما يجب ان تكون بينما هى في الدرجات الواطية أقل مما يجب ؟

ولا يخفى ان أهم ما في الحياة المدنية هو المحافظة على السلطة القضائية وصيانة كل ما هو عزيز وجليل في حياة الامة وحماية حقوق الافراد . ولكن ماذا نجد بدلا من ذلك ؟

يوجد قضاة يتناولون راتبا شهريا قدره ٢٥ جنيها وهو مبلغ تافه بالنسبة الى منصبهم العالى . فكيف ينتظر الانسان سلامة القصد اللازمة في هذه الاموال من قاض جعل فى حالة ذليلة من الفقر والحاجة وأصبح عاجزا عن حفظ مكانته كما يليق به خصوصا متى علمنا ان مصر لا تزال ملوثة بعادة البخشيش القديمة المألوفة ؟ كيف ننتظر الامانة في مثل هذا الحال أما أنا فأقول بعد اختبار طويل انها لا توجد .

وفضلا عن ذلك فان الترقى بطىء وقد سادت المآرب وقضاء الغايات. ان للقضاة درجات عديدة وهم فى ترقيهم من درجة الى أخرى لا تزاد رواتبهم ويكتفى أحيانا بمنحهم رتبة بك أو وسام وما شاكل من الخزعبلات

ثم ان هناك بعض أفراد فى وظائف كتبة وينتظر منهم ان يظهروا بملابس لائقة ولن يكونوا أمناء وهم قد قضوا نصف قرن في الخدمة

فلم يزد راتبهم اليومى على ثمانية غروش ثم يخصم من راتبهم الحقير هذا رواتب أيام الجمعة والاعياد وهى التى تعطل فيها المحاكم كل ذلك رغما عما هو معلوم من ارتفاع الاجور وأثمان أسباب المعاش التى تضاعفت في السنوات الاخيرة

أليس من الامور المستنكرة والقاسية أيضا ان يكون راتب الافندى الموظف على معدل ٦٠ فرنكا في الشهر بينما رواتب الخدم والبوابين وصغار العمال في المحكمة تتراوح رواتبهم الشهرية بين جنيهين وثلاثة جنيهات و٤ جنيهات :

وما يوضح بأجلى بيان السيئات التى أشرت اليها مما أراه في رواتب الموظفين في المحاكم الشرعية التى لها حق التصرف الخاص فى أمور الزواج والطلاق والوصاية على القاصرين والارث في دعاوى المصريين أريد بذلك قلة رواتب موظفى الدرجات الواطية وعدم التناسب بين رواتبهم هذه ورواتب كبار الموظفين .

فقضاة المحكمة الشرعية العليا تتراوح رواتبهم الشهرية بين ٤٠ و ٥٠ جنيها ومن جهة أخرى فان قضاة المحاكم الاخرى لاتزيد رواتبهم على ١٢ جنيها وبعضهم لاتكون أكثر من ٦ جنيهات . ثم ان ٩٠ بالمائة من كتاب هذه المجالس لاتزيد رواتبهم الشهرية على ثلاثة أو أربعة جنيهات وقد أبت الحكومة الاصغاء لعرائضهم الكثيرة طلبا لتحسين أحوالهم ومع انهم أعلنوا بينما أنا أكتب هذه الرسالة انهم عينوا ١٢٠ الف جنيه في ميزانية سنة ١٩٠٦ لزيادة الرواتب . فانهم قد أخرجوا موظفى

المحاكم الشرعية بوجه خاص من الانتفاع بهذا المال وهم لاينوون تحسين رواتبهم كأنما يريدون أن تبقى هذه المجالس مثالا للانحطاط الوطني

وعندي ان هذه الامثلة التي قدمتها تدل على الجور حتي على أبواب المحاكم وبالتالي على عدم الانصاف في داخلية المحاكم بالذات

ومع وجود هذه الحقائق المكتومة ترى القوم في انجلترا يتعجبون من بقاء مصيبة البخشيش في البلاد رغما عن المساعي المطهرة التي يبذلها أولياء الامور من الانكليز . . .

ولكن موضع الدهشة الحقيق هو ان مصيبة البخشيش لم تتأصل وتتضاعف عما هي عليه الآن اه

الرسالة الثانية عشرة

سيدي العزيز — :

في القطر المصري أمور كثيرة تتوقف عليها حياة القطر الذاتية ولا سبيل الى العناية بها عناية كافية الا بواسطة نظارة للزراعة . فعدم وجود ادارة تسد الحاجات الكثيرة المتعلقة بأهم مصلحة ان لم أقل المصلحة الوحيدة في مصر هو من جملة الادلة على الخطة التي تهتم بالقليل التافه وتعرض عن الكثير الخطير . تلك خطة أوقعت المصالح في يأس عظيم . ومصر تشكو من نقص الادارة وعدم وجود خطة معينة وسياسة معلومة وهم في الوقت نفسه لايعبؤن بالحمية والنشاط فيذهبان سدى ويزعجون البلاد بأمور لاعلاقة لها بالمزايا الحيوية التي تتوقف عليها حياة الامة

حقيقة . وكان عليهم ان يعلموا ان العامل يجب ان يشترك في نمو سعادة البلاد وان يجعلوا هذا المبدأ مبدأ عاملا فعالا لا ينحرفون عنه بل يجعلونه نصب أعينهم في جميع التغييرات الكثيرة التي أثرت على ثروة البلاد . وان يعلموا ان الحكومة مسؤولة عن عدم اشراك العامل في تحمل المسؤولية والتمتع بالخيرات مع انه يحمل فوق نصيبه من الاشغال والواجبات

وهنا موضع للنظر في كيف تحل الحكومة هذا الاشكال اذا كان لا بد من حله . ومهما تعددت العقبات فان التعجيل في حله أوفق لان التأخير يزيده صعوبة . ان الحكومة لا تجد سبيلا الى ذلك الا باحدى طريقتين — أولا وضع نظام للضرائب التدريجية — وثانيا تحميل أصحاب الامتيازات بعض أثقال أخرى . ولا يعقل ان احدى هاتين الطريقتين تؤثر تأثيراً سيئاً على المشروعات القانونية . وقد أثبتت الايام صحة هذا البرهان على ان الحقيقة لم تظهر حتى الآن ظهورا واضحا . لان الافراد الذين يقومون « بالمشروعات » لا يتركون مصر وشأنها ولو أخذ القليل التافه من أرباحهم الكثيرة وأعطى للعامل لانهم يعتبرونه بمثابة آلة في أيدي أصحاب المشروعات الكثيرة الارباح . وليس من العدل والانصاف ان تكون الحكومة مراقبة فقط على مصالح قوم يعتبرون مصر رقعة شطرنج لمصالحهم ولا يراعون مصلحة البلاد ومستقبلها وسعادتها وهذا الموضوع خطير لا يوافق التجاوز عنه بسهولة . وقد بلغ من أهميته اننا لا نستغرب فشل العالم الاقتصادي في حل مشاكله . يلغنا ان الحكومة

منحت بعض الناس من أراضي البناء مايقاس بالاميال وتقاضتهم جنيها واحداً عن الفدان الواحد فلماذا لم تعطهم الارض مجاناً مرة واحدة. ولا يخفى ان الغاية التي كانوا يرمون اليها هي انشاء مدينة أخرى على مقربة من العاصمة

ولعمري انه متى ظهرت شناعة هذا العمل ظهوراً واضحاً وتبين الناس كيف أخذت هذه الحقوق بدون حق فلا غرابة اذا حصل هياج واستياء .

ثم ان العامل الذي لايجد مصلحة زراعية تعتني باموره يضطر ان يأتي الى المدينة وان يقيم في منازل أنشأها المضاربون بالعقارات ومتى دخلها العامل أقام فيها مهما بلغ من قذارتها وعدم موافقتها . فان الميل العام هو الى المدن لاالى الداخلية وهو أمر يؤسف له . وعليه نجد ان جامع الاموال الذي كان بالامس صاحب رأس مال قليل وصار فيما بعد محتكراً عظيما انما يعمل في مصر ليضعف قوة الامة الحقيقية ومصادر ثروتها الصحيحة لانه رغما عن زيادة ثروته بموجب دفاتره ونجاح مشروعاته فانما هو يجر على القطر الحاجة والفقر ويرمي الزراعة بالنكبات ولا يخفى انها في مصر أساس الحياة الوطنية . ان ازدحام الناس في المدن يؤدي الى انحطاط الجنس .

ولكن مع أهمية هذه الاسباب فما هي وحدها الباعثة على القول بلزوم انشاء نظارة للزراعة تضرب بيد قوية وحزم وعزم جميع المخاوف التي تهدد حياة الفلاح ويحق لنا أن نقول ـ لماذا أنشؤا في قسم آخر من أفريقيا وهو الترنسفال نظارة زراعية امتازت بنشاط المستر سميث

وتقدمت الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات ثم لا يوجدون مثلها في مصر ? بل ما لنا وللترنسفال على بعدها ولدينا السودان وفيها ما يؤيد دعوانا . ففيها على حدودنا نظارة للزراعة تتولى أمرها الحكومة . أليس غريبا ان لم أقل أكثر من ذلك أن تعطى مقاطعة مايفى بحاجاتها الزراعية قبل أن تنالها البلاد الاصلية ? ولو أوجدوا في مصر هذه النظارة لتولت النظر في أجرة العامل الذي لايعتبرونه فى مصر جديرا باجرته لان أجرته اليومية في بعض الانحاء لا تزيد على قرشين فكيف يعيش بهما اذا انه قادر على سد حاجات معاشه بالقرشين وله الفضل والميزة فى طريقة معيشته وكيفية انفاقه على عائلته ولكن أحد كبار الانكليز قال ان «حالة هؤلاء لاتزيد على حالة العبيد الارقاء» وقد زادوا أجرة العامل في بعض الانحاء قرشا واحدا فكان الرضى عظيما بهذه الزيادة . ولا أقول ان فى وسع نظارة الزراعة أن تزيل دفعة واحدة بعض المظالم الكبرى التى تحيط بحياة العمال المظلومين الذين ينالون أجرا قليلا ويطالبون بعمل كثير فان هذه الامر غير ممكن ولكن فى الامكان عمل شيء يجعل الحياة سعيدة لهؤلاء الناس ويقلل من ساعات عملهم وهم قد شكروا وحمدوا تلقاء زيادة نصف غرش على أجورهم اليومية اذ تمكنوا بواسطة هذه العلاوة من شراء حاجتهم من الملح .

ولما كان الشيء بالشيء يذكر أتكلم عن احتكار الملح الذى ألغى الآن لحسن الحظ مع أن الانسان يرتاب فى حسن معاملة الشركة التى لها الامتياز . ويدهشني ان مصر مابرحت خاضعة لنفوذ انكلترا

نحو ربع قرن ومع ذلك لم يحاولوا تنزيل الرسوم على الملح ولولا النفوذ الخارجي والانتقاد الشديد على شركة محتكرة استعملت نفوذها للاساءة الى العمال لطال زمن الاساءة المذكورة . وعليه وجب تقديم الشكر للذين قاموا بهذا الاصلاح .

ولابد من الاشارة هنا الى اضطراب أعمال الحكومة وهو نقص نشأ عنه انهم اضطروا في الطاعون الذي أصاب الماشية أخيراً أن يدفعوا نحو ١٧ ألف جنيه من قبيل التعويض عن المواشي التي سممت باستعمال مصل فاسد . ولا يخفى ان توجيه اللوم أسهل من الثناء على ان الملاحظ الذي لا غاية له لا يجد وجها للثناء على نظام استبدادي يوجد مثل هذه المشاكل . ثم انظر أيضا الى مقاومة دودة القطن فقد عهد بها الى مستشار كان في الحسبان انه يقوم بأعمال مختلفة عن هذا العمل ولكن هذا حالهم في أمور كثيرة . يضعون خطة فخيمة الظاهر ويوجدون نظاما يتكرر الاهانات المنكرة التي لا يكفي أي توبيخ للعقاب عليها ويهملون أمورا كان القيام بها ضروريا جدا . والذي أريد أن يفهمه الجميع ان الخطأ ناتج عن تأثير الاهمال وعدم العناية . الامر الذي أوجب قلة أسباب العلف للمواشي وهو ما تعاني البلاد منه العناء الشديد

وأما بشأن الاصلاح الذي تطلبه الامة فلا صحة لما يزعمونه رسميا من بواعث التقاعد والتأخير اذ يقولون ان الامة تفضل التقدم على مهل يقولون ان الطبقات المتعلمة لا تعارض في زيادة الدخل بواسطة زيادة الضرائب العمومية والمحلية ولكن الجمهور لا يدرك ذلك وهو

زعم فاسد ليس فيه شيء من الحقائق لان الجمهور اذا سار سيرا بطيئا لا يدرك حقيقة ما هو محتاج اليه فانهم يحصلون على قرشين في اليوم الواحد ولا نيم ولا شيء من الوسائط لاحرازه وهي حجة واهية والحقيقة هي ما أوضحته في رسائلي السابقة من أنهم ينفقون ما زاد من الدخل على الامور التافهة وأما الشعب فيجب انه ينتظر لسد حاجاته . ولكن الى متى ؟

وحقيقة الامر انه يجب الغاء الخطة التي تقضي بسد حاجات الاغنياء وتهمل حاجات العامة التي لابد من مراعاتها وهي العناية بالمصابين والعجزة والمتشردين وتدبر ما يفسده السكر ووفيات الاطفال . هذه مسائل يجب النظر فيها قبل غيرها واذ ذاك يبدأ الجمهور باظهار الدراية التي تجعل القوم عدموجودها عذرهم الرسمي . اه

الرسالة الثالثة عشرة

سيدي العزيز - :

الحقيقة التي لا ينكرها منكر هي انك تعرف فائدة النظام التعليمي أو عدم فائدته من مبلغ استحسان الناس له وتقديرهم لمزاياه فأنا أوجه الانظار في رسالتي هذه الى قلة الاقبال على مدارس الحكومة في مصر وهي بدون ريب غير متمتعة بالاقبال عليها وقد عجزت عن الحصول على ثقة الناس بها . واليك بيان ذلك

لايخفى ان في مصر أحد عشر مليونا من الناس ومع ذلك فان

الذين يترددون على مدارس الحكومة وخصوصا مدارسها الفنية قليل جدا فاذا أضفنا الي ذلك ماينفقونه من المال الكثير علمنا ان النظام الحالى غير نافع

والحقيقة أن مدة الدراسة ومساق التعليم فى مدارس الحكومة الابتدائية والثانوية ليس باعثا على رضى أحد من الطلبة وآبائهم أو معلميهم المصريين والا فقد كان يجب أن يزيد عدد الطلبة فى المدارس الابتدائية على ٦٤٩٤ طالبا وفي الثانوية على ١٠٣٣ طالبا في أمة عددها احد عشر مليونا . ولكن الفريق الوحيد الراضى عن حالة المعارف الحاضرة هو جمهور الاساتذة الانكليز الكثيري العدد والمفتشين والمديرين الذين يتمتعون برواتب كبيرة ولا يقومون الا بأعمال قليلة فانك تجد أولا ان الاجازات طويلة جدا وثانيا ان ٩٢ بالمائة من الامة المصرية مسلمون وحكومة مصر اسلامية « بالاسم » ألا يقتضى بعد هذا أن يكون تعليم الدين مقررا في مساق الدروس

وهل هم يفعلون ذلك ? انهم لا يفعلون لسوء الحظ . وقد أهملوا التعليم الديني اهمالا منكرا وهم لا يدرسون تفسير القرآن ومبادىء الدين الاسلامى على الاطلاق فى المدارس الثانوية . ثم انظر الى التاريخ وهو ما يجب أن يكون قاعدة المعارف والعلوم تجد أنهم جعلوه قاصرا فى المدارس المذكورة على سرد تواريخ وحوادث لاغير . وصيروا علم الجغرافيا مجرد حفظ أسماء وأرقام لافائدة منها.والخلاصة ان كتب التدريس الانكليزية ناقصة نقصا كبيرا من حيث انها لا تغرس في أذهان الطلبة

مبادىء الوطنية والتعلق بالرقي والتهذيب

يقولون انه قد ضعف الميل في هذا العصر المبني على الافعال الى تدريس العلوم العالية القديمة اليونانية والرومانية ولكن لا يقال مثل هذا عن التليانية واليونانية الحديثة والالمانية ومع ان هذه اللغات نافعة في بلاد تعدد فيها الشعوب مثل مصر فلا وجود لها في مصاف الدروس في مدارس الحكومة المصرية حتى انهم قد ألغوا اللغة الفرنساوية من بروجرام المدارس الابتدائية مع انها لا تزال لغة المدوالات الرسمية وفي هذا البيان كفاية لتفنيد ما يزعمه اللورد كرومر ويفاخر به من «اطلاق حرية اللغات »

ونتج عن تعليم كل العلوم باللغة الانكليزية ان الطالب المصري وهو بين ١٤ و١٥ من عمره يحسن اللغة الانكليزية ولكنه لا يجيد لفظها ومع قلة محفوظه من مفرداتها لانهم يكثرون من تعليمه أصول اللغة ويقللون من تعليمه الانشاء فهو يجيد القراءة والكتابة بالانكليزية حتى لقد قيل لي ان اطلاع الطالب المصري على اللغة الانكليزية يزيد كثيرا على اطلاع الذين يتعلمونها في مدارس حكومة انكلترا بالذات ولكنه يدرك كل هذا بعد ان يخسر كل شيء آخر حتى اللغة العربية وخسارته فيها عظيمة جداً.

ان براعة الطالب المصري في اللغة الانكليزية قد تدعو الى مفاخرة السلطة التي تعلمه ولكن هل من العدل والانصاف ان تعاملوا أمة أجنبية هذه المعاملة وقد احتللتم بلادها ليس بحق الفتح بل بالقوة التي جعلتكم سادة البلاد وأولياء أمرها ؟

أما الجواب الرسمي لهذا السؤال فهو قولهم - ليس التعليم حرا ولا اجباريا . وللاهالي أن لا يرسلوا أولادهم الى مدارس الحكومة فاذا أرسلوهم اليها وجب عليهم أن يدفعوا النفقة وأن يقبلوا نظام الدروس الذي رسمه الانكليز .

ولكن لايخفى ان أكثر الاهالي أميون ورغما عما في نظام التعليم من النقص فانهم مابرحوا يثقون ثقة تامة بأن مدارس الحكومة تخرج أفضل الطلبة وتوصلهم للوظائف وأكثرهم يعتبرون الوظائف عنوان الكمال فيملل الآباء أنفسهم بالامل ان أولادهم قد ضمنوا لانفسهم المستقبل متى أتقنوا معرفة الانكليزية وتعلموا الجغرافيا سطحيا وقرؤا بعض تواريخ الامم الاوربية واطلعوا على شيء من الجبر وما أشبه وفضلا عن ذلك فهم يظنون ان لاولادهم حقا على الحكومة أن توظفهم متى فرغوا من دروسهم . وغني عن البيان ان الطالب متى تلقى العلوم في مدارس الحكومة فهو لايليق الا ليكون موظفا في دوائرها .

والطلبة الذين يتلقون العلم في غير مدارس الحكومة لايفضلون طلبة مدارسها كثيرا لان المدارس الحرة تضطر الى اعتماد برو جرام الدروس في مدارس الحكومة رغبة منها في اعداد طلبتها للامتحانات التي توصلهم لاحراز الشهادات ولقد أصاب المستر (فتزروي بل) في قوله ان هنالك من وسائل المعيشة وطرق الحياة أسبابا غير وظيفة الكاتب ولكن بلغ من حال التعليم في مصر انه لايراد منه الا الوصول الى الوظيفة المذكورة ولا يخفى مايتهدد هذا الامر من الخطر العظيم على المستقبل . اذ جعلوا

همهم لاعداد الناس الى الوظائف الكتابية لاغير ولما كانت غايتهم الظاهرة ان يوجدوا هذه الطبقة من الموظفين كانت النتائج الحاضرة حسنة فان صاحب الاطيان يفضل أن يكون ابنه موظفا بماهية مقررة على ان يزيد في استخراج ثروة بلاده . فاذا كانت الحكومة في حاجة الى موظفين فلتثابر على طريقتها وهي لا تلبث أن تنال ما تريد. ولكن ماذا يحدث متى زاد عددهم عن الحاجة وهو ما لا بد من حصوله ؟ اذ ذاك تنكب مصر بما نكبت به الهند من المزاحمة

وحقيقة الامر اننا لا نحتاج فقط الى الموظفين بل نحن في حاجة الى وطنيين والى رجال. لينظر أي نقاد بصير في طريقة التدريس الثانوى ويحضر الدروس فيها ثم يسأل نفسه عما هناك من الوسائل التي تهيء الشبان للارتقاء الى مناصب الثقة الخطيرة والمسؤلية العظيمة في الخدمة الوطنية او البلدية أو السكك الحديدية أو المصارف أو المتاجر الخاصة ؟ ما هي الوسائل التي تؤهلهم الى التثبت من المسائل التجارية ؟ انهم لا يجدون شيأ منها على الاطلاق وكل ما في الامر انهم يوفرون لهم الوسائل ليكونوا كتبة أو مترجين لرؤسائهم الانكليز

ان في طريقة التعليم فى مدارس الحكومة العليا نقصا كثيرا ولكن لا محل للافاضة في بيانها هنا على ان أعظم نقص فيها هو ما كان خاصا بتمرين الطلبة وتربيتهم فقد علق في أذهان فريق معلوم من الانكليز مبدأ غريب خلاصته ان الشدة هى الطريقة الوحيدة لمعاملة الشعوب الشرقية أو كما يلذ لهم ان يقولوا عنها « الامم المغلوبة » ولذلك جعلوا طرق التعليم

مقرونة بقسوة وحشية تزعج وتخيف أولئك الذين يحتاجون الى ملاطفة ورقة وتنشيط مبنى على الشعور منهم فينتج من ذلك انه يوجد في الطلبة عناد وكره وليس الامر في الغلظة والحدة قاصرا على معاملة الطلبة فقط بل انهم يعاملون الاساتذة الوطنيين بمثل ذلك حتى اذا دخل مفتش انكليزي الى غرفة الدراسة وعثر على كتاب تمرين واحد غير منقح يتحول الى المعلم المصري ويهينه اهانة عظيمة على مسمع من الطلبة والقارىء يدرك حالا مالهذه المعاملة من التأثير المفسد للاخلاق في الاستاذ والطلبة جميعا.

وقد جعلوا غرفا خاصة للاساتذة الانكليز وأخرى للاساتذة المصريين فلابد منهم ولا يتعاشرون . ولعلك تقول - ألم يوجد بين الاساتذة الانكليز بعض أفراد أنكروا هذه الطريقة ؟ والجواب انه قد وجد بعض هؤلاء ولكن استنكارهم لتلك الطريقة أدى الى سوء مصيرهم فانهم يفصلون سراعا من مراكزهم بدعوى « انهم على ولاء كثير للوطنيين » وغير خاف انهم لم يجعلوا هذا الولاء للوطنيين سببا رسميا لاهمال أولئك المعلمين بل لجؤا الى عذر آخر مقبول يكتمون تحته السبب الحقيقي الذى اضطر الاساتذة الى الاستقالة كرها فان أولياء الامور قد برعوا كثيرا في اختراع الاعذار

ظهر مما تقدم ان الاساتذة الانكليز يعاملون الطلبة بما ينفرهم ويبعدهم منهم ولا يعاشرونهم ماعدا ساعات الدرس الا اذا عرض لعب الكرة من حين الى آخر وعليه فان الطلبة لا يثقون باساتذتهم الانكليز

ولا يفتحون قلوبهم لهم ولا تؤثر على حياتهم أخلاق الاساتذة الذين يلقنونهم العلم وقد فطر المصرى على حب التقليد والاقتداء وهو سريع الاقتباس لما يراه . فهو يقتبس بسرعة عظيمة ما يراه في أساتذته من الخشونة والهمجية وينقل هذا السلوك البعيد عن التأدب الى بيته الامر الذي يحزن والديه ويرميهما فى مهاوى اليأس .

ولا ريب ان الطالب الذى يتلقي علومه في مدارس الحكومة لا يعامل والديه بالاعتبار اللائق بهما

فتجد مما تقدم ان المصريين يكرهون صناعة التدريس في بلادهم وقد أقفلت مدرسة المعلمين التى كانوا يتمرنون فيها لقلة الاقبال عليها وليس الامر قاصراً على ذلك فقد بلغ من قلة عدد المعلمين ذوى الشهادات في مدارس الحكومة انهم اضطروا الى الاستعانة بالطلبة الذين لم ينالوا الا الشهادة الابتدائية فقط ليملؤا بهم الفراغ وذلك رغما عن الاغراء المالى لحمل المصريين على تعليم الاحداث . ان نظام التعليم الناقص الذي أوجده وروجه الانكليز هو أساس نقائص كثيرة في الحكومة المصرية ولا سبيل الى القول ولو بتسامح كثير ان الانكليز أوجدوا كل مدة احتلالهم الطويلة شيئا يوجد في المصريين عاطفة الرجولية أو الشجاعة الادبية ولا أوجدوا فيهم حب الوطن ولم يعملوا على تنوير أذهانهم ولا فهموهم حقيقة الواجب والثبات عليه . فان التعليم الحقيقى النافع لا يجب ن يكون قاصرا على توفير الوسائل لاعداد الطالب الى القيام بأسباب اماش بل يجب أن تكون الغاية منه تدبر أحوال الطلبة العقلية المختلفة

اذ يكون بعضهم قد أصيبوا بأمراض تجعل التحصيل عسرا . ففي أية مدرسة كبيرة يوجد غلمان أو شبان يصابون بالصرع والداء العصبي وما شاكل من الامراض التي تستلزم التمييز في القاء الدروس . ومعلوم ان على الطبيب النظر في الامراض الجسدية ولكن على المعلمين من جهة أخري أن يعالجوا النقص العقلي ـ ميا وراء اصلاح أحوال نفوسهم وذلك يستلزم مراقبة شديدة وعلاجا خاصا الا أن العلم قد تقدم كثيرا في الاعوام الاخيرة ولا ريب ان المستقبل كفيل بالوقوف على فوائد أخرى كثيرة . وكيف كان الحال فان المعارف قد تقدمت الآن تقدما يكفي لادخال اصلاحات الى المدارس التي تعد ذاتها في طليعة المدارس الراقية

وقد أهمل الكتاب والساسة الانكليز مراعاة أمر خطير هو ان المصريين سريعو الانفعال وان للعواطف أعظم تأثير عليهم فعامة الانكليز وبالاكثر الموظف الانكليزي في مصر يميل الى تقديس صفاته ويدعى ان من حاد عنها من الامم الاخرى كان أحط منه وقد ظهرت هذه الميزة في كل مكان دخله الانكليزي وهي أشد ظهوراً في مصر حيث هو حر في أن يمرن الوطنيين كما يشاء .

ان المسألة المصرية هي موضع حيرة العقل المصري من وجهتها الداخلية والوطنية وفي أشد حالاتها أهمية ولا سبيل الى حل ذلك الاشكال الا باعلاء شأن الاخلاق المصرية فانه أساس الرقي المصري والامر الخطير هو كيف تتقدم مع وجود الضعف الذي يجب أن ينسب اليه جمود الامة الماضي ولم

ينكر عاقل حتى الآن امتياز المصرى بذكائه وسرعة خاطره ومهارته وحميته ولكن هذه الصفات الحسنة يرافقها لسوء الحظ ضعف في الشجاعة الادبية والمبادهة والثقة بالنفس ومهما بلغ من عظمة « تجديده » فأخشى أن لا يكون هذا التغيير العجيب ثابتا ـ نظرا لما يرافقه من ضعف الهمة وقلة الارادة فان تكوين أخلاق الامم لا يتم الا في أدوار كثيرة ولا بد لاصلاحها وترقيها من ٢٠ سنة وأكثر

ولا يزول النقص من اخلاق المصريين الا بواسطة التعليم والاختبار وليس بواسطة التجديد الفجائى اهـ

الرسالة الرابعة عشرة

سيدى العزيز ـ :

لارتقاء الامم مبدأ أساسى واحد هو التعليم وقد عرف مزاياه وأهميته جميع المفكرين الافاضل الذين خدموا الانسانية خدمة جليلة ولا تزال أقوالهم الحكيمة ترن فى الاسماع من وراء التاريخ فغريب بعد هذا أن ينقلب الحال في هذه الايام حتى رأيناهم فى أنحاء كثيرة لا يراعون هذا المبدأ الا قليلا وفي أماكن أخرى لا يراعونه أبدا والذى أراه ان تعليم الامة المصرية ضرورى قبل كل عمل آخر ويجب في أدوارها الاول ان يباح للامة باسرها اجتناء ثمارها وتحصيل فوائدها ولا يكون ذلك الا اذا مهدت الحكومة جميع العقبات وسهلت الطرق للتعليم الابتدائى

يقول اللورد كرومر ان الضرائب القليلة هى مفتاح المعقل السياسى وهو مصيب الى حد محدود الاان تطبيق هذا الرأى على التعليم الابتدائى هو من قبيل الحكمة التافهة فى الجهل الفاضح . اذ لابد للامة من فرصة تتمكن فيها من معرفة حقيقة نفسها لانه بدون تلك المعرفة الذاتية تتلاشى اصول الرقى الوطنى امام طريقة الاحكام على قواعد اصطناعية اذ يهمل أمر الذين يجب أن يتمتعوا بفوائد الرقى من أولها الى آخرها وهم لايعدون شيئا مذكورا فى عمل يقومون هم به لفائدة الآخرين . يقولون ان الامة غير متعقلة وبالتالى فهى لاتدرك هذه الامور وهى حجة واهية لانها غير ملومة على وجود هذا الجهل في حالته الحاضرة ولا بد من القول فى هذا المقام ان أهم مظاهر النظام الحالى الذى أوجده الانكليز هو انه لايسمح للفقراء ان يشتركوا اشتراكا كافيا في العمل لرقى البلاد ونموها ومعلوم انه لابد في نظام الاحكام من الاشتراك لانه يمنع كثيرا من السيئات . ويضمن سلامة البلاد . ولزيادة الايضاح أقول .

لاأقول ان عدد العمال قليل ولكنى أعتقد ان أجورهم غير كافية ويظل هذا حالهم الى ان نقدم بشجاعة على تدبر حالة العملة . فالناس جميعا في مصر شأنهم فى كل بلاد - يريدون احراز الثروة بسرعة عظيمة حتى انهم أهملوا مطالب العامل المصرى العادلة . ولا ريب ان جمعيات العمال في المستقبل تتولى اصلاح الحال ولكن لماذا لانقدم على اصلاح الاحوال قبل أن تتولاها تلك الجمعيات وليس أسهل من تعليل النفس بالامل الذى يضمره المستقبل ولكنه بعيد الان

والحالة الحاضرة تستلزم السعى العاجل لاصلاح أحوال العمال . ان مصر تتقدم ولكن لا يجب أن تحتكر طبقات الاغنياء هذا التقدم والتحسين كما هو الحال الان اسوء الحظ على ان من نعم الله ان كل سيئة لها علاج يرافقها فان الظلم الظاهر الذي أشرت اليه يخف كثيرا بوضع نظام ضرائب تدريجية يستعان بها على تعميم التعليم الابتدائي. ولا مجال للصبر وضياع الفرص . فانهم حتى الان لم يضعوا حجرا واحداً في بناء التعليم الوطني وليس للشعب أقل نصيب منه وهي حقيقة لا ينكرها من عرف أحوال القطر المصرى

وحقيقة الامر ان نسبة التعليم الحالى الى عدد الامة لا يذكر وهى نقطة سوداء لا يلاشيها الا الاعتراف التام بمبدأ تعميم التعليم الابتدائى . فهل يواصلون بعد الان التأجيل في أمر خطير مثل هذا . والمرء يشعر بدهشة عظيمة اذ يرى ما يراه من اهمالهم العظيم لهذا الامر الذى يتوقف عليه مستقبل البلاد وسعادتها . ويلوح لى انهم جعلوا هذا الامر من الامور التى يوافق تأجيل النظر فيها الى مالا نهاية له على حين ان طريقة التعليم الحاضرة يتخللها من أسباب التأخير ما يلاشى فوائدها ويعرقل مساعى المعلمين المجتهدين ويؤدى أخيرا الى تثبيط همم المعلم الوطنى المشهور بصبره واجتهاده رغما عما يرمى به من الخمول والتقصير . فهو يقوم بالواجب المفروض عليه ويسوءنى أن رؤساءه يعاملونه بأعمال تضيق دائرة نفعه وخدمته الصالحة. ان سعادة مصر تبدأ يوم يبدؤن بالسعى حقيقة وراء منح

أولادها على العموم أساس التعليم الذى هو حق الجميع على السواء قد مضى من الزمن ما لايبق مجالا للاعتذار من التأخير ومرت على مصر أعوام خير ورخاء ويسر وتأمل تمددت في غضونها الفرص لاجراء هذا الاصلاح الضرورى وكان في امكانهم القيام به ولكن يلوح لنا أنهم لم يقدروا الحاجة قدرها وظنوا ان لهم سعة من الزمان ولكن خابت آمال الامة وشب الجيل الجديد وهو يشكو مر الشكوى من خطأ مبين . فهل ذهبت البصيرة أم ساد على مصر مرض الاهمال الاسبانى ؟

وحرى بنا أن ننبه الذين اقتصروا على التفكر وحقهم أن يقدموا على الافعال ان هذا الرأى ليس كماليا ولا هو من المستحيلات ولكنه سهل ممكن فقد اعترف الناس منذ مئات من السنين بوجوب نشر التعليم وتعميمه وسعوا سعيا بطيئا يومئذ وراء تحقيق هذا الامل ولكن وجدوا في تلك الايام عقبات عظيمة تحول دون تحقيق الامال وقد تلاشت الان . لاأنكر ان في الامكان الان وضع العقبات وابتداع المؤخرات ولكنها غير صحيحة ولا ثابتة وكل ما نحتاج اليه هو اقدام جسور على الاصلاح فهل من يقدم عليه ومصر تنتظره بفروغ الصبر

يسرنا أن نتحول فى هذا الباب الى تاليران الذى سترت مزاياه السياسية والاجتماعية كفاءته العلمية الاصلاحية فانه وضع نظاما جليلا قال فيه :

« ان التعليم الوحيد الذي يلزم المجتمع أن يجعله مجانيا بحتا هو التعليم

الذي يكون عاما للجميع في جوهره لانه لازم للجميع على السواء »

فالتعليم الابتدائي ضروري للجميع لانه أساس كل مايلزم في جميع أطوار الحياة .

وسأبدي رأيي في كيف يكون هذا التغيير والاصلاح وكيف تحقق آمال تاليران . فان الانسان يميل الى تحقيق رأي الوزير الفرنساوي المشار اليه في هذا العصر وهو قد أبداه في عصر وجد قومه فيه وقتا لكل شيء . واذا صح مازعمه القوم من أننا فقدنا في هذا العصر مزية الراحة اذ كثرت التقلبات وعظم جهاد الحياة فلا يمكن استعادة مافقدناه بالاهمال والتراخي وقتل الوقت الثمين اكتفاء بمراقبة ماتم حتى الان بعين الرضى وهو مبني على الخطأ فان هناك امورا أخرى كثيرة تحتاج الى الهمة والنشاط والاقدام سيما وراء الفوز الصحيح لان كل تحريض واغراء يعد قاصرا عن أن يفي بالحاجة المطلوبة وهي وضع نظام صحيح للتعليم الابتدائي في طول البلاد وعرضها . وهو عمل ممكن ولابد من نجازه فاذا أقدمنا على السعي وراء حل هذا الاشكال تتلاشى الغيوم المحيطة به ويصلح الحال .

أما الطريقة التي أراها فاليكم بيانها . تقدم القول بأن التعليم يجب أن يكون عاما وكذلك يجب أن يكون اجباريا كما هو الحال في فرنسا والمانيا والنمسا وسويسرا والبلجيك وسائر البلدان التي تنفذ فيها التعليم الالزامي وهذه هي الواسطة الوحيدة لجمع شمل سائر العوامل الصغيرة التي أشير اليها .

أن الوالدين في بلادى وفي سواها يهملون أو ينسون واجباتهم نحو أولادهم فيضطرونهم الى أعمال حيوية متعبة طلبا لزيادة أسباب المعاش وكان الاولى ان يقضوا ذلك الوقت في المدارس فيشب الاولاد وليس لهم المام بشيء من مبادىء التهذيب الاولية فكان التعليم لاوجود له ولا فائدة فيه . مثل هذه الاحوال يجب مراعاتها وتدبرها والتعليم الالزامى عامل قوى لاصلاح هذا الخلل . ولا أنكر ان هناك مانعاً من زيادة النفقات وبالتالى زيادة الضرائب ولكن مثل هذا الامر لايجب ان يقف في طريق المصلحين خصوصا ونحن نذكر المنافع العظيمة الجليلة التى تفيد الامة . ذلك لايقل أهمية عن الخدمة العسكرية الاجبارية في هذه البلاد اذا لم أقل انه أعظم أهمية منها

ومعلوم ان الاميركان هم أكثر الناس مقدرة على العمل النافع الخيرى فلننظر اذاً الى مبلغ اهتمامهم بالتعليم .

قال المستر موزلى في مقدمة تقاريره عن لجنة التعليم الاميركية من اكتوبر الى ديسمبر سنة ١٩٠٣ ما معناه

«وقد استلفت نظرى واهتمامى أيضا عظيم اعتقاد جمهور الامة الاميركية في منافع التعليم . فهم يشعرون ان بلادهم لاترتقي ولا يتوفر لها الخير الا به وانهم اذا أرادوا رقى الامة فلا سبيل اليه بغير التعليم . ولم يقتصروا على اعتبار التعليم « بوليس الاداب » بل ذهبوا الى ان تعليم الامة في آخر الامر اكثر اقتصادا من الاضطرار الى اعالة التعساء في السجون والملاجىء اذا أصبحوا وقد حرموا من التعليم أو تعلموا تعليما

ناقصا يعجزون عن تحصيل معاشهم والامة الاميركية بأسرها تشعر انه لاسبيل الى سلامتها الا بواسطة التعليم وفضلا عن ذلك فان الاميركان كانوا يعتقدون ان ماينفقونه على نشر المعارف هو خير رأس مال لنفع البلاد »

فلماذا لايباح لمصر ان تستفيد من اختبارات أميركا ؟

ان تعميم التعليم الابتدائى نافع للخير العام ويجب ان يعد تعميمه في مقدمة المنافع الوطنية أهمية . ومشروع الضرائب المعروض الان يقضى على كل فرد ان يساعد قدر طاقته وليس بنسبة عدد أولاده . وهذا بيانه : ان متوسط الحال الذى له ٣ أو ٤ أولاد انما يدفع عن واحد ونصف ـ والمزارع الغنى أو التاجر الذى له ولد واحد فقط يدفع عن ثلاثة أو أربعة أو أكثر . وفى ذلك من الانصاف مافيه لان الفائدة تعود على العموم . ومن الحكمة ان يقوم الجميع بنفقاتها في أدوارها الاولى مراعاة لمبدأ الاشتراك والتضامن الذى يفيد البلاد . ولقائل ان يعترض على هذه الطريقة بقوله ان المتزوجين وليس لهم أولاد أو غير المتزوجين يضطرون الى المساعدة وقد صدق المعترض لكن لماذا لايساعدون ؟ والانصاف متوفر متى اعترفنا بصحة المبدأ القائل ان المجتمع لايتم كيانه الا بأولاد المستقبل . فالذين لهم أولاد يضمنون سلامة وبقاء النظام الاجتماعي الذى يهتم بأمره الجميع . وأما الذين لا أولاد لهم فانهم مدينون للذين لهم أولاد . ولاشك ان في كتاب الحكمة ما مآله ـ ان الذين لايساعدون بالجنس لارتقاء الامة وحياتها يجب ان يتحملوا

نصيبهم من النفقات اللازمة لسد النقص الحاصل من الوفيات وأن يوجدوا قوما من الوطنيين يقومون مقام المرضى والعجائز فاننا متى اعترفنا بالحقيقة الصريحة وهى ان التعليم من مصلحة الامة يلى ذلك بالطبع الاعتقاد أن كل فرد من أفرادها مضطر الى المساعدة بما في وسعه

وللتعليم بواسطة الحكومة مزية أخرى نافعة هى انها تخفف الاثقال عن الوالدين الذين يميلون الى القيام بواجباتهم نحو أولادهم

ان الوالدين لايهمهم أنهم سيدفعون مالا ولكن يهمهم كيف يؤخذ منهم ذلك المال فمتى أنفق على تعليم الولد من مجموع الضرائب لا يطلب من الاب بعد ذلك أن يدفع أجرة مدة تعليم ابنه دفعة واحدة لان القيمة موزعة عليه ما دام يدفع رسوما وهو يستفيد من هذه الطريقة فائدة عظيمة لانهم لايزعجونه بالمطالبة فى أوقات العسر والعناء

وحقيقة الحال ان هذه الطريقة هى من قبيل التعليم بطريق السوكرتاه فيستفيد أولاده ويكون له مجال من الوقت لتسديد النفقات فان نفقات التعليم تقلق الاباء اذ يضطرون الى تسديدها عند تسديد ثمن الملابس وسائر نفقات العائلة : فالنظام الحالى يوجب هذه النفقات على أفراد لا يزالون في أول العمر ولم يضمنوا مستقبلهم بعد . ثم يرفع عنهم متى صاروا قادرين على احتمالها

ولعل كثيرين يفضلون زيادة الضرائب ولوزاد مجموعها عمايدفعونه على شرط أن يكون الدفع فى أوقات متعددة طويلة

وحرى بالذين يستطيعون تنفيذ هذا المشروع أن يدرسوه ويهتموا

به كثيراً. لانه نافع للمصريين وهو خطوة كبيرة في سبيل استقلالهم ويجب تدبر هذا المشروع للمصلحة الحاضرة والمستقبلة أيضا واذا أنفذوه مع مراعاة أخلاق الامة ومميزاتها الخاصة تكون له منافع عظيمة جداً. واذكروا ان الانكليز طالما صرحوا بأنهم يريدون أن يدخلوا على النظامات المصرية أفضل الطرق الغربية وأفكارها وهذه فرصة موافقة لادخال النعمة الكبري الغربية الى الشرق وأريدبها تعميم التعليم. وفوق هذا فان النجاح يدرك أحيانا بما نستفيده من فشل الآخرين فانذوى الاهواء والتحمس في انكلترا قد تطرفوا في حماستهم ورسموا لانفسهم خطة يعسر تحقيقها ولكن الطريقة التي وضعناها بعصر موافقة لحاجات البلاد فان الضريبة لايكون لها قيمة وتحصل الغاية المطلوبة أي نشر التعليم الابتدائى وهذا كل مايطلبه الناس ومن العبث أن نضطرهم الى المزيد. وأما الافراد القلائل الذين جعلتهم الاقدار أهلا للتعمق والمزيد من العلم فيجب أن نعطيهم مفتاح باب المعارف وعليهم بعد ذلك أن يفتحوه بأنفسهم ويتوغلوا فيه اذا كان ذلك مكتوبا لهم اه

الرسالة الخامسة عشرة

والاخيرة

سيدى العزيز :

وصلت الآن الى خاتمة العمل الذى أردته وكنت أود كثيرا ان

تغلب على رسائلي لهجة المدح والاطراء بدلا من الانتقاد .

وقد أجملت الكلام في المواضيع التي تناولتها حتى اذا دعت الاحوال هدتنا الى الايضاح . ولما كنت أرى الى الايجاز فقد أهملت بعض مصالح الحكومة الاخري التي تستحق كثيرا من الانتقاد كالجمارك والموانى والبريد والسجون وخفر السواحل وغيرها

وقد حملتني أسباب كثيرة على ارسال هذه الرسائل الى أحد أعضاء البرلمان الانكليزي . ولو أنني قست الامة الانكليزية بقياس الافراد الذين يرسلون الينا منها لما حركت ساكنا ولا كتبت حرفا لتأكدي اذ ذاك أن ملاحظاتي وانتقاداتي لاتقابل الا بالاعراض والاستخفاف فقد لاح لي ولآخرين ان المصري ليس وحده محتاجا الى الهداية والارشاد فان الانكليز أيضا يحتاجون الى من يرشدهم الى الواجب الصحيح والوطنية الشريفة . والارجح انهم يسلكون الطريق القويم لو عرفوه ولكنهم حتى الآن يجهلونه في مصر لان بصرهم ضعيف . فقد خيل لهم الوهم أنهم لما جعلوا مصر سليمة من الوجهة المادية قد قاموا بالمفروض عليهم والحقيقة انهم أساؤا بعملهم هذا الى من أرادوا نفعه

أما الذي حملني على كتابة هذه الرسائل فهو ذهابي الى انكلترا مرتين فقضيت زمنا قصيرا بين الشعب الانكليزي في وسط بلادهم حيث ينبض عرق حياتهم فلقيت من كبارهم وصغارهم أعظم اكرام وحفاوة وعاملوني معاملة ضيف عزيز فلما عرفت وعاشرت رصفائي من رجال صحافتهم وخصوصا أعضاء مجلس العموم الانكليزي رأيت

أن أعدل عن السكوت وأن أسأل الامة الانكليزية الكريمة أن تصلح ما فسد وتصغي لشكوانا وبالاخص أن تعاملنا معاملة أفضل بعد أن قضت الاحوال علينا أن تخضع لنيرها وأن نلجأ أخيرا الى ما عرف به الانكليز من صيانة الحقوق.ولو لم أزر انكلترا لقطعت الامل من جعل صوتي مسموعا الا في دائرة ضيقة من الاوربيين الذين عرفوا اللغة العربية . ولكن ترددي على الانكليز في بلاد نفوذهم وسلطتهم أوجد في شجاعة عظيمة لا يعتريها جبن ولا أزال على يقين اني اذا تمكنت من ابلاغ صوتي الى مسامع الامة الانكليزية وقلبها الملآن رأفة وحنانا نحو المظلومين على اختلاف أجناسهم فانني أفوز بغايتي ويزول الخلاف والعداء بين الانكليز والمصريين فيعترف كل واحد منهما أن مصالحهما الحقيقية تتوقف على صداقتهما الثابتة

ولست أجهل استياء الذين انتقدت أعمالهم من تصريحاتي فقد أعددت لذلك صبرا كثيرا.وقياسا على مثل هذه الحوادث سوف يقولون انني أتكلم بلسان الحزب الوطني الذي لاهم له الامصالحه الذاتية في طعنه على الانكليز . وجوابي على هذا ما يأتي — لابد للحزب سواء كان وطنيا أو غير وطني من نظام معين وادارة مقررة وزعماء ولجان وأعضاء وأموال ومراكز ومواعيد للاجتماع فتى لم يكن شيء من كل ذلك كيف يقال ان هنالك حزبا ؟ واسمحوا لى أن أقول انه لا يوجد حزب حقيقي في مصر بالمعنى المفهوم من الاحزاب في أوربا

وبعد ان أبديت هذا البيان الصريح أرجو أن لا يقال انني أعبر عن

رأيي الخاص لان من يبدى هذا الرأي يخطىء كثيراو الافاسأل أي مصري تلقاه تجد انه يرى رأيي الذى أبديته في هذه الرسائل وعليه فأنا أبدى رأى الامة المصرية على العموم وهو الموقف الحصين الذى أضع تمسى فيه ولى الامل أن يكون لاقوالى صدى في قلب الامة الانكليزية .

فقد تناولت بعض المباحث السياسية والادارية وأنا الآن أبين السبب في تأخر مصر من هاتين الوجهتين

أولا . بشأن الحالة السياسية فى البلاد التى لها استقلال ادارى أو شكل سياسى صحيح نجد ان الحكومة ورعيتها على وفاق ولا انقسام بينهما ولهما حقوقهما وعليهما الواجبات . وأما البلاد التى يحكمها الاجانب فالامة غير متحدة مع حكومتها ولكن الحكمة تقضى على خيار الساسة أن يوجدوا الاتحاد بين الفريقين ولا سبيل الى ازالة الفارق العظيم بين الامة وحكامها الا بارتقاء الامة الى درجة الحكام فى الذكاء والتهذيب والاداب والكفاءة والثقة بالنفس والاعتماد على المبادىء الراقية فكلما ارتقت الامة الى مكانة حكامها فى هذه الصفات سهل حل الاشكال السياسى وتقل الواجبات كلما دنوت منها وهى واجبات خاصة بالامة ولكن في الحالة الحاضرة تجد انها من واجبات الحكومة فان السلطة الحقيقية في البلاد الراقية خاصة بالشعب وانما وجدت الحكومة لاجل خدمتهم وهى تتولى الاحكام باسمهم ولهذا نجد ان حقوقها أقل وأكثر تحديدا من حقوق الرعية ولذلك كان الرقى السياسى الحقيقى مؤلفا من اعداد الامة للقيام بتلك الواجبات التي تديرها الآن الحكومة ولكن من حق الامة أن تتولاها فى كل

د راقية . ولذلك أصبحت المسألة تعليمية فقط خاصة بتعليم الشعب
ك اذا نظرت الى مسألة تقدم مصر من الوجهة الدينية أو الادبية
الاجتماعية أو الصناعية لا تجد بدا من الاعتراف بأنها قاصرة على نشر
ارف وهي مسألة المسائل وعليها يتوقف مستقبل الامم — وخلاصتها
ف تعلم الامة حتى تكون أهلا للقيام بتلك الواجبات. ولا تدرك
لامة منزلتها بين الامم الا اذا أحسنت القيام بتلك الواجبات

ولا أخاف معارضة اذا قلت ان الهيئة الحاكمة في مصر لم تبدأ حتى
لا ن بإصلاح الاحوال من هذه الجهة

وأما من حيث الامور الادارية فأقول ان من كلف نفسه البحث
والتحقيق عن تأثير هذا النظام على الافراد في جميع درجات الوظائف
وما يقدمه كل فرد للمجموع يجد في الحال أن النظام المذكور ليس الا آلة
لا حياة لها تدور بقوة الترتيب كما تدور الساعة ولا محل فيها للعنصر الانساني
لانهم جمعوا الجسد والعقل والنفس في ترتيب معين فهم يسحقون عاطفة
الابتداع ويطردون أفضل العمال بعد أن يكونوا قد بذلوا النفس
والنفيس سعيا وراء تحقيق آمالهم

قال اللورد كرزون في خطاب ألقاه في لندن يوم ٢١ يوليو سنة
١٩٠٤ ما يأتي

« تكون في تاريخ كل بلاد أدوار يلزم في غضونها حل أدوات
الآلة الادارية حلا افراديا كاملا وتنظيفها واعادتها حسبما يقتضي الحال فقد
تكون الآلة غير سائرة بقوتها التامة وقد يكون هناك بعض من المهندسين

وأنا من رأى الذين يجعلون شعارهم التشريعى « الكفاءة » ولكن عندى ان حقيقة الكفاءة فى ممارستها فضلا عن الارشاد اليها . ولهذا السبب أخذنا في الهند باجراء التحقيق على كل دائرة ابتداء من النظارات بالذات فأصلحنا حال موظفى الحكومة وحررناهم من قيود العادة المألوفة وما ينشأ عنها من قتل النشاط »

ومثل هذا التحقيق ضرورى فى حكومة مصر الحاضرة

وقد ظهر الآن أن مصر تحتاج قبل كل شيء آخر الى ترقى الاعمال الادارية فى جميع المصالح العمومية عن حالتها الحاضرة بدليل مايلاحظ في أعمال الفروع الرئيسية في الحكومة الوطنية وتؤيده التقارير السنوية وغيرها رغما عن اجتهاد أصحابها فى تقليل ذلك والاعتذار عنه لكتمان تقصير تلك المصالح

وعندى ان الطريقة الموافقة للتحقيق في الادارة المصرية هى الاستعانة بما هو خارج عن الدائرة الرسمية فانه توجد طريقة حسنة تعتمد عليها المتاجر الاميركية هى أن يدعى خبراء أكفاء فى تنظيم الاعمال الى مراقبة العمل من حين الى آخر فقد تقرر ان أدوات العمل التى يراد منها مناظرة غيرها يجب ملاحظتها وتنقيحها وأصحابها يدركون الحاجة الى ذلك ولكنهم يدركون أيضا انهم يعجزون عن القيام بذلك من تلقاء ذواتهم. أولا لقلة الوقت. وثانيا لانهم يعرفون من أحوال العمل مايحول دون توليه بنزاهة وكذلك حال امرائهم أيضا ولذلك يستعينون بالخبراء من الخارج فيقضى هؤلاء الاسابيع والشهور فى البحث والتدقيق ثم

يوفقون تقريرهم مع مايرونه واجبا للاصلاح والاقتصاد ولا يفرض على الرؤساء العمل بما في التقرير ولكنهم يقفون منه على مواضع الضعف ويبادرون الى اصلاح الحال

وفي هذه الطريقة مايوافق استعماله لاصلاح الاحوال فى مصر ايضا. لماذا لاتدعو الحكومة الانكليزية جماعة من الا كفاء الى التحقيق ودراسة الامور الادارية فى مصر ووصف العلاج اللازم لها ! وليس ضروريا ان تكون اللجنة كثيرة الاعضاء بل يجب الاعتناء بانتقاء أفرادها

واختم رسائلي بكلمة واحدة قد كان غرضى حتى الآن ولا يزال فيما بعد أن أنمى حسن الوفاق والولاء بين المصريين والانكليز لاعتقادى التام ان هذا الوفاق يفيد كثيرا. والذى يكدرنى هو أن الموظف الانكليزى فى مصر لم يدرك حتى الان الفوائد الحاصلة من خطة الصداقة والولاء نحو الوطنيين وهو ما يستقبله الوطنى بكل ارتياح. وحري بالموظفين الانكليز أن يبرهنوا مقدرتهم على الانتفاع من سياسة الولاء والوفاق بينهم وبين الذين يتولون أمورهم وعلى الفريقين أن يبذلوا الجهد لازالة الخلاف ليتأكدوا الفائدة من الاشتراك فى السعى والعمل.

وأما الان فان الهيئة الحاكمة تبدى من الازدراء المهين مثل ماتبديه الامة المحكومة من النفور وقلة الثقة وعلى الحاكمين أن يعلموا ان مصالحهم متفقة مع مصالح المصريين وان لاسبيل الى الرقى الصحيح الا بالوفاق التام وهى خطة لوجروا عليها فيما مضى لتمكنوا من ازالة عقبات كثيرة وتحاشوا حوادث مشؤمة

وفي الختام أقول ان هذه الملاحظات والاراء التي قدمتها [illegible] أفادت في اصلاح اغلاط الماضى وأصلحت الحال في المستقبل بين الامتين أكون قد نلت فوق ما أستحقه من الجزاء

انتهت الرسائل